صوت النساء

يؤكد طاقم شؤون المرأة على التمسك بحقوق الشعب الثابتة في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

طاقم شؤون المرأة

19 November NO 313
١٩ تشرين الثاني العدد ٣١٣

صحيفة شهرية تعنى بقضايا المجتمع

2009

معاً من أجل التحرير... معاً من أجل بناء الوطن

إستمرار الجدل حول قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني ...!!

في هذا العدد...

التحرش الجنسي قضية لا تعترف بحدود المكان والزمان — صفحة 4

جرائم قتل النساء مكانك سر — صفحة 7

الخلافات الأسرية... خطر يهدد نفسية وتكوين أطفالنا — صفحة 8

صوتنا

نريد قانوناً يوحد

منذ بداية تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، وقضية اختلاف القوانين المعمول بها في الضفة الغربية وقطاع غزة تشكل هاجس الجميع . كثير من القوانين تم توحيدها في إطار أكثر عصرية، لكن بعض القوانين، خاصة المتعلق منها بالمرأة، أو التي تؤثر على المرأة مثل قانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، بقيت تراوح مكانها، وما زال قانون الأحوال الشخصية الأردني لعام ١٩٧٦ يعمل به في الضفة الغربية، في الوقت الذي يطبق فيه «قانون العائلة» المصري لعام ١٩٥٤ في قطاع غزة.إلى جانب ما يُطبق من تشريعات ونصوص متعلقة بالأحوال الشخصية،مستمدة من الحكم العثماني والقرارات الاسرائيلية،في مناطق فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.

ورغم أن قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات قد تم تعديلهما في كل من الأردن ومصر، إلا أن هذه القوانين لم توحد في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم يجر أي تعديل عليها وما زالت غير منصفة للنساء، كما أنها ما زالت تشكو من عدم حساسيتها للنوع الإجتماعي، وفي نفس الوقت لا تتناسب مع مبدأ المساواة التي ميز وثيقة الإستقلال والقانون الأساسي.

إن الكيفية التي يتم بها النظر للمرأة تلعب دوراً في مضامين القوانين. ولذلك، من المهم أن لا يقتصر وضع القوانين على فئة محددة، بل من الواجب أن تكون الفئة المتأثرة، أكثر من غيرها من القانون، أن يكون لها رأي في القانون، ويجب أن تكون شريكة في النقاش حول القانون. وهذا يتطلب من الحركة النسوية، ومؤسسات حقوق الإنسان إثارة الوعي بمضمون القانون المقترح، وكيف ينعكس تنفيذ هذا القانون عليهن سلباً أو إيجاباً.

نحن بحاجة، ليس فقط ، إلى قانون أسرة يوحد بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بل إلى قانون أسرة موحد يتعامل مع المرأة كمواطنة فلسطينية بغض النظرعن الدين أوالطائفة. بحاجة أيضاً إلى قانون عقوبات يلتزم بالحفاظ على كرامة المرأة، وعلى إنسانيتها، يحمي حقها في الحياة، ولا يجعلها لقمة سائغة للحظة غضب.

نريد قانوناً يوحد. فكفانا تقسيماً للشعب عامودياً.

طاقم شؤون المرأة

إضاءات نسوية

بسبب سياسة التفتيش العاري

زيارات ذوي الأسرى تتحول لمحطة إذلال للنساء

رام الله - مرفت صادق

منذ أكثر من عامين و«ألفت عمر» ترفض مصاحبة والدتها لزيارة شقيقها الأصغر في سجن النقب الصحراوي، رغم اشتياقها الشديد لرؤيته والاطمئنان عليه، إلا انها كما تقول «لن تحتمل ما تعرضت له في آخر زيارة من تفتيش مذل ومهين». تقول الفت: «كنت لا أحصل على تصاريح للزيارة لفترة طويلة وحين صدر تصريحي زرت مرتين متتاليتين وفي المرة الثالثة كانت الإجراءات التي رافقت الزيارة مشددة جداً، ومهينة».

تتابع: «في ذلك اليوم قضينا أكثر من ثماني ساعات عبر الحواجز للوصول إلى سجن النقب وعلى كل حاجز كنا نتوقف للتفتيش، عبر البوابات الالكترونية حيناً وتفتيش جسدي حيناً آخر، إلا أن الأمر كان محتملاً حتى وصلنا إلى نقطة التفتيش الأخيرة قبل دخول قاعة الزيارة». تواصل: «حين دخلنا إلى قاعة التفتيش فوجئت بمجندة أإسرائيلية تطلب مني أن اخلع كامل ملابسي وحين رفضت ذلك هجمت علي وحاولت إرغامي على ذلك وحين رفضت قالت لي انها لن تسمح لي بالدخول إلى القاعة بدون ذلك». ألفت أذعنت لأوامر المجندة حتى لا تستغل ذلك وتفتعل مشكلة معها وبالتالي تلغي زيارة العائلة بأكملها، ولكنها قررت في داخلها انها لن تعود مرة أخرى.

سياسة دائمة

وما عانت منه ألفت في زيارتها هو عنوان حال أهالي الأسرى والأسيرات وخاصة زوجات وأمهات الأسرى واللواتي يجبرن على التفتيش العاري للزيارة. وتؤكد النساء اللواتي يتعرضن للتفتيش العاري أثناء الزيارة أن المجندات الإسرائيليات اللواتي يتولين التفتيش، يتفحصن كل شيء في أجسامهن بشكل استفزازي، الأمر الذي يخلق في كثير من الأحيان مشاكل تنتهي بحرمانهن من الزيارة او بعقاب ذويهن وحرمانهم من الزيارة.

تقول والدة الأسير ساهر خلف من بيت لحم، «إن الحافلات يتحركن في الساعة الرابعة فجراً، و أن أهالي الأسرى يعودون في الليل، وتصف مشوار الزيارة إلى السجن بأنه رحلة عذاب حقيقية، ومع ذلك لا يستطيع الأهالي تفويت موعد الزيارة، لأن حصول الواحد منهم أو الواحدة منهن على تصريح زيارة ليس سهلاً أبداً، وكثيراً من المرات وبعد أن يصل الأهالي إلى السجون يتم إلغاء الزيارة. وتحدثت عن زيارتها الأخيرة لإبنها المعتقل في سجن بئر السبع، قائلة: «عندما وصلنا الحاجز العسكري، أجبرتنا المجندات على خلع ملابسنا، والمجندات يتمادين في فحص وكشف كافة أجزاء أجسام النساء، وذلك تحت تهديد السلاح، وبحجج وصفتها بالواهية مثل أن أهالي الأسرى قد يحملون مواد مشبوهة أو ممنوعة». وتقول: أحيانا أفكر بأن لا أذهب إلى الزيارة ولكن اعود الى التفكير ان ابني وحيد ولا احد من العائلة يستطيع زيارته الا انا بسبب رفض ادارة السجون السماح لأبيه وشقيقاته وأشقائه».

«وبالرغم من التذمر الذي تبديه النساء أثناء الزيارة من هذا الإجراء الدوني بحقهن الا ان إسرائيل ماضية في ممارسته على النساء اللواتي لا يجدن بديلاً عن زيارة أبنائهن وأزواجهن وآبائهن و أشقائهن في المعتقلات، لرؤيتهم والاطمئنان عليهم في سنوات سجنهم الطويلة.

زهور حمدان..إفراج تنقصه الفرحة ببقاء أخواتها بالمعتقل

نابلس - حنين السايح

تسعة من البنين تركت ورائها حين اعتقلت، غيبها الاحتلال عنهم طوال ستة سنوات ونصف، شغلت زهور حمدان الأسيرة المحررة هذه السنوات بتفقد أبنائها وبناتها عن بعد، لتخرج في يوم من الأيام لترى أن أولادها بقوا كما عهدتهم، بل أنهم استطاعوا أن يحققوا لها ما ابتغت أن تراه وهم أمام عينيها.

لم تكن زهور حمدان ٤٦ عاما تعرف أن القدر يخبئ لها في الثالث عشر من أيار عام ٢٠٠٣ أنها ستساق إلى غياهب سجون الاحتلال، وأنها ستترك أهلها بضع سنين دون أن تراهم أو تعايشهم أفراحهم وأحزانهم. وقالت زهور والتي أفرجت عنها سلطات الاحتلال مؤخرا أنها تركت أبنائها وبناتها التسعة ليتدبروا أنفسهم مع والدهم، وكان اصغر أبنائها محمد ابن عامين حين اعتقلت، حيث كانت ترعاهم أختهم الكبرى وهي نسرين والتي كانت تدرس بإحدى الكليات في مدينة رام الله، والتي لم تستطع إكمال دراستها بسبب انتقال أسرتها للعيش معها حيث تدرس لترعاهم.

وأشارت زهور إلى أن زوجها ذاق الويل عقب اعتقالها، حيث كان يقضي جل وقته في التنقل بين مدينة نابلس للاطمئنان على والدته العجوز، وبين رام الله حيث يعيش أبنائه، إضافة لمعاناته بعدم قدرته على الاستقرار في عمل واحد يستطيع من خلاله أن يوفر قوته وأسرته. وكانت زهور تتناقل أخبار أولادها وزوجها عبر الاتصال بهم، وعبر الزيارات لها، وكانت دوما توصي نسرين أن ترعاهم وأن تقدم لهم كل ما تستطيع من أجل أن تعوضهم بعض الحنان الذي فقدوه نتيجة غيابها، «كنت اشعر كأي أم تبتعد عن أولادها رغما عنها، فهل سيكون شعورها الفرح والسرور؟!».

مأساة المعتقل

ووصفت زهور وضع المعتقل بالمأساوي، «حيث كنت اقبع في سجن هشارون تلموند، وكانت الغرف مغلقة، ويضعون كل أسيرتين لوحدهما في غرفة صغيرة، وكانت الأوضاع الصحية داخل المعتقل صعبة للغاية، فالمعتقل في رطوبة عالية وهو ما أصابني بوعكة صحية حتى بعد أن أفرج عني».

وأضافت زهور «لقد أفرج عني من قبل سلطات الاحتلال بداية الشهر الجاري، وما أن أطلق سراحي حتى أصبت بوعكتين صحيتين، احدهما قادتني إلى المشفى حيث أصبت بغيبوبة لعدة ساعات، وكانت ظروف السجن أول أسباب المرض».

وأشارت زهور إلى أنها أصيب بعدة أمراض كضيق النفس وارتفاع الكولسترول والضغط جراء وجودها داخل المعتقل، مؤكدة أنها وغيرها من الأسيرات لم يكن يقدم لهن الدواء بالشكل المطلوب، «فقد كانت حبة الاكامول والتي كنا نحصل عليها بعد عدة أسابيع من طلبها هي العلاج الأوحد لكافة الأمراض». وأكدت حمدان أن معاملة السجانين سيئة، ابتداء من التحقيق وانتهاء بالاقتحامات والمداهمات المفاجئة للمعتقل وإجبار الأسيرات على التفتيش العاري بحجة البحث عن هواتف نقالة، وهو ما كانت الأسيرات ترفضه، ومحاولة ابتزازهن لانتزاع الاعترافات منهن.

فرحة منقوصة

ووصفت زهور العلاقة بين الأسيرات داخل المعتقل بالجيدة، «خاصة وأن كنت أكبرهن وكانوا يعتبروني بمثابة والدتهم، فبينما فقد أمومة خارجة المعتقل وجدتها داخله لبنات لم أنجبهن». ورغم فرحتها بالإفراج عنها، إلا أنها لا ترى زهور حمدان أن هذه الفرحة مكتملة بالنسبة لها، خاصة وان ابنتها الكبرى تزوجت وأنجبت وهي بالمعتقل، وأن ابنتها الأصغر تمت خطبتها أيضا وهي بالمعتقل، وأن أولادها كبروا ودرسوا بالجامعات وهي أسيرة في سجون الاحتلال، «فهل لهذا الإفراج طعم بعد كل ذلك». وأضافت «فرحتي الكبرى بالإفراج عني لم تكتمل بعد، فلدي عشرات الأخوات ما زلن يقبعن خلف قضبان سجون الاحتلال يعانين الأمرين»، داعية الشعب والقيادات الفلسطينية بكل أطيافها للعمل على إطلاق سراحهن بكل الوسائل.

لكن ما يقلق نسرين هو عدم قدرتها على التواصل مع الأسيرات اللواتي كن مع والدتها، والتي تعرفت عليهن أثناء زيارتها لوالدتها، وأصبحن بمثابة صديقات حميمات لها، آملة أن يتم الإفراج عنهن جميعا. وكانت زهور حمدان قد أطلق سراحها ضمن صفقة الإفراج عن عشرين أسيرة فلسطينية مقابل شريط فيديو مصور عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط سلمته حماس لإسرائيل عبر وسطاء في صفقة التبادل المزمع عقدها على شكل أوسع بين حماس وإسرائيل.

إعلان

ضمن «احتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية ٢٠٠٩» واحتفاء بالمرأة الفلسطينية المبدعة

تحت رعاية وزارة الثقافة الفلسطينية، يتشرف طاقم شؤون المرأة، بالتعاون مع مركز اوغاريت الثقافي، بدعوتكم\ن لحضور فعاليات «الاسبوع الثقافي للمرأة المبدعة»، الذي ينعقد في الفترة ما بين ٢١ – ٢٥ من شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، ٢٠٠٩ في فلسطين.

لمزيد من المعلومات ولـلإطلاع علىبرنامج الأسبوع الثقافي يرجى الإتصال بهاتف رقم: ٠٢٢٩٦١٤٠٤

إعلان

ضمن «احتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية ٢٠٠٩» واحتفاء بالمرأة الفلسطينية المبدعة

تحت رعاية وزارة الثقافة الفلسطينية، يتشرف طاقم شؤون المرأة وبالتعاون مع مركز اوغاريت الثقافي، بدعوتك أختي المبدعة للمشاركة في «الاسبوع الثقافي للمرأة المبدعة»، الذي ينعقد في الفترة ما بين ٢١ –٢٥ من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) في فلسطين.

سوف يعطى المجال في هذا الأسبوع لنحو ٦٠ امراة مبدعة من مختلف المناطق في فلسطين والشتات، ليجتمعن معاً تحت راية الأدب والفن، ويظهرن إبداعهن الأدبي والفني.

وعليه، نرجو لمن ترغب في المشاركة أن ترسل لنا نصاً عن القدس لا يتجاز ١٠٠٠ كلمة، ونصاً أدبياً (شعراً أو نثراً) يتعلق بالمرأة، مع سيرة ذاتية، لا تتجاوز نصف صفحة، وصورة شخصية، وذلك قبل ١٩ تشرين الثاني، ٢٠٠٩.

سوف يتم اختيار بعض النصوص للقراءة ضمن فعاليات احتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية، كما سيتم إدراجها في كتاب خاص بالمبدعات.

ترسل المعلومات والوثائق بالفاكس رقم ٠٠٩٧٠٢٢٩٦٤٧٤٦ ، ويفضل ارسالها من خلال الإنترنيت على الإيميلات التالية:

watc__netwoking@palnet.com

watcorg@palnet.com

لمزيد من المعلومات، يرجى الإتصال بهاتف رقم: ٠٠٩٧٠٢٢٩٦١٤٠٤

مع تحيات اللجنة المنظمة للأسبوع الثقافي للمرأة المبدعة

استمرار الجدل حول قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني ...!!

رام الله. لبنى الأشقر ومحمود الفطافطة

لم يجادل أحد في أهمية وضرورة وجود قانون مستقل وموحد للأحوال الشخصية في فلسطين، ولكن الجدل الحاد مرده طبيعة النصوص والبنود الواردة في قانون الأحوال الشخصية الأردني لعام ١٩٧٦، والمعمول به في الضفة الغربية، في الوقت الذي يطبق فيه "قانون العائلة" المصري لعام ١٩٥٤ في قطاع غزة، إلى جانب ما يُطبق من تشريعات ونصوص متعلقة بالأحوال الشخصية، مستمدة من الحكم العثماني والقرارات الاسرائيلية،في مناطق فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.

هذا التباين الشديد في تلك القوانين، والذي وصل في كثير من الأحيان إلى درجة الاختلاف الجذري في التوجهات والسياسات والقرارات بشأن محتوى ومضمون مسودة مشروع قانون فلسطيني مستقل للأحوال الشخصية ،وجدنا شيئاً منه في الحوار المفتوح حول قانون الاحوال الشخصية والقضايا النسوية" الذي نظمه طاقم شؤون المرأة مؤخراً،بمشاركة قاضي قضاة فلسطين الشيخ د. تيسير التميمي ،ونائب الأمينة العامة للإتحاد العام للمرأة الفلسطينية نهاية محمد، ومديرة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي مها أبو دية والباحثة والناشطة في قضايا المرأة خديجة أبو علي،ورئيسة طاقم شؤون المرأة نهلة قورة،الى جانب العديد من ممثلي المؤسسات النسوية والمجتمعية، وذلك في مقر جمعية إنعاش الاسرة في البيرة.

تشتت وإعاقة !

في بداية الحوار المفتوح ثمنت قورة حضور المشاركين،وإهتمامهم لمناقشة قضية هامة جداً في حياة وواقع ومستقبل المجتمع الفلسطيني، وهي مسألة الأحوال الشخصية، وضرورة وجود قانون فلسطيني مستقل وموحد.وأعربت قورة عن أسفها لعدم إقرار العديد من مشاريع القوانين التي تهم المرأة وقضاياها ،موضحة في الوقت ذاته أنه لو تم إقرار مثل هذه المشاريع من قبل المجلس التشريعي لساهمت في رفع مكانة المرأة وتعزيز مكانتها وتمكينها في مجتمعها.

بدورها أكدت محمد أن ما يحكم الواقع القانوني للأراضي الفلسطينية عدة قوانين الأمر الذي يعكس طبيعة التاريخ السياسي لفلسطين، ففي الضفة الغربية ما زال يؤخذ بقانون الاحوال الشخصية الاردني منذ عام ١٩٦٧، وفي قطاع غزة يطبق قانون العائلة المصري منذ العام ١٩٥٤، اما في القدس فيطبق القانون الاسرائيلي اضافة الى رزمة من الأوامر العسكرية الاسرائيلية التي تحكم مناطق السلطة.

تجارب وإنجازات

وبينت نائب الأمينة العامة للإتحاد العام للمرأة الفلسطينية أن أصل هذه القوانين هو قانون العائلة العثماني في١٩١٧ والذي استند على مذهب ابي حنيفة وهو المذهب الوحيد المأخوذ به في هذه القوانين، مشيرة إلى أن قانون الأحوال الشخصية ينظم العلاقة ما بين أفراد الأسرة وهو من اهم القوانين التي تؤثر على مكانة ودور المرأة في المجتمع، متطرقة في الوقت ذاته إلى سمات هذه القوانين كالتمييز ضد المرأة سواء كانت مسيحية ام اسلامية.

وأشارت محمد الى أنه لو تمت مقارنة القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية والمعمول بها في الأراضي الفلسطينية بالقوانين السارية حاليا فإنها تتعارض مع هذه القوانين الموجودة، مستعرضة تاريخ القوانين ما بعد مجيء السلطة ودور الحركات النسوية في تضمين حقوق المرأة في هذه القوانين، وأن قانون الأسرة جاء على رأس اولوياتها من أجل توحيد قوانين الأسرة في كل من الضفة وغزة والقدس والعمل على فلسطنتها، وتطوير وتحديث هذه القوانين من خلال قانون موحد.

وتطرقت محمد الى تجربة الحركة النسوية الاولى في تعديل القوانين عبر البرلمان الصوري في العام ١٩٩٨، والذي بدأ يطرح قضايا التعديلات على قانون الاحوال الشخصية وكانت المرحلة الاولى التي جرى فيها الاحتكاك ما بين الحركة النسوية والشارع واصحاب القرار، كما أشارت الى التجربة الثانية التي حاولت تجاوز الثغرات في البرلمان الصوري في عدم توحد الحركة النسوية وعدم وجود اطار جماهيري شعبي موحد، ونوهت محمد الى عمل اللجنة الوطنية لقانون الاسرة الفلسطيني الموحد التي تشكلت من الاتحاد العام وطاقم شؤون المراة والاطر والمراكز النسوية والاحزاب، حيث خاضت نقاشات موسعة حول أي قانون اسرة تريده الحركة النسوية، وتم توحيد الرؤية النسوية عبر ورقة حول المحاور الاساسية للقانون.

وأضافت:" تم الإتفاق على تطوير بعض القضايا كتكافؤ الفرص والمساواة والأصل في وحدانية الزواج وتقييد التعدد، الى جانب قضايا الطلاق أمام القضاء ورضى الطرفين، وحضانة الأطفال بشكل يراعي مصلحة الطفل الفضلى، الى جانب سن الزواج وضرورة رفع سن الزواج الى ١٨ سنه شمسية، كما تم التوافق على موضوع الولاية في الزواج وحق المرأة بتزويج نفسها، والأموال المشتركة بينهما.

نموذج ورسالة

إلى ذلك، تحدثت أبو دية عن إهتمام مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بالمساهمة في وضع مشاريع القوانين المتعلقة بالمرأة وقضاياه، مؤكدة في الإطار ذاته على ضرورة وجود قانون فلسطيني مستقل وموحد في الأحوال الشخصية. وقالت: «حتى لا يستمر التمييز ضد المرأة بفعل العادات والتقاليد، وحتى لا يهمش نضالها من أجل التحرر الوطني والاجتماعي بادرت مجموعة من النساء الفلسطينيات إلى تأسيس المركز».

وشددت على ضرورة حماية المرأة وحقوقها، لما تمثله المرأة من القدرات والامكانيات والمهارات القادرة على رقي المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة في قطاعاته المختلفة، منوهة إلى أن إقصاء المرأة من المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها لا يصب في خدمة المجتمع عموماً،بل على العكس من ذلك، يبطيء من صيروة التنمية ويعيق تطورها.

وأوضحت أبو دية أن المركز تاسس عام ١٩٩١ كمؤسسة فلسطينية أهلية مستقلة وغير ربحية بهدف المساهمة في بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي على أساس مبادئ المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. ولتحقيق هذا الهدف، يعد المركز برامج ومشاريع ذات أجندة نسوية فلسطينية واضحة تقوم على المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتعمل وحدات المركز الخمس معاً على تنفيذ هذه البرامج والمشاريع ومتابعتها.

وذكرت أن المركز تمكن خلال سنوات عمله، من تحقيق عدد من الإنجازات الهامة في مجال حقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة الفلسطينية، وذلك من خلال صياغة رؤية نسوية تهدف إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية. وقد منح المركز في عام ١٩٩٨ الجائزة الفرنسية السنوية لحقوق الإنسان على مبادرته للتأثير في صانعي القرار والمشرعين الفلسطينيين لتبني قوانين وتشريعات وسياسات تكفل المساواة وحقوق المرأة الفلسطينية.

مشروع دون القانون

بدوره أكد الشيخ د. التميمي في مداخلته على أن الاحوال الشخصية من أهم المواضيع التي تهم الانسان في كل زمان، لالتصاق أحكامها بجوانب حياته ومساسها بخصوصياته، من قبل مولده الى مماته، ولتنظيمها شؤون الاسرة باعتبارها اللبنة التي يقوم المجتمع بها. واضاف:» ولأن القاعدة الفقهية تنص على انه لا ينكر تغير الاحكام بتغير الازمان، ولتسارع التطور في الحياة المعاصرة، فقد دعت الحاجة الى صياغة قانون جديد يرفع الحرج ويزيل الإشكال ويلبي احتياجات الناس الحقيقية، ويعتمد في نصوصه مبدأ الانتقاء من أقوال الفقهاء، والاجتهاد في المسائل الحادثة بما يتفق مع قواعد الدين وثوابت الشرع.

واستعرض الشيخ التميمي بداية الاهتمام بوجود قانون مستقل وموحد للأحوال الشخصية في فلسطين،حيث ذكر أنه مع دخول السلطة الوطنية في عام ١٩٩٤، عين الرئيس الشهيد المرحوم ياسر عرفات لجنة مفوضة برئاسة قاضي القضاة - حينذاك - القاضي محمد سردانه، هدفها توحيد التشريعات الخاصة بالاحوال الشخصية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. هذا الهدف تحقق في فترة الشيخ التميمي(كما ذكر)والذي قام بالعمل على توحيد النظام القانوني والتشريعي للقضاء الشرعي ووضع حد لهذه الازدواجية القائمة ووقف هذا التباين. وقد تم تشكيل أكثر من لجنة لاعداد مشاريع قوانين فلسطينية موحدة لعمل المحاكم الشرعية بشقيها الموضوعي والاجرائي على السواء،وبالفعل فقد تم انجاز العديد من مشاريع القوانين، وفي مقدمتها: مشروع قانون الاحوال الشخصية الموحد. وحول طريقة اعداد هذه المشروع، بين التميمي ذلك،فقال: «تشكلت لجنتان واحدة في قطاع غزة والاخرى من الضفة الغربية تضم قضاة من المحاكم الشرعية واساتذة جامعات في الحقوق والشريعة، بالاضافة الى محامين لصياغة هذا القانون. وبعد صياغة مسودة اولية تم عقد ١٢ ورشة عمل غطت جميع المحافظات،شارك فيها ممثلون عن الاطر السياسية والحركات النسوية.

وتم تضمين جميع الملاحظات التي خرجت بها هذه الورشات في مشروع القانون. وقد تم تشكيل لجنة من قبل مكتب الرئاسة عملت على مراجعة وتعديل المسودة التي تم تقديمها للرئيس للمصادقة عليها». وناشد في الوقت ذاته الرئيس محمود عباس بضرورة اصدار قرار رئاسي بتطبيق مشروع قانون الاحوال الشخصية الجديد،على أن يصادق عليه المجلس التشريعي في حال عقد اجتماعاته.

محتوى ومطالبة

وفيما يتعلق بماهية مشروع القانون ذكر الشيخ التميمي أنه تضمن خمسة أبواب، احتوت على ٣٣٣ مادة، وفيه جوانب عديدة تنصف المرأة وتسد العديد من الثغرات الموجودة في القانون الاردني الساري في الضفة الغربية. ومن أهم التعديلات المتضمنة في مشروع هذا القانون، رفع سن الزواج الى ١٨ سنة، وحدد نظام الخلع، واهمية الفحص الطبي قبل الزواج، كما ويعمل القانون على الحد من اجراءات الطلاق، حيث نص على ايقاع عقوبة قانونية اذا تم الطلاق خارج المحكمة.وأيضاً نص على حق المرأة في المطالبة بالنفقة سنة قبل الطلاق، ووضع شروط على قضية تعدد الزوجات، تتضمن وجوب اعلام الزوجة الاولى بالتعدد ومعرفة الزوجة الثانية، بالاضافة الى العدل بين الزوجات والقدرة على الإنفاق .

واختتم الشيخ التميمي قوله كما بدأه من أن المرأة الفلسطينية تتعرض إلى ظلم وإجحاف ،وأن الدين الاسلامي منحها حقوقها كاملة،ولا يوجد دين أو مجتمع على وجه الارض أعطى المرأة حقها مثلما فعل هذا الدين،منوهاً إلى أن المشكلة في تطبيق النص وليس النص.

وفي الاطار ذاته أكدت الباحثة أبو علي على أن المرأة الفلسطينية تحتاج إلى عدالة ومساواة وإحترام لإنسانيتها وصيانة لكرامتها وحقوقها. هذه المرأة(وفق أبو علي) قدمت ولا تزال الكثير الكثير من التضحيات، سواء في المجال النضالي أو الاجتماعي وحتى الاقتصادي، سيما وانها ساهمت في إعالة الكثير من العائلات، في ظل استشهاد رب الاسرة أو اعتقاله أو غير ذلك. وذكرت أن الفلسطينيين، وخاصة المرأة بحاجة إلى قانون للاحوال الشخصية، يكون موحداً وعادلاً ويمنح المرأة حقوقها دون أن يهضمها، لانه في حال هضم حقوق المرأة فإن المجتمع سيختل والواقع سيتعرض الى هزات وتطورات سلبية.

المشاركات والمشاركين في الندوة ابدو العديد من الملاحظات على مضمون المسودة في مداخلاتهم ، حيث اكدت العديد منهن على أن قانون الاحوال الشخصية المعمول به في الضفة الغربية يعكس تحيزا واضحا للرجل على حساب المرأة في العديد من القضايا، فالرجل هو المسيطر والمرأة هي التابعة، وهذا انعكاس واضح لنظرة المجتمع للمرأة،مشددين على أن الأمر يتطلب الاسراع في توحيد وتطوير قانون الاحوال الشخصية، لان اروقة المحاكم تشهد مدى الحاجة له لتعرض المرأة الفلسطينية لظلم كبير في ظل غياب هكذا قانون.

التفكك الأسري أحد أسبابها الرئيسية

التحرش الجنسي قضية لا تعرف حدود المكان والزمان

غزة - ماجدة البلبيسي

لم تنس الطالبة الجامعية (ي) ذلك اليوم المشؤوم على حد وصفها، حينما تعرضت فيه لتحرش من قبل أحد ركاب السيارة، التي كانت تقلها في طريقها من الجامعة إلى منزلها في المحافظة الوسطى، وحاولت التصرف بشكل طبيعي، لا يثير انتباه الركاب الآخرين وكلهم رجال، ورغم محاولتها رمي نظراتها الغاضبة والمحذرة والمستنكرة لهذه الفعلة، الا أنه لم يكترث بذلك.

وتضيف (ي) وهي تشعر بحالة من الإغماء، وهي تحاول أن تستذكر تفاصيل الموقف المؤلم: «طلبت من سائق السيارة التوقف عن السير وإنزالي من السيارة، وأنا منهارة من البكاء، وما زلت أواصل سخطي ونقمتي، وأصب سيلا من الشتائم والسب على الشاب والسائق المسن، حيث حاولت أن أشرح له ما حصل، وبداية قال لي: لماذا لم تلفتي انتباهي عند نقطة الشرطة، فبادرته بالقول: كنت مشتتة وغير مركزة من شده الخوف، وفاتني ذلك، وبعدما سمعني نصحني بأن أكتم على الموضوع ولا أتطرق إليه البتة، خاصة بعدما عرف أنني غير مرتبطة، وكرر نصيحته لي بالسكوت وقفل الموضوع لأنني بنت، بعدها تفاقمت صدمتني ووواصلت سيل السخط والسب والشتم على البشر».

هذه حالة واحدة من ضمن المئات من الحالات التي نسمع عنها يوميا من قبل الأصدقاء أو المؤسسات، أو نراها بأم أعيننا، هذا ما اصطلح على تعريفه (التحرش الجنسي) المتواجد في كل زمان ومكان، ويتعرض له الكثير خاصة الإناث في جميع مراحل العمر، لاسيما الطفولة والمراهقة والشباب، في الأماكن العامة، المدارس وأماكن العمل، ويزداد في المناسبات والأعياد في مناطق الزحام.

لم يقتصر موضوع التحرش على البنات ولكنه يطول النساء الأكبر سناً، فإحدى النساء في العقد الثالث من عمرها، متزوجة ولديها ثلاثة أطفال، كانت تتعرض لتحرشات من قبل شقيق زوجها، وكان يطاردها حينما تكون بمفردها، ويحاول أن يلمس جسدها، ولكنها كانت في كل مرة تصده، ولم تتجرأ في البداية أن تخبر زوجها، وعندما رفضت التعاطي معه، حاول طعنها في سمعتها وشرفها، ما حدا بها في النهاية إلى ترك بيت الزوجية واللجوء لأهلها، وأخبرتهم بما حدث لها، وأصرت أن تعيش في بيت مستقل خاص بها، ووقفت في وجه حماتها، التي اتهمتها بأنها هي التي تغوي سلفها، ولكن الزوج كان متفهماً للموقف، ويعي أن سلوك شقيقه غير سوي، ولم يصدق ما ألصق بزوجته. ولكن آثار المشكلة النفسية لم تنته بعد لدى هذه المرأة، فما زال شبح سلفها يطاردها في كل مكان تتواجد فيه حتى فراش الزوجية.

التفكك الأسري

التفكك الأسري يلعب دورا كبيرا في وجود وزيادة نسبة التحرش الجنسي، فهذه الطفلة ذات العشر سنوات، كانت ضحية لانفصال الأبوين، فاضطرت أن تعيش مع والدتها عند بيت خالها، ونشبت علاقة بينها وبين ابن خالها، امتدت لممارسة العلاقة الجنسية كاملة معه، حتى أن الفتاة كانت تجهز نفسها له، وتلبس له قميص نوم حينما يأتي إليها، ولم تكترث الأم لهذه التصرفات، وحينما وصلت الفتاة للسن القانونية لحضانة والدها ذهبت إلى بيته، وهناك تواصلت المصيبة، حيث أولعت هذه الفتاة بالعلاقة الجنسية، وباتت تمارس الجنس مع شقيقها الأصغر منها، وفي مرة من المرات شاهدتها زوجة أبيها مع ابنها في ذلك الوضع، وبقي الموضوع طي الكتمان، والكارثة أكبر من ذلك، حيث إن الطفلة لم تشعر بأنها ارتكبت أي خطأ، وكانت تتعامل مع أخيها كأنه زوج لها، وهي ما زالت في المدرسة.

الأخصائية النفسية هدى جودة، قالت إن حالات التحرش الجنسي تبقى في المجتمع طي الكتمان، ولا يمكن الحديث عنها إلا بقدر قليل وبفلتات لسان، من قبل من يتعرضون لهذه التحرشات، خاصة الأطفال منهم، الذين لا يعون بأن ما يحصل لهم وهم صغار هو نوع من التحرش ويتعاملون معه كأنه نوع من الدلع، ولكن حينما يكبرون ويصبح لديهم وعي بهذه القضايا تحدث هنا الصدمة، حيث يلقون باللائمة في هذه الأمور على الوالدين، الذين لا يعطيان بالاً لأبنائهما، ويحجبان عنهم المعلومات ذات العلاقة بالتوعية والثقافة الجنسية، ويكتفون بتوجيه أبنائهم بعبارات مقتضبة ومبهمة، مثال: «إياك أن تسير في الشارع وحدك، أو تحكي مع إنسان غريب».

فبات هذا الأمر يشكل لهم خوفاً من كل إنسان تقع أعينهم عليه، وهنا يكمن الخطأ. وتضيف: «على الأهل خاصة الوالدين، تقع مسؤولية توجيه وإرشاد أبنائهم، مع التوضيح لهم بقدر الإمكان، وعدم حجب المعلومات ذات العلاقة بالتوعية والثقافة الجنسية عنهم، ولكن بالقدر المحدود، وما يتناسب مع العمر الزمني والعقلي لأبنائهم، بهذه الطريقة يمكن أن نحصن ونحمي أبناءنا من الوقوع ضحية للخارجين عن الأخلاق والمبادئ والقيم». وتسوق جودة مثالاً على ذلك، بأن لها صديقة وخريجة، وكان عليها أن تنجز بحث التخرج في هذه الموضوعات، وكانت تقرأ في كتاب حول الثقافة الجنسية، وبمجرد أن دخلت عليها والدتها قامت بقذف الكتاب وتخبئته تحت السرير، خشية من أن تبادرها والدتها بسيل من الأسئلة التي لا تنتهي، التي تندرج تحت قائمة العيب والمحرمات والتابوهات الاجتماعية.

انتقادات

وتتابع جودة في ذات السياق، انها في إحدى جلسات الدعم النفسي مع النساء، حاولت التطرق لموضوع التحرش الجنسي، ولكنها جوبهت بانتقادات ورفض وتوبيخ من قبل النساء، وطلبن منها بأن تغير الموضوع، وتتحدث في موضوع آخر فيه فائدة، وقابلت هذه الموجة العاتية من الانتقادات بقولها: «دعوني أتحدث في هذا الموضوع أولاً، وفي حالة ما عجبكم بنغير لموضوع آخر وفق رغبتكن». وبالفعل بعد أن تم التطرق للموضوع بجوانبه المختلفة، التي كانت غائبة عنهن، أبدين رغبة في مواصلة النقاش حول هذا الموضوع، بل إنهن طالبن بمواصلة عقد مثل هذه الجلسات، نظراً لإدراكهن لأهميتها، وأصبحن أكثر تقبلاً لطرح مثل هذه القضايا، بل شاركن بفعالية معها، وتعاطين معها، ومنهن من أصبحن يمتلكن الجرأة للتفريغ عما بداخلهن.

وأسدت الأخصائية جودة نصائح للوالدين بمتابعة ومراقبة سلوك أبنائهما، وعدم تركهما أسرى الجهل والغبن، وأن يحاولا إمدادهما بالمعلومات الصحيحة والمتوازنة حول موضوع التحرش الجنسي، خاصة في مرحلة الطفولة والمراهقة، مؤكدة في ذات السياق، أن من أكثر أسباب شيوع هذه التحرشات، هو التفكك الأسري والعائلة الممتدة والطلاق، ناصحة الأزواج بعدم التسرع بإنهاء العلاقة الزوجية، والنأي عن التفكير الذاتي عند حدوث الخلافات، والتفكير أكثر بالضحايا الذين سيدفعون الثمن، وهم فلذات أكبادهم.

بعد ٣١ عاما تخرج عن صمتها وتقر: اغتصبني

خاص بصوت النساء

بعد مرور ثلاثين عاما تخرج الضحية « ***» عن صمتها وتقول «لقد اغتصبني فلان» وتحاول رفع شكوى جزائية على الشخص المتهم في احدى محاكم محافظات شمال الضفة الغربية. وعلى الرغم من إقرارها بان قضيتها سقطت بالتقادم بموجب القانون إلا أنها تصر على تقديم الشكوى واللجوء للمحكمة، تشتكي الشخص الذي اعتدى عليها وقتها بينما لم تكن تتجاوز الخامسة عشر من عمرها ودمر حياتها وتسبب بمعاناتها الطويلة كما تقول.

وتضيف الضحية التي أصرت على الإفصاح باسمها وباسم الذي اعتدى عليها غير ان أسبابا كثيرة تمنع صوت النساء من الإفصاح عن الاسماء الحقيقية التي تحتفظ بها في الأرشيف «ان الخوف من الفضيحة ومن ان لا يصدقها احد سيما وان المعتدي يمت بصله قرابه مباشرة بالأب هي التي جعلتها تسكت عما تعرضت له من اعتداء وقتها». وتؤكد ان ذلك الشخص أقدم على اغتصابها فعليا مرتين متتاليتين قبل ان يقدم ابنه أيضا على اغتصابها مرة أخرى لتكون بذلك تعرضت للاغتصاب الفعلي ثلاث مرات كما تقول.

وجاء في رسالة استدعاء قدمتها الضحية للنائب العام للسلطة الفلسطينية الأستاذ احمد المغني قائلة :» أتقدم من عطوفتكم راجيا ألمساعده وذلك بتحريك الشكوى الجزائية ضد من تسبب بتدمير حياتي ومعاناتي الطويلة منذ ان كنت في عمر الورود وحتى الآن ...».

وتضيف في الرسالة : «لقد أقدم .... على اغتصابي في العام ١٩٧٩».

وتتابع قائله: «... وتعلمون عطوفتكم ان مثل هذه الأفعال كانت وما زالت يسدل عليها الستار خوفا من الفضيحة فما بالكم إذا كان مرتكبها يمت للعائلة بصلة فبت أنا الجانية وهم المجني عليهم ..».

وتقول في رسالتها : «لقد لجأت إليكم يا سيدي بعد الله وبعد ان ضاقت بي السبل ورجائي ان تدرسوا حالتي وأنا اعلم ان الزمن قد يضعف حقي في التقاضي ومعاقبة من تسببوا في دفني وأنا حيه ....». وتختم الضحية رسالتها الى النائب العام والتي رفعتها في الخامس عشر من شهر أيلول الماضي: «كلي رجاء وأمل في ان تنظروا لحالي بالإيعاز لمن يلزم باستقبال الشكوى مني ضد كل من ساهم بوصولي لما وصلت إليه ومن منعي من تقديم الشكوى في حينه».

وتبين الضحية التي تعيش منذ وقت ألحادثه ولغاية الآن في محافظة بعيدة عن بلدتها ألام أنها حاولت الانتحار بعدما تعرضت للاعتداء، ففي البداية أقدمت على حرق نفسها الأمر الذي جعلها تمكث في المستشفى لسنتين متتاليتين قبل ان تحاول الانتحار مجددا عندما ألقت بنفسها من بناية المستشفى، التي كانت تتعالج بها من جراء الحروق . وعن سبب تقديمها الشكوى الآن وبعد مرور كل هذا الوقت قالت: «ان العادات والتقاليد والخوف من الأهل والمجتمع منعوني طيلة هذه المدة من الإفصاح عما تعرضت له غير إنني الآن أنها لم اعد احتمل الصمت عما تعرضت له من اعتداء فأردت الانتقام لنفسي ولشرفي وبان يلاقي المعتدي العقاب جراء ما ارتكبه بحقي». وتؤكد انه وعلى الرغم من الأذى – المعنوي طبعا الذي قد يلحق بها جراء خطوتها هذه إلا أنها مصرة على المضي قدما بدعواها في المحكمة للإمام لتأخذ حقها المعنوي والأدبي ولو بعد طول انتظار.

ويقول حقوقيون ورجال قانون ان هناك مخاوف كثيرة تحيط بهذه القضية التي لو أنها رفعت في وقت ارتكاب الجريمة، لكانت الضحية ربحتها دون أي منازع، وتكمن مخاوف هؤلاء القانونيين في سقوط القضية بالتقادم إذ ان القانون يحدد أقصى مدة للتقادم بخمسة عشر سنة. غير ان بارقة أمل تنتاب هؤلاء الحقوقيون في هذه القضية وتتمثل في الاستثناءات التي يمكن من خلالها استثناء التقادم مع مرور الزمن. ووفقا للقانون المعمول به في الأراضي الفلسطينية فان الظروف والمواقف التي لا تسقط فيها القضية بالتقادم تتحدد بما يسمى « بالظروف ألقاهره « كارتكاب الجريمة في حالات الحروب أو الفيضانات أو إذا اثبت الشخص « الضحية» انه كان واقع تحت تأثير ظروف لم يستطع بسببها من الوصول للمحكمة خلال المده الزمنيه التي يدور حولها موضوع الاستثناء .

وقد تكون الأسباب ألاجتماعيه هي التي من الممكن أن تكون استثناءا وحيدا أمام هذه القضية بنظر الحقوقيون ورجال القانون، الذين هم على إطلاع مباشر بحيثيات هذه القضية. وترى الأخصائية ألاجتماعيه مها سلامه أن طبيعة المجتمع الفلسطيني كونه مجتمعا مغلقا وصامتا إزاء قضايا التحرش الجنسي عموما، والاغتصاب تحديدا، هي التي تقف وراء سكوت الضحية عما تتعرض له.

وتقر سلامه بان الاعتداء، الجنسي موجود في مجتمعنا وأن وجوده لا يقل «للأسف» عن وجود بقية أنواع العنف الأخرى .

وتبين أن الضحية والمعتدى عليه لا يكون غالبا أنثى فهناك حالات عديده للاعتداءات ألجنسيه والاغتصاب يكون الضحية فيها طفلا ذكرا .

وتقول سلامه: «غير ان مفهوم العيب والفضيحة « يكون بشكل اكبر عندما تكون الضحية أنثى». ولا يقتصر مفهوم الضحية بالنسبة للأهالي على الحالة التي تتعرض لاغتصاب، أو محاولة اغتصاب، وإنما يساوون في «الجرم» لمن تتلقى معاكسة أو رسالة أو مكالمة تلفونية والتي تعامل هي الأخرى بتحفظ كبير .

وترى الاخصائيه ألاجتماعيه سلامه ان السكوت عن حادثة الاغتصاب أو الاعتداء وأحاطتها بصمت وتحفظ يشجع على تكرار هذه ألحادثه خاصة وان المعتدي في نظر من يفكرون بارتكاب الحدث لا يلاقون أدنى عقاب أو حساب.

ولا تلقي سلامه اللوم فقط على المجتمع بتحفظه وسكوته على هذه الأحداث، وإنما تضع اللوم على وسائل الإعلام بمختلف أنواعها أيضا، إذ انه يندر ان نرى وسيلة إعلام تتطرق الى هكذا مواضيع، وهو الأمر الذي يساهم في وجودها وبازدياد في مجتمعنا كما تقول.

ومن وجهة نظرها كأخصائية، فانه يتوجب على الجميع الخروج عن الصمت ازاء هذه القضايا والتكلم عنها علنا ليس لغاية «التشهير والفضيحه» وانما لوقف مثل هذه الاعتداءات، وعدم تشجيع ضعاف النفوس على تكرارها وارتكابها مجددا.

كيف يمكن لطفلة أن تُربي طفلة؟

عبد الباسط خلف

لم تكن الطبيبة الأخصائية بأمراض النساء، تعلم أن مراجعتها والتي لم تتجاوز الرابعة عشرة عاماً ونصف العام، هي امرأة متزوجة، ومن يرافقها هو زوجها ووالدته، بخلاف ما كانت تعتقد أنهما الأخ والأم. وأما سبب الزيارة فمختلف هذه المرة.

كان الذهول سيد الموقف للطبيبة، التي آثرت أن لا تنشر اسمها، والتي تبين لها أن مراجعتها الصغيرة، جاءت لتحصل على علاج يؤهلها للحمل ودخول عالم الأمومة، الذي لا زالت اليوم تحتاج إلى عطفه وحنانه.

يلقنونها الكلام!

تضيف الطبيبة محزونة ومتضامنة مع المرأة الصغيرة جدًا: «جاءت الزوجة، الطفلة، إلى العيادة وهي ترتدي ما يفوق الكيلوغرام من الذهب، في محاولة لإلهائها عما يدور حولها. وقد سبق ذلك سلسلة تحضيرات و«دروس خصوصية»، لنقل الرسائل التي ستتحدث بها «الأم المنتظرة» لطبيبتها، فقد شعرت والدة زوجها، بأن مضي ثلاثة أشهر على الزواج بدون حمل، مسألة تحتاج لمتابعة طبية، ولا يجب السكوت عنها، لأن العقم قد يكون يطاردها، وبالتالي فإن حظ ابنها العاثر يحتاج لمن «يفك نحسه».

ذهلت الطبيبة من طلب الفتاة اليافعة، «والعروس» الجديدة، لكنها سرعان ما اكتشفت أنها تلقنت كل ما تحدثت به لها، واضطرت في نهاية الأمر للكشف عن الحقيقة المرة، والاعتراف بتلقي تعليمات إرشادية للكلام.

«أربعة عشر عاماً ونصف، عمر طفلة افتراضي، يجب أن تكون على مقاعد المدرسة الأساسية، لا زوجة أو أم»، على هذا النحو تكمل عزيزة إبراهيم، ما سمعته من الطبيبة، التي نصحت العائلة بالخجل من نفسها، في طلب كهذا. لأن المكان الطبيعي لمن في عمر «عروسهم»، هو حضن أمها الدافئ، أو مقاعد مدرستها على الأقل.

ما إن سمعت نداء الشيخ إبراهيم، وهي طالبة علم اجتماع بهذه القصة، إلا واستذكرت حال قريبها، الذي ارتبط قبل سبعة أشهر ونيف «بطفلة» كان عمرها يوم عقد القران، ١٤ عاماً وسبعة أشهر بالضبط، (ما يوازي ١٥ عاماً قمرياً، هي المدة القانونية لإتمام عقد القران شرعياً) إلا أن الشاب ابن الخامسة والعشرين، لم يصغ لنصائح المأذون بعدم إكمال الخطوبة لصغر الفتاة، وعدم منطقية الشراكة، إذ إنه وبحسب الأخير، ثمة عوامل موضوعية يتوجب مراعاتها، ولا يعني أن سن الخامسة عشرة القمري، موعد مقدس، وينبغي الالتفات للمخاطر الصحية والنفسية من باب «لا ضرر ولا ضرار».

واكتشف العريس بعد شهر من خطبته بفتاة أحلامه، أنها لا زالت تتصرف كالأطفال، وتخجل من الحديث، وتكتفي للتدليل على الرضا أو الرفض بتحريك كتفيها، يقول: «الخبر الذي وقع عليّ كالصاعقة، هو أن الفتاة التي كانت ستصبح شريكة حياته، لا زالت حتى اليوم تخشى من النوم في غرفتها لوحدها، وتكتفي بالاحتماء في حضن والدتها التي تشعر فيه بالدفء والحنان».

والمفارقة برأي الشاب أحمد عمر، أن أهل خطيبته الصغيرة، التي انفصل عنها لاحقاً، سرقوا ابنتهم من حضن أمها، وأجبروها بطريقة أو بأخرى على القبول بفكرة الخطبة والزواج، لأسباب قد تكون، للأسف، اقتصادية.

يتابع مألوماً: «المعنى الوحيد لإقدام عائلة على تزويج ابنتها في عمر مبكر جداً كهذا، هو أنه جريمة لا تغتفر، ففي كل مرة أكتشف شيئاً جديداً يقع عليّ كالصاعقة، فمثلاً: أجبرت عائلة خطيبتي السابقة، على الموافقة من دون إدراك المسؤولية والأعباء المترتبة على الزواج، فهو مسؤولية كبيرة. يعرض مراحل من أمله، فبعد خطبته أصبح يفهم أنه من الصعب على طفلة تربية طفل آخر، فهذا «رعب اجتماعي». يتساءل: «هل يمكن أن يلقي أحد الوالدين ابنته في النار؟»، ويجيب على نفسه بالنفي، ولكنهم ورغم معرفتهم بمعنى الزوجية، يصرون على رميها في هلاك، لا يقل رعباً عن النار!.

تروي الموظفة بإحدى الدوائر الرسمية في جنين أمل عبد الله: «تقول النسوة في القرى للبنات «لا تفرحي لثياب عرسك» ولهذا الكلام دلالة واضحة، على أن الزواج يعني للمرأة المسؤولية الكبيرة والمعاناة والهم أحياناً». تضيف: «الزواج في سن مبكرة، يعني لي الموت المبكر للأحلام والبراءة والطفولة الجميلة، التي ترتسم على وجوه الفتيات في سن الرابعة عشرة، ثم فجأة يكتشفن أنهن أصبحن يحملن طفلة أخرى في أحضانهن، في حين إن الأم الصغيرة، لا زالت تحتاج لحنان ودفء كبيرين».

زوجها بعمر والدها

تفيد علا عبد الكريم: «أقدم أب على تزويج ابنته أو «طفلته»، لرجل يفوقها ضعفي عمرها، فالصغيرة (و.ز) ابنة الرابعة عشرة والنصف، أنجبت طفلا بعد نحو عام ونصف من زواجها، بعد أن أجهضت مرتين، وما رافقها من مشاكل صحية، لكنها ابتليت بوالدة زوجها. فأخذت تتفنن في تعذيبها، بحرب نفسية واقتصادية واجتماعية. وفي مسائل يخجل المرء أو الراوي من سردها، لتفاهة عناصرها وأسبابها المفتعلة من جانب «حماتها». تصر أم فراس على التلميح لسبب مشكلة «طويلة عريضة» كما أطلقت عليها، لا تتعدى قيمة الخلاف من جانب والدة الزوج بنحو (نصف شيكل)، إلا أن ردة فعل الزوجة الصغيرة جداً، تجسد في إصابتها بمرض خطير، جعلها كمن يفوق عمره بأربعة أضعاف، وبدأت كجدتها تعارك الشقاء، وتتمنى الموت، وتلازم أسرة الشفاء.

تتذكر عبد الكريم، كيف أن الزوجة الصغيرة، تحدثت من شدة الألم بالقول والرجاء: «دموعي وحدها لا تكفي حتى تخلصني من الرعب، وتمنحني الحرية، وأتمنى أن لا يكون مصير زميلاتي مماثلاً». تذهل عبد الكريم بعيداً، وهي تقرأ اتفاقية حقوق الطفل التي حددت سن الطفولة بـ١٨ عاماً كحد أعلى، أو بخاصة بعدما قارنت أن كثيرات من زميلاتها أجبرن على الزواج قبل هذا العمر بكثير. تختزل المعاناة بالقول: «إنها أكثر من مأساة، فالزواج المبكر جداً يعني القضاء على أحلام الطفولة لصغيرة يافعة، وزجها في مشاكل لا قدرة لها عليها». تقول عبير محمود، التي تعمل في تقديم برامج إذاعية: «قد أكون من أشد المعارضين لفكرة الزواج المبكر، لما فيه من قتل للطفولة. وتتساءل: كيف لطفلة لا زالت تتعطش لحنان الأم والأب، أن تصبح أماً بعد سنة من الزواج، ففاقد الشيء لا يعطيه». تنهي: «كيف لطفلة أن تربي طفلة!».

وقائية

تمسك سماح يونس ابنة الخامسة عشرة، بنشرة إرشادية أصدرتها منظمة «اليونيسيف» و«الإغاثة الطبية» قديماً، واحتفظت بها من صديقة شقيقها، لتنقل مخاطر زواج كهذه على المرأة، وبحسب النشرة وسماح «فقد أثبتت الأبحاث العلمية، أن الزواج المبكر يزيد من احتمالات مضاعفة الحمل والولادة، نتيجة لعدم اكتمال نمو الجسم، بحيث يتحمل ويناسب التغيرات التي تحصل أثناء الحمل، ومن هذه المضاعفات: النزيف وتسمم الحمل والإجهاض والتعرض للعمليات القيصرية. كما أنه يزيد من احتمالات إنجاب أطفال صغيري الجسم وقليلي الوزن وضعاف البنية، ما يجعلهم عرضة لاعتلال الصحة والأمراض والتي قد تؤدي إلى الوفاة». تنهي نداء بنصيحة تعلمتها من المدرسة بالوقائية والحرص، عوضاً عن اتباع علاج لمشكلة كهذه، وتردد في ذاتها مقتبسة عبارة لنشرة مخاطر الزواج المبكر: «الزواج وتكوين أسرة قرار مصيري ومسؤولية عظيمة».

الكهف

سما حسن

تنظر إلى الرجل الراقد بجوارها والذي يغط في نومه تارة، ثم تشيح بنظرها لتنظر إلى بطنها المنتفخ تارة أخرى، تتأمل ذلك الكهف العميق المسدود المدخل، الذي لا تعرف ما به، ولكنه يثير بداخلها المخاوف. حواديت كثيرة سمعتها عن الكهوف وهي صغيرة، كلها تتحدث عن خروج الرعب والذعر والموت من تلك الكهوف، كهف واحد سمعت عنه قذف من داخله الكنوز للحطاب الفقير علي بابا، ولكنه لم يحصل عليه بسهولة، فقد خاض حرباً لا تخلو من مغامرة وخدعة مع اللصوص الأربعين، حتى حصل على الكنوز.

تغرق في النظر لبطنها المكور، وتنظر لزوجها، ابن عمها، أجبرها الجميع على الزواج به، كانت في عامها النهائي في الجامعة، حين أصر الجميع على زواجها به، كانت تتخيل أن زواجها سيبعدها عن هذه العائلة الممتدة، الصراخ والعويل والسب واللعن لا ينقطع ليل نهار، عمارة من أربعة طوابق يعيش فيها أعمامها الثلاثة، وفي الطابق الرابع تعيش عائلتها، العائلة الكبيرة العدد لا تعرف الخروج عن حدودها، لها عرفها وقانونها، وقد حلمت يوماً أن تتزوج خارج العائلة، أن تبتعد عن المحظور والممنوع، لم تكن تعرف من هو ولي أمرها؟ والدها الذي تحمل اسمه أم أعمامها الثلاثة؟ الذين تجدهم يتدخلون في كل شيء في حياتها وحياة أمها وشقيقاتها، يختارون لها المدرسة الثانوية، يختارون لها الجامعة التي ستدرس بها، يجب أن تكون أقرب جامعة للبيت، حتى لا تتكلف أجرة مواصلات يومية، وحتى لا تفتح مجالاً للقيل والقال والسؤال، وجدت نفسها مسيرة لا مخيرة، وما زاد من سخطها أنها مسيرة بأمر هؤلاء جميعاً وليس أمام الأب سوى أن يهز رأسه علامة الموافقة.

حين قرروا زواجها من ابن عمها، كان معنى ذلك أن تنتقل للسكن من الطابق الرابع إلى الطابق الأرضي، أبدت اعتراضاً لم يسمع، ابن عمي لم يكمل دراسته ويعمل في ورشة والده، أخاف من زواج الأقارب، أريد الزواج بعيداً عن هذه «المستوطنة». لكن أحداً لم يستمع لهذه الاعتراضات، وجدت نفسها عروساً بثوب الزفاف الأبيض، ثم أصبحت ببطن مكورة بعد أشهر قليلة، أنجبت ابنتها الأولى، لتكتشف بعد أشهر من ولادتها أنها ستحيا بقية حياتها معاقة، هناك مرض وراثي أصيبت به الطفلة نتيجة لزواجها من ابن عمها، ولذا فلن ينمو جسمها وستبقى في حجم طفلة، وليت الأمر اقتصر على ذلك، بل اتضح بعد شهور قليلة أخرى أن الطفلة مصابة بتخلف عقلي شديد، فهي تصرخ وتبكي بلا انقطاع، وبدأت تظهر عليها سلوكيات عدوانية نحو كل شيء تراه أمامها، تكسر وتسكب، ولا تتحكم بفضلاتها، مما أحال حياة نسرين إلى نوبة مستمرة من الدوام، ساهرة وملاحقة لها طول الوقت، أصبحت تخاف أن تتسبب بكارثة للبيت أو لنفسها، حملت إلى جوار نوبة مراقبتها الكثير من الحقد والبغض لهؤلاء الذين كانوا السبب في زواجها من ابن عمها، الذي لا يخفي هو الآخر شعوره بالذنب اتجاهها، فأصبح يتحاشى الدخول معها في أية مناقشة، وترك قيادة البيت لها، بعكس ما هو معروف في عرف العائلة، بل إن أمه تحولت من حماة آمرة ناهية، إلى كائن وديع لا همّ له سوى امتصاص غضب نسرين والتقليل من شكواها، ازداد وضعها قوة في البيت الكبير حين حملت بطفلها الثاني، وبدأ الجميع ينتظرون بعين التوجس قدوم الطفل الذي سرعان ما جاء ليلقي بهم في حرب كبيرة مفتوحة الجبهات مع نسرين، فالطفل الثاني لا يقل وضعه سوءاً عن الطفلة الأولى، وبزيادة العبء على نسرين، ازداد ولاء الكبير والصغير لها، وازداد تذمرها وإعلانها الدائم بأنهم السبب بما هي فيه، حتى محاولات والدها للتقليل من ذنبهم باءت بالفشل، فقد ذكرت له الكثير من الأحاديث النبوية التي تحذر من زواج الأقارب.

يوماً بعد يوم تحاول الحماة والأم معاً، وهما متفقتان كل الاتفاق، تحاولان إرضاء نسرين، تطلبان منها مرافقتهما في الزيارات العائلية والمناسبات، لا تتأخران في تلبية أي طلب لها، بل أصبح لها الحكم والمشورة في كل صغيرة وكبيرة تخص هذه العائلة، ومنحتها الحماة أكبر شقة في العمارة عن طيب خاطر، ووافقت أن تتولى رعاية الطفلين المعاقين وتخرج نسرين للجامعة لإكمال دراستها، ومرت سنوات قليلة حتى التحقت بالعمل في إحدى المدارس، وأصبح الجميع ينظر لها نظرة لا تجد الشفقة لها مكانا. كيف استطاعت نسرين أن تتحول من ضحية إلى ثائرة وقائدة لهذه العائلة؟ لا أحد يريد أن يبحث عن الجواب، حتى زوجها أصبح يخاف أن يقترب منها ليطلب حقه الشرعي من جسدها، وهي نفسها كانت تشعر حين ينالها بأنها كالطفل الذي يختلس قطعة حلوى من مطبخ أمه خلسة، ويتلذذ بها للحظات ثم تؤنبه أمه وتترك آثار تأنيبها على جسده ضرباً وركلاً لأوقات طويلة، ولكنها وافقت أن تحمل للمرة الثالثة، أملاً في إنجاب طفل سليم، وترددت على عيادة أكبر الأطباء، لتحاول اكتشاف وضع الجنين في رحمها، ولكنها لم تجد إجابة شافية، وبطنها يتكور ويزداد انتفاخاً بالطفل الثالث يوماً بعد يوم، إنها لا تكل من النظر إلى هذا الكهف العميق المغلق، وتنظر لزوجها كثيراً، هل تتوعد زوجها النائم بجوارها؟ أم تأمل أن تنطفئ نيران ثورتها بمقدم طفل سليم معافى هذه المرة؟ هي نفسها لا تعرف إجابة؟ ولا تكل من النظر إلى هذا الكهف، تنظر وتنتظر أن تنال شهادة الدكتوراة قريباً أيضاً.

هيك إحنا

ديما صالح

مين فينا الثرثار؟

في أحد المقاهي، يقول أحدهم للآخر: «يا زلمة كل المصايب من النسوان، يخرب بيتهم شو بيحكوا، يعني ما فيهم إلا لسان». تمر فتاة في تلك اللحظة من أمام المقهى، فيغمز المتحدث لصديقه ويقول: «يلعن عمري أنا!! شو هالحلاوة!! وين يا مسهل، أقص إيدي إذا ما رايحة على شي موعد غرامي». ثم يلتفت إلى صديقه ويقول: «اسكت، مش سمعت إنو فلان لقط اختو بتتمشى مع جارهم!! و.....

جولة سياحية»

إنه الزواج التقليدي، حيث يقوم الرجل الذي يرغب بالزواج، بعمل جولة على كل بيوت عرائس البلد، حتى يجد طلبه، والمواصفات المطلوبة كالتالي: شقرا، بيضا، طويلة، ويا ريت معها شهادة جامعية، وعمرها ١٨ سنة، طيب من وين نجيب هالمعجزة؟.

الرجال قوامون على النساء

لا يلتزم بتعاليم الدين، ولا يعرف أخلاقياته، وحتى القِبلة في منزله لا يعرف من أي جهة!! زوجته أجبرها على ارتداء الحجاب، خوفاً من نظرة المجتمع إليه، حيث سيقولون إنه لا رأي له عليها، تشاركه في نفقات المنزل وربما أكثر، وفي النهاية وفي أي قرار، يقول لها الآية التي لا يعرف غيرها: «الرجال قوامون على النساء»!! طيب يا رجل، ارجع للآية الكريمة كاملة لتعرف سبب نزولها وتفسير الفقهاء لها.

العنف يولد العنف

اشتبكت منذ الصباح في مشادة كلامية مع زوجها، انتهت بصفعة منه على وجهها. تذهب بعدها إلى المدرسة حيث تعمل، وفي الفصل تزعجها إحدى الطالبات المشاغبات، فلا تجد نفسها إلا وهي تصفعها على وجهها.

نصير المرأة

«أنا مع حرية المرأة، أنا بفكر غير عن شباب هالبلد، المرأة لازم تطلع من البيت وتتعلم وتشتغل وتسافر، لازم يكون إلها قرارها و.... دقيقة دقيقة حبيبتي. يضع يده على سماعة الهاتف ويصرخ بأخته التي تقف على النافذة: «ولك انضبي جوا وسكري الشباك».

اكتشاف علمي جديد

«يا جماعة الزواج المبكر مش منيح، بس أنا كدكتور مع إنو البنت اللي عمرها ١٤ سنة، إذا كانت فايرة وضخمة، فهي لازم تتزوج صغيرة، بلاش حجمها يكبر أكتر وما تلاقي عريس بحجمها وتعنس».

الفاتحة مرتين

بعد قرأة الفاتحة على قبر زوجته مع جموع المعزين، يكفكف الأرمل دموعه ويصافح حماه ويقول له: «الله يرحمها، مش عارف شو بدي أسوي بهالصغار؟ حرام، راح يضيعوا من غير أمهم، الله يرحمها، أنا شايف إنوا ما في حدا أحن عليهم من خالتهم، والا شو رأيك يا عمي؟». العم: «اللي بتشوفو يا ابني، هو احنا وين رح نلاقي أحسن منك لبنتنا»، يصافح الأرمل عمه بحرارة ويقول: «العرس بعد ٤٠ يوماً انشالله». بعد الفاتحة على روح المرحومة، تُقرأ الفاتحة مرة أخرى بهدف الخطوبة! سبحان الله، دنيا.

من عيوني حبيبتي

الزوجة لزوجها الجالس أمام التلفاز: «الحنفية بتسرب مي، وبخاف يخلص الخزان، لو تجيب المصلح». الزوج: «خلص بكرا، هسة أنا بتابع المباراة وتعبان وحالتي حالة، ومش قادر حتى أوصل الباب». بعد خمس دقائق، يدق جرس المحمول، المتصلة وهي صديقة الزوج: «مرحبا، شو رأيك نطلع نقعد بشي كوفي شوب؟ كتير زهقانة؟». الزوج وبكل حيوية: «من عيوني حبيبتي، أعطيني خمس دقايق».

«إن كيدهن عظيم»

عاشت مع زوجها على الحلوة والمرة، كانت تعمل معه وتشارك في مصروف البيت مثلها مثله، حتى الشقة التي يملكانها، قاما بدفع الأقساط بالتساوي، مع فرق أن الشقة قد سُجلت باسمه! فهو الرجل. بعد خمسة عشر عاماً من الزواج، اختلفا وقررا الانفصال، وهنا المعضلة، لمن الشقة؟ وحسب القانون فالشقة مكتوبة باسم الرجل، وهكذا حصل الرجل على الشقة، وخرجت المرأة بلا شيء. ويقول المجتمع دائماً «إن كيدهن عظيم»، حيث يعود إلى الآية ٢٨ من سورة يوسف، ويتخذها كدليل على كيد النساء، إلا أن هذه الآية لم تنزل في النساء بشكل عام، بل نزلت في النسوة اللواتي كدن لسيدنا يوسف عليه السلام بشكل خاص.

«لا لتزويج الصغيرات»

حملة توعية مجتمعية يقودها وينفذها الشباب

رام الله - لبنى الأشقر

«هم بيت حماي، ربوني على أيدهم لأني عشت معهم أكثر ما عشت مع أهلي» هذا ما قالته هيفاء، والتي تزوجت قبل أربعة وعشرين عاماً، حين كانت بعمر الخامسة عشرة، من قريب لها، خاصة أن أباها كان كبيراً ويريد الاطمئنان عليها قبل أن يموت.

وكانت هيفاء ترفض الزواج، لكن مع إصرار والدها، رضخت للأمر الواقع. بعد الزواج كانت تلعب بالألعاب مثلها مثل أية طفلة في عمرها، أنجبت بعد سنتين ونصف السنة، خاصة أن جسمها لم يكن في البداية مؤهلاً للحمل والولادة. في الوقت الحالي ترفض هيفاء رفضاً قاطعاً أن تزوج بناتها في عمر صغير (هن حالياً طالبات في الجامعة)، خاصة أنها ترى أن تجربة الزواج المبكر تجربة سيئة جداً.

فيما قالت أخرى: «بدي أتجوز واحد إمليين ويجبلي ذهب وأواعي».

هذه العبارات صدرت عن المشاركات في إحدى ورشات التدريب والتوعية لحملة «لا لتزويج الصغيرات» التي تأتي ضمن مشروع «الشباب بذور التغيير»، الذي ينفذه طاقم شؤون المرأة، والممول من المؤسسة دياكونيا السويدية، والذي يستهدف الفئات الشابة من كلا الجنسين في عدد من المحافظات منها طولكرم ونابلس وبيت لحم ورام الله.

المشروع الذي ينقسم إلى محورين، محور التمكين ومحور المناصرة، ففي المرحلة الأولى تم العمل على تمكين ٨٠ شابا وشابة في مواضيع النوع الاجتماعي وحقوق المرأة. فيما تمثلت المرحلة الثانية بإعداد وتدريب ٢٥ شاباً وشابة ليكونوا مؤهلين/ات لقيادة مجموعات ونشر الوعي حول حقوق المرأة، من خلال قيادة حملات المناصرة. من خلال التدريب الذي استمر ١٣٠ ساعة تدريبية، توصل المتدربون/ات، وذلك من خلال العمل ضمن مجموعة، إلى عدد من القضايا المجتمعية التي تنعكس سلباً على وضع المرأة، وتحد من تطورها وتقدمها وعلى تعددها، تم تحديد قضيتين أساسيتين وهما، القتل على خلفية الشرف وتزويج الصغيرات.

وبعد أن تمت مناقشة القضيتين من قبل القيادات الشابة، ومدى أهمية العمل على توعية المجتمع، والوصول إلى صناع القرار لتبني سياسات تكفل الحماية القانونية والاجتماعية للنساء، تم بالإجماع اختيار قضية تزويج الصغيرات لأهميتها في خلق جيل واعٍ، وراشد ومسؤول عن أسرة، خاصة أن ظاهرة تزويج الصغيرات آخذة بالانتشار والتزايد، ما يزيد من أهمية وضرورة العمل للحد منها.

جريمة بحقهن

ومن واقع قلق المؤسسات النسوية والحقوقية من تفشي ظاهرة تزويج الصغيرات في المجتمع الفلسطيني، لما لهذا الأمر من أبعاد جسيمة على صحة الفتاة الصغيرة النفسية، والصحية، والتربوية وغيرها، ولما لهذه الظاهر من أبعاد اجتماعية، اقتصادية على المجتمع ككل. فتزويج الصغيرات يشكل جريمة بحق هؤلاء الصغيرات، وقتل لطفولتهن، حيث يجدن أنفسهن في ظرف ليلة وضحاها مسؤولات عن أسرٍ وأزواجٍ وأطفالٍ.

ولأن الزواج يشكل أساس الأسرة، والأسرة تعد نواة المجتمع، لذلك فإنه عند عقد الزواج لا بدّ من مراعاة مسألة السن الملائم لهذه النقلة النوعية في حياة الفرد، إذ لا بدّ من أن تكون الفتاة قادرة على تحمل العبء المعنوي والمادي الذي يترتب على زواجها.

الحملة التي ينفذها الطاقم تحاول التعبئة والضغط على نطاق واسع في كل من (طولكرم، نابلس، رام الله وبيت لحم)، وذلك بهدف محاربة ظاهرة تزويج الصغيرات، من خلال رفع الوعي المجتمعي بشكل عام، ورفع وعي الضحية الأولى بشكل خاص (الفتاة الصغيرة) حول تبعات الزواج المبكر وخطورته.

اختيار مناطق الحملة

اختيار الشباب من محافظات طولكرم ونابلس وبيت لحم ورام الله مناطقهم، كان لأسباب مختلفة، فعلى سبيل المثال الشباب ضمن مشروع الشباب بذور التغيير في منطقة الشعراوية - طولكرم ومنطقة قرى غرب نابلس، لأن هذه المناطق تشعر بالمعاناة على أرض الواقع. فمنطقة الشعراوية-طولكرم، هي منطقة متأثرة بالجدار، وفيها الكثير من القضايا والمشاكل التي تمس حياة النساء، وهي بحاجة إلى المتابعة من قبل المؤسسات النسوية، خاصة في قضية تزويج الصغيرات.

كذلك الوضع بالنسبة لمنطقة غرب نابلس، والتي تقع بين الحواجز (بيت إيبا وعناب)، ما يعرقل وصول المؤسسات الأهلية إليها. علاوة على أن هاتين المنطقتين تعانيان من ظاهرة تزويج الصغيرات بشكل كبير، وخاصة منطقة بزاريا والتي يوجد فيها أعلى نسبة زواج مبكر.

مرحلة التوعية بالحملة ومخاطر الزواج، شملت عروضا لمجموعة من المسرحيات الهادفة ومنها مسرحية «حكاية منى». هذه المسرحية التي تجسد الزواج المبكر وتبعاته في داخل مجتمعنا الفلسطيني عبر أحداث قوية، يشارك الجمهور في نسج خيوطها. تبدأ المسرحية بدخول «منى» ذات الأربعة عشر ربيعاً إلى المنزل سعيدة، بعد أن حصلت على فرصة السفر إلى سورية لتمثيل بلدها في مسابقة علمية، ثم يأتي عمها أبو شاكر الذي يسكن في القرية ويهيمن على الأسرة، خاصة أن الأب يعمل في إحدى المدن داخل الخط الأخضر ومتزوج من امرأة ثانية، ويعيش معها، ونادراً ما يزور زوجته الأولى.

عندما يعلم العم بالمسابقة، يقرر تزويج الفتاة، نظرا لبلوغها سن الرابعة عشرة، وذلك بدعوى الحفاظ على السمعة الطيبة للعائلة، وتبدأ المشكلة برفض منى وأمها فكرة الزواج وضرورة إكمال تحصيلها العلمي، وإقناع الأب الغائب بذلك.

رفض «منى» لفكرة الزواج، أدى إلى نقلها إلى المستشفى، وتحديداً إلى غرفة العناية المكثفة وهي تعاني من نزيف متواصل في جميع أنحاء جسدها الصغير. عندما حاولت الباحثة النفسية حنان مساعدة منى، قوبلت بالرفض من قبل العائلة بكاملها، وأن من تدخل في ما لا يعنيه لقي ما لا يرضيه، وبرجاء خاص من الام، ضرورة عودة منى إلى البيت بأسرع وقت ممكن، لاستكمال الاستعداد لحفل الزفاف، وذلك بدافع حمايتها من التهديد بالقتل من قبل العم المستبد. تنتفض «منى» على العائلة، وهي في طريقها لقفص الزوجية، وتنطلق صرخة من أعماقها ترفض بها إتمام حفل الزفاف، ولكن عدة ضربات انهالت على رأسها، كانت كفيلة بقتلها، وتحول العرس إلى جنازة، تحت غطاء القتل دفاعاً عن شرف العائلة.

هذا ما تحاول الحملة التي بدأها الطاقم في تموز ٢٠٠٩، وسيستمر العمل بها حتى شهرآذار ٢٠١٠، إيصاله إلى المجتمع الفلسطيني، لخلق حالة من الوعي الرافض لهذا النوع من الزواج، والذي تدفع المرأة أو الفتاه ثمناً باهظاً له، هذا الواقع أوضحته الحملة أيضاً من خلال التدريب للقيادات الشابة، ورفع وعي الشابات بمخاطر الزواج المبكر، إلى جانب رفع وعي النساء والأهالي بمخاطرالزواج المبكر، إضافة إلى رفع وعي الفئات المستهدفة بأهمية تعديل السن القانوني للزواج، وربط ذلك بالأهلية القانونية، وتجنيد حلفاء مناصرين/ات لمقترح مشروع قانون الأحوال الشخصية، المقدم من قبل اللجنة الوطنية لمشروع قانون الأسرة، والذي يتضمن تعديل السن القانوني للزواج، وتسخير آليات فاعلة لدعم رفع سن الزواج.

الحرمان من الميراث .. عنف آخر

غزة - غادة أبو جياب

السيدة نايفة دلول تجاوزت الخامسة والستين من العمر، مطلقة فقط منذ أربع سنوات، تعيش حياتها متنقلة بين منزل أختها ومنازل ابنتيها المتزوجتين، حيث أنها لم تنجب أولاداً، تقول بخجل شديد: «عندما طلقني زوجي توجهت إلى منزل أخي، الذي لم تتحملني زوجته، فبعد شهر واحد خيرته ببني وبينها، فقام بطردي من منزله وألقى بملابسي في الشارع، ورغم أن لي حقاً في المنزل الذي تعود ملكيته لوالدي، غير أنني لم أطلب حقي هذا طيلة حياتي، أما الآن اختلف الأمر، فأنا طُلقت ولم أحصل على حقي من زوجي، ولا أملك شيئاً، فقد قام زوجي منذ أكثر من أربعين عاماً ببيع «صيغتي» ليتزوج زوجة تنجب له أولاداً، وأنا اليوم بحاجة إلى مكان يؤويني، عندما قام أخي بطردي، ذكرته بكلمة عابرة أن لي حقاً في البيت، الذي يرفض بقائي فيه، غير آبه بكوني امرأة عجوزاً مريضة، لا أستطيع أن أتدبر لقمة عيشي، لكي أتدبر منزلاً أعيش فيه».

وعند سؤالها لماذا لم تتجه إلى القضاء أو إلى مراكز حقوق الإنسان لتطالب بحقها، الذي يستولي عليه أخوها، صرخت السيدة نايفة باستنكار شديد قائلة «أنا؟! كيف أفعل ذلك؟ كيف أتجرأ على فضح أخي؟ لا أستطيع أن أفعل هذا الأمر ولو مت في العراء!!». قصة أخرى ترويها امرأة رفضت ذكر اسمها، كونها من عائلة معروفة في غزة، تقول: «نحن خمس شقيقات غير متزوجات، أصغرنا في الأربعين من عمرها، لدى عائلتنا أملاك وأراض إذا تم تقسيمها بيننا وبين إخوتنا الأربعة الذكور، سيكون نصيب الواحدة منا ١٣ دونماً من الأرض، هذا غير الأملاك الأخرى من أموال وعقارات تجارية، رفض أبي قبل وفاته أن يزوجنا، فكان كلما تقدم لنا شخص، افتعل مشكلة مع عائلته كي يفشل الموضوع، وبعد وفاته فعل إخوتي نفس الشيء، فكانت نتيجة ذلك بقاءنا نحن الخمسة بلا زواج، وبلا أملاك فنحن لا نملك حق طلب ورثتنا ولا حق التصرف فيها».

تتعدد أشكال العنف الممارس ضد المرأة وتتنوع أساليبه، وتعتبر ظاهرة حرمان النساء والفتيات من ميراثهن من أكثر أشكال العنف انتشاراً في قطاع غزة، وأكثرها تأثيراً على حياة المرأة، بما تفرضه من واقع اجتماعي واقتصادي مؤلم، وبما تعكسه من آثار نفسية سيئة عليها.

تمتد جذور هذه الظاهرة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعادات والتقاليد السائدة في مجتمع ذكوري متسلط لسنوات طويلة ماضية، وتتخذ أشكالاً وأساليب يختارها الأهالي، تهدف للوصول إلى نتيجة واحدة، وهي ضمان بقاء السيطرة على ميراث فتيات أو نساء العائلة، فقد يلجأ الأشقاء الذكور إلى أسلوب الحرمان المباشر، برفضهم الصريح إعطاء شقيقاتهم نصيبهن من الميراث، هذا إن لم يقم الأب في الأصل قبل وفاته بتقسيم تركته على أبنائه الذكور، مستثنياً تماماً بناته من القسمة ومتجاهلاً حقوقهن الشرعية.

وقد يقوم الأب أو الأخوة الذكور بحرمان الفتيات من الزواج، وإجبارهن على البقاء هن وميراثهن تحت سيطرة العائلة، وهذه ظاهرة منتشرة كثيراً في العائلات الكبيرة الثرية. في المقابل هناك بعض العائلات يتم فيها إجبار الفتيات على الزواج من أبناء أعمامهن، لضمان بقاء ورثتهن داخل نطاق أملاك العائلة. أما إذا تنازل الأخوة، ووافقوا على تقسيم الميراث بينهم وبين شقيقاتهم، فإن ذلك لا يعدو كونه كلاماً يتسترون به على أفعالهم، لكن عملياً فإن الفتيات لا يحصلن على شيء، أو يبقى حق التصرف في ميراثهن للإخوة الذكور، الذين يعينون أنفسهم أوصياء على ميراث أخواتهم، اللاتي تم حرمانهن من الزواج لهذا السبب، ولا يتم تثبيت حقوقهن بطريقة رسمية تضمن لهن تملكه أو القدرة على بيعه والتصرف فيه.

ترضية

وفي أحسن الحالات، يقوم الأخوة بترضية أخواتهم بمبلغ ضئيل من المال، مقابل تنازلهن عن ميراثهن، أو إجبارهن على بيع حصصهن لهم مقابل ثمن زهيد يقرره الأخوة أنفسهم، ويدفعونه بالتقسيط، أما في حالة العقارات التجارية كالشقق المؤجرة أو قطع الأراضي المزروعة، فتستثنى النساء منها تماماً، وتعتبر هذه العقارات حكراً على الأخوة الذكور، ولا يعترفون بحق أخواتهم في هذه العقارات ولا في الأرباح المجنية منها.

ومن ناحية أخرى يتدخل معظم الأزواج، إن لم يكن جميعهم، في ميراث زوجاتهم، ويلجأون إلى الضغط عليهن وإرغامهن على المطالبة بحقوقهن في ميراثهن، لاستغلال هذا الميراث في المصالح الشخصية للأزواج.

ظاهرة حرمان المرأة من الميراث ترجع أسبابها إلى العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع، ففي كثير من الأحيان لا يكون الأهل محتاجين لهذا الميراث، لكن عدم قدرتهم على استيعاب فكرة أن يكون لفتياتهم ملكية خاصة، تجعلهم يمارسون أساليب مختلفة لإجبار الفتيات أو النساء على التخلي عن فكرة المطالبة بحقوقهن.

وبالنسبة للفتيات غير المتزوجات، لا يتمكن من مجرد التفكير بالمطالبة بحقوقهن، أما إذا لجأت بعض النساء المتزوجات إلى تحدي العادات والتقاليد، أو دفعتهن الحاجة لمطالبة أهاليهن بنصيبهن من ميراثهن الشرعي، أو توجهن للقضاء من أجل ذلك، فيجب أن يضعن أمام أعينهن جميع السيناريوهات المحتمل مواجهتها من قبل أهاليهن، بدءاً من المقاطعة التامة والحرمان من الزيارات الأسرية والتواصل معهن في المناسبات والأعياد، وافتعال المشاكل معهن، وانتهاءً باتهام الأهل لهن حتى في شرفهن، لتبرير عدم رغبتهم إعطاءهن حقوقهن. يذكر أن هناك عدة حالات مسجلة لقتل النساء على خلفية ما يسمى الشرف، بينما الدافع الحقيقي لعمليات القتل هذه، هو التخلص من هؤلاء النساء، كونهن طالبن بحقوقهن في الميراث.

نظرة سلبية

بينما ينظر المجتمع إلى المرأة التي تطالب بحقها في الميراث نظرة سلبية، تنبع من اتهامه لها بأنها امرأة متسلطة استغلالية قليلة الأصل وناكرة للمعروف، ترغب في الاستيلاء على شيء لا حق لها فيه وانتزاعه من أهلها.

لا يجوز لنا أن نغفل عن الدور السلبي للمرأة تجاه مطالبتها بحقوقها، فإذا تم تخيير النساء ما بين الحصول على حقوقهن، أو البقاء على علاقة مودة مع الأهل، فإن الاتجاه السائد لدى غالبيتهن هو المحافظة على الروابط والعلاقات الأسرية مع عائلاتهن، فالمرأة تحاول بشتى الطرق أن تحافظ على علاقتها بأسرتها خوفاً من غدر الزمان، أو غدر الزوج أو وفاته، يتحكم فيها ضعف الشخصية وقلة الثقافة والتعليم، فتلجأ إلى تقديم تنازلات مقابل البقاء على تواصل مع إخوتها، الذين بحسب اعتقادها، ستكون منازلهم ملجأً لها في يوم من الأيام.

أما الأسباب الأخرى التي تمنع المرأة من المطالبة بحقها، فهي الخوف المسيطر عليها، خوفها من تحديها لأهلها، وخوفها من نظرة المجتمع لها، ويلعب الجهل بالقوانين والحقوق دوراً كبيراً في وصول المرأة إلى هذه الحالة، من التنازل عن المطالبة بحقوقها، حتى وإن كانت بحاجة شديدة لها، مقابل الإحساس ببعض الأمان، الذي تستمده من علاقتها الودية بأهلها.

جرائم قتل النساء.. مكانك سر

فداء البرغوثي

يعتبر قتل النساء على خلفية ما يسمى الشرف، أحد أشكال التمييز وانتهاك حقوق الإنسان ضد المرأة بشكل خاص، فالتعريف الاجتماعي المتعارف عليه تقليدياً لمفهوم القتل على خلفية الشرف، يتعلق فقط بالمرأة، على اعتبار أن الشرف هو أحد القيم الاجتماعية المحورية، التي تؤكد أبوية المجتمع العربي ودونية المرأة فيه، وهو كجميع القيم الاجتماعية يتم تحديد معناه من قبل المجتمع، بما يتفق مع مصلحته التي تتغير بتغير ميزان القوى فيه. واللافت للانتباه أن ذات الظاهرة يمكن أن تتجسد في جميع مستويات الهرم الاجتماعي القائم، فالقيادات السياسية والوجهاء والقيادات المحلية والمثقفين، وحتى النساء أنفسهن، يعطون الشرعية لهذه الجريمة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على اعتبار أنها تمثل جزءاً من التقاليد، التي يجب احترامها أو عدم مقاومتها بشدة.

ولكن اللافت للانتباه، بأن الحملات التي تقوم بها المؤسسات التي تعنى بها حقوق المرأة إعلامياً، لم تؤت أكلها، وظل القتل قتلاً، وظلت النساء ضحايا المفاهيم الذكورية، يدفعن الثمن وحدهن، فما السبب الذي يقف وراء ذلك؟ صوت النساء التقت عدداً من الناشطات النسويات والحقوقيات للوقوف على تلك الأسباب.

أسباب متنوعة

بداية تحدثت إلهام سامي رئيسة وحدة الشكاوي في وزارة شؤون المرأة، عن الأسباب التي تكمن وراء قتل النساء بقولها: "إن الأسباب متنوعة ومتداخلة، ومنها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أما السياسية فتتعلق بشقين: الأول يرتبط بالسيطرة والتحكم، على قاعدة أن كل من هو في مواقع صنع القرار متحكم ولا يرغب في وجود شريك له يتصيد أخطاءه أو ممارساته، أو ينافسه في ممتلكاته، أو يشعره بالتهديد، أو يهز مكانته الاجتماعية والعامة، لذا يلجأ البعض إلى قتل النساء، إذا كان من عائلة معروفة أو ذي مكانة مرموقة تحديداً، إذا كانت على معرفة بأي تفاصيل عنه أو عن ممتلكاته التي تقع في دائرتها المرأة. وفيما يتعلق بالشق الثاني من الأسباب السياسية، تؤكد سامي بأنه يتعلق بالوضع الوطني، ومنها الإشاعات من قبل الاحتلال والعملاء حول بعض النساء النشيطات وطنياً، وبهذه الطريقة تقع العائلة أو التنظيمات السياسية وراء قتل أو تصفية النساء، وبذلك يتخلص الاحتلال من المشاركة السياسية للنساء في العمل الوطني، وقد حدثت حوادث سابقة في داخل السجون أو خارجها، فالاحتلال يعزز العادات المجتمعية النمطية حول قضايا الشرف ويغذيها، من قبيل تحويل اهتمام نصف الشعب بالنصف الآخر، وبقضايا لا ترتبط البتة بالعمل الوطني».

وبخصوص الأسباب الاقتصادية تشير سامي: "أن الكل يدرك أن تجميد وجود النساء إلى حد ما، مرتبط بالوضع الاقتصادي، وهي مشاركته في الممتلكات كالميراث أو المصاريف الأخرى، مثل نفقات التعليم، الحياة، الصحة والعمل أو أية مصالح أخرى تكون للنساء، الأمر الذي يدفع بالرجال أو النساء من حملة الفكر الأبوي الذكوري، إلى قتل النساء عبر اختلاق العديد من التهم والمبررات لقتلهن».

قيم عائلية

أما الأسباب الاجتماعية فترتبط بحسب سامي بقيم عائلية، تعزز من دونية المرأة، ليتم على إثرها قتل النساء، تحديداً إذا ما خرجت عن الحدود التي رسمتها العادات والتقاليد لهن، كاختيارها للزوج أو التعليم أو العمل، وبالتالي يتم قتل النساء لمبررات متعددة، تدور في مجملها حول تهديد مصالح الرجال أو أصحاب القرار، أو الأسباب التي ينتج عنها تغير في وضعية المرأة ومكانتها، لتصبح بدورها شريكاً منافساً ومتساوياً". مؤكدة أنه ليس من السهولة بمكان إنهاء ووقف قتل النساء، إذا لم يكن ثمة رادع قوي لأولئك، الذي يجدون في النساء منافساً قوياً لهم يهدد مصالحهم".

العنف اللفظي ضد المرأة تحقير ورفض لهويتها

خاص - صوت النساء

في حديث مطول عن تجربتها في البيت والشارع و العمل «و في كل مكان» تؤكد أن هناك عنفاً لفظياً ضد المرأة التي رغم ما وصلت إليه من انجازات ومكانة، إلا انها لا تزال تعامل من قبل «المجتمع الذكوري» على انها الأقل درجة ومكانة.

تقول الشابة التي رفضت ذكر اسمها واكتفت بتعريف نفسها «امرأة عاملة من فلسطين» انها تسمع وتتعرض إلى الكثير من التعليقات من زملائها في العمل الذين يتباهون بثقافتهم وانفتاحهم الفكري وتأييدهم للمرأة وحقوقها.

ازدواجية

وتتابع: «اشعر انهم يعيشون ازدواجية في هذا الموضوع، فهم من جهة يتحدثون عن المرأة وحقوقها وقدرتها على المنافسة والعطاء، وفي المواقف العملية يكيلون لها الشتائم والألفاظ الجارحة».

ففي حالتها تعمل مع رجال في نفس العمل، فإذا ارتكبت خطأ ترى المدير يصدر تعليقاته الجارحة والتي ترد هذا الخطأ لكونها امرأة فقط، في حين أن نفس الخطأ، ويمكن أن يكون اكبر، من زميل لها شاب يؤخذ بسياقه الطبيعي ولا يتم الحديث عنه.

ومشكلة العنف اللفظي ضد النساء لا تقتصر على النساء العاملات فقط، وإنما تنتشر في مجتمعنا الفلسطيني، ككل المجتمعات العربية، وفي جميع قطاعات النساء اللاتي باتت هذه الممارسات تؤثر على حياتهن العملية والزوجية بشكل كبير.

يقول الباحث والخبير الاجتماعي ماهر أبو زنط إن «العنف اللفظي يعتبر نوعاً من أنواع العنف الأكثر ضرراً على نفسية المرأة وخاصة النساء العاملات والمتزوجات فالمرأة تتأثر بالكلام السيء والجيد على حد سواء، أكثر من الرجال رغم أن الضرب يؤذي المرأة أيضا».

ويرى أبو زنط أن العنف اللفظي ضد المرأة يبدأ في الأسرة وينتشر منها إلى المدرسة والعمل، مما يشكل خطراً على الفتيات اللواتي يتعرضن له باستمرار، وخاصة ضعيفات الشخصية منهن واللاتي يعتدنه ويصبح جزءاً عادياً من حياتهن. ويعتبر الخبير في علم الاجتماع انه سواء في العمل أو الأسرة، فهذا النوع من العنف يجب محاربته والعمل على تغيير نظره المجتمع للمرأة الأم والابنة والعاملة.

عنف رسمي

ففي العمل يأخذ العنف اللفظي جانباً رسمياً وخاصة أن المسؤول عنه غالباً ما يكون رب العمل، أو المدير المباشر، مما يؤثر على قدرة المرأة في التفاعل مع محيطها والاستمرار في العمل والإبداع فيه.

يتابع أبو زنط: «لا شك ان له آثار نفسية عميقة في نفس المرأة فيجعلها تشعر بالنقص والعجز ويهدد حياتها المهنية، فالعنف يولد العنف وتصبح العلاقات الإنسانية مبنية على عدم الاحترام والتواصل غير الأخلاقي».

وفي الأسرة له آثاره الكبيرة أيضا، من وجهة نظر أبو زنط فإن هذا النوع من العنف اللفظي يؤثر كثيراً في تربية أطفالها، وخاصة إذا كانت شخصيتها ضعيفة، ولا تجد سوى أطفالها للتنفيس وتوجيه هذا الضغط النفسي عليهم، بحيث تمارس عليهم عنفاً مشابهاً.

ويرى أبو زنط أن هذا النوع من العنف يجب مواجهته من خلال الإرشاد والتوعية للمرأة والرجل على حد سواء، في أي مجال من مجالات الحياة في العمل والأسرة وللنساء العاملات.

واعتبر أبو زنط أن عملية التغيير في المجتمع، والتي بدأت بالفعل بحاجة لعملية تربوية للأمهات والآباء منذ الطفولة ثم المدرسة ثم مكان العمل.

ويرى أبو زنط ان المؤسسات النسوية من خلال المؤتمرات وورشات العمل، استطاعت ان تقطع شوطاً كبيراً في هذا المجال بحيث تقوم بالتخفيف من هذه الظاهرة في المجتمع الفلسطيني ولكن الأمر بحاجة لعمل أكثر واشمل بحيث يشمل التعامل من الطرفين المرأة والرجل على حد سواء.

أما نجاح عمرو، مديرة دائرة البحوث الفقهية في ديوان قاضي القضاة، قالت من جانبها: "إن قتل المرأة على خلفية شرف العائلة، هو من الموروثات الاجتماعية، التي تعود إلى عهد الجاهلية الأولى، والتي تأصلت في عقل وضمير المجتمع منذ فترات طويلة جداً، وليس من المتوقع أن تمحى سريعاً من ثقافته بحملة تدوم سنة أو سنتين أو ثلاثاً أو عشراً، بل تحتاج عملاً حثيثاً دؤوباً قد يدوم عقوداً". وتضيف: "إن التغيير الاجتماعي بطيء جداً، فكيف بالتغيير الذي يظن عامة الناس أنه جزء من تعاليم الدين، علماً أنه لا يمت إلى الدين بأية صلَة، لا شك أنه يحتاج وقتاً أطول لتصويب المفاهيم وتصحيحها، ووقتاً آخراً لتغييرها ونزعها من العقول والأذهان والضمائر. لكن من المهم ألاَّ نملَ ولا نيأس، وألاَّ تتوقف حملات المناهضة لهذه الظاهرة السلبية الظالمة، ولا حملات التوعية والتثقيف والتعريف بموقف الإسلام منها. إن التغيير حتماً واقع، ونعلم أن بيننا وبينه ضحايا كثيرة؛ فالله المستعان".

من جانبها تؤكد ميسون القواسمي، منسقة ميدانية في منطقة محافظة الخليل لمشروع النوع الاجتماعي، السلام والأمن في مؤسسة مفتاح، أن العادات والتقاليد التي تنتصر دوماً للرجال، وإن كانوا على خطأ، وغياب القوانين الرادعة التي تحمي النساء، لعبت دوراً في تعزيز جرائم قتل النساء، ناهيك عن وضع العائله المربك وغير المستقر، والظرف الاقتصادي السيء والضغوطات التي تتعرض لها الضحية تمهد لقتلها"، متسائلة كيف سيكون الرجل رجلاً بدون أن يثبت ذلك بطرائق عدة، ومنها جرائم القتل، مشيرة إلى أن غياب التوعيه بالأماكن التي يمكن أن تلجأ لها النساء في حال تعرضن للتهديد بالقتل، يساهم في اتخاذ الرد السريع بقتلها. مؤكدة أن الذرائع التي تتعلق بالشرف، هي الهالة التي يتستر وراءها المجرمون لحماية مصالحهم على اختلاف أشكالها، باعتبارها الطريقة الأفضل لتبرير جرائمهم.

وعقبت خولة عليان بدورها على ذات الموضوع قائلة: «إنه لا يمكن الحد من جرائم قتل النساء بين ليلة وضحاها، فهي بحاجة إلى جهود واسعة ومثابرة مستمرة، على اعتبار أن العادات والتقاليد التي توارثها الأفراد والجماعات، تلعب دوراً في تأصيل ذات الجرائم، إضافة إلى الموروث الديني، الذي يفهم في كثير من الأحيان بشكل معاكس، وعادة ما يتم تربية الذكور على مفاهيم الشرف والعرض والسمعة حتى يبدو «منتفخاً شرفاً»، لكنه في حقيقة الأمر لا يفهم ولا يدرك ما هي أبعاده ومعانيه الحقيقية لقتل فتاة أو امرأة، قد تكون هي الضحية نتيجة ظروف «معقدة»، فهذا المنتفخ بالشرف نتيجة لتربيته، لا يحرك ساكناً عندما ينتهك شرف الوطن والمقدسات والعباد».

وتضيف عليان: «هذا الأمر منوط بأكثر من حملات التمويل والمال على أهميتها، فلا يكفي القول بأن عشرات الندوات قد عقدت، سواء كانت متلفزة أم إذاعية أم نشرات من كافة قطاعات المجتمع، وعلى رأسها الأطر والحركات والمؤسسات النسوية، إلى جانب الفعاليات الوطنية والدينية المتنورة، فلا يعقل أن تدفع المرأة ثمن نزوات الرجل وإرهابه الفكري والجنسي والذكوري»، وتتساءل عليان أخيرا بقولها: «ماذا سيفعل هؤلاء عندما ينتشر غشاء البكارة المزوّر، والمعروف الآن «البكارة الصيني»؟!

وعن مدى تأثير الحملات الإعلامية على الحد من جرائم قتل النساء، نقول المحامية فاطمة المؤقت، مديرعام صندوق النفقة الفلسطيني، تعتقد من جانبها أنه لا يمكن الجزم بأن هنالك علاقة وطيدة ما بين الحملات التي تسلط الضوء على جرائم قتل النساء وحالات القتل، وذلك لعدم وجود تفاوت في عدد الحالات التي يتم توثيقها من عام لآخر، إلا أننا نستطيع القول بأن مناقشة قضايا قتل الإناث وتسليط الضوء عليها سواء بالحملات، المسيرات، أو الإعلام عموماً، يمكن له أن يحفز على البوح بهذه الجرائم، وخاصة من الجهات التي تصلهم بالعادة حالات القتل، مثل الشرطة، أو حتى الطب الشرعي، أي الجهات الأولى التي تصلها الجرائم كالأطباء مثلاً، أو حتى من المواطنين الذين يعلمون أو يشكون بوقوع جريمة قتل.

تراوح مكانها

بدورها أكدت نجوى ياغي، منسقة مشروع النوع الاجتماعي، السلام والأمن في مؤسسة مفتاح، أن حالات القتل لا زالت تراوح مكانها، على قاعدة أنه لا يوجد رادع يعمل على الحد من ذات الجرائم، كما إظهار ذات القضايا المتعلقة بجرائم ما يسمى الشرف من قبل المؤسسات النسوية عبر وسائل الإعلام، ربما عزز الشعور لدى من يبيت في نفسه القتل، بالرغم من تعدد دوافع القتل، بأنه لن يحظى بعقاب أمام القانون، وأنه أيضاً سيحظى برضى المجتمع، وتالياً، فإن أي إنسان يريد أن يقدم على جريمته، فإنه يقتلها بحجة الشرف.

أما اعتدال الجريري الأخصائية الاجتماعية، فتقول بدورها: "من الأهمية بمكان الاستمرار في حملات مناهضة قتل النساء، على اعتبار أن الحملات التوعوية منها وحملات الضغط على صانعي القرار، بالإضافة إلى حملات التعبئة الجماهيرية لتوسيع دائرة الحلفاء والمناصرين للحملات المناهضة للقتل، الحملات تحتاج إلى وقت وجهد تراكمي، ناهيك عن ضرورة مرافقتها بالإيمان المطلق بحق النساء في الحياة لدى العاملين والعاملات على مثل هكذا حملات، كي لا تكون النظرية بعيدة عن الممارسة، وهذا يعني بالضرورة أن على العاملين والعاملات في المؤسسات التي تقوم بالتخطيط لحملات الحد ومناهضة قتل النساء والفتيات، أن يؤمنوا في دواخلهم أن جرائم قتل النساء، ما هي إلا جزء من قضاياهم، بمعنى التمشكل بالمشكلة، بهدف النضال عن حق النساء في الحياة حتى النخاع».

وتضيف الجريري: «ربما يعود السبب في زيادة عدد الحالات اللواتي يتعرضن للتهديد بالقتل، أو كن ضحايا القتل الفعلي، على اعتبار أن الموضوع يتم تداوله في أجندة المؤسسات العاملة في هذا الإطار، وهنا أخذت القضايا تنكشف أكثر من قبل بفعل التوعية"، مؤكدة: «أن ثمة مشكلة حقيقية تحتاج للتقييم والمراجعة، مع من يعملن على مثل هذه الحملات، على صعيد المفاهيم وعلى صعيد التخطيط».

تم نشر هذا العمل بإشراف مركز المصادر للطفولة المبكرة وبتمويل

انتهاك لحقهم في حياة أسرية آمنه

الخلافات الأسرية... خطر يهدد نفسية وتكوين أطفالنا

رام الله -لبنى الاشقر

«أشعر بخوف شديد لما أمي أو أبوي يتقاتلو، بحاول أوقات أبعد أبوي عن أمي أحسن يضربها، بس ما بقدر لأنه كبير وبكون معصب، في الليل بضل أحلم إنهم متقاتلين، وبقوم خايف ومفزوع، نفسي أكون متل هالأولاد التانيين اللي أهاليهم بحبو بعض».

بهذه الكلمات، وصف أحد الأطفال الذين التقيتهم في جلسة للإرشاد النفسي، ما يشعر به تجاه مشاكل أسرته المتكررة بشكل يومي، هذه المشاكل التي أصبحت في تزايد في الآونة الأخيرة، نتيجة لجملة من العوامل، ليس آخرها الأزمة الاقتصادية التي تعانيها الأسرة، والتي تعكس نفسها عبر مشاكل يومية، لعدم قدرة هذه الأسر على تأمين متطلبات أفرادها، ليتحول هذا العجز إلى خلافات، كنوع من التفريغ لحالات الضغط، إلى جانب الضغط النفسي الذي تعانيه الأسر لتردي أوضاعها في كافة مناحي الحياة، بشكل يسلب الأطفال حقهم في حياة أسرية آمنة، كما تشير اتفاقية حقوق الطفل اللسطيني.

فلا يختلف إثنان، على أن الأسرة هي الملاذ الوحيد للعيش بأمان وراحة بال، وهي المدرسة التي يتلقى فيها الطفل القيم والمبادئ العليا، التي يستند عليها في مستقبله! فالأسرة تصقل شخصية الطفل، وتهيئه للتكيف مع المجتمع، وتجعله قادراً على التأقلم مع الحياة بحلوها ومرها.

فنجاح المرء وتفوقه في المجالات العلمية والاجتماعية، سره يكمن في البيئة الأسرية الخصبة التي تسمح للجانب الإبداعي والطموح لدى الطفل بأن يتشكل، فماذا لو كانت هذه الأسرة هشة البنيان ومشتتة؟ كيف ينمو الطفل ويتطور في أسرة مهزوزة؟؟ وما تأثير هذه الخلافات على نفسيته وتكوينه؟؟

حنان شلالدة الأخصائية الاجتماعية، تعرف الخلافات الأسرية "بوجود خلل في العلاقات داخل الأسرة كوحدة، بمعنى انهيار الأدوار الاجتماعية، وفشل الأفراد في أداء التزاماتهم، هذه الخلافات والنزاعات غالباً ما تكون مؤقتة ولا تؤثر على الأسرة، والبعض الآخر تكون نوع من الصراع الدائم يهدم العلاقات الأسرية، وخاصة الخلافات بين الزوجين، التي تؤدي إلى تفكك الأسرة، بشكل عام تحدث الخلافات الزوجية نتيجة لسلوك أحد الزوجين، مما قد يؤدي إلى الطلاق، وقد يؤدي إلى انحراف أفراد الأسرة وخروجهم عن القيم والمعايير الاجتماعية السائدة، فالأطفال إذا عاصروا الخلافات في بداية حياتهم، فإن هذا ينعكس على حياتهم المقبلة، فيدخلون كمؤسسين لأسر مستقبلاً وهم يحملون على أكتافهم سلبيات الماضي، بحيث يخشى من أن تتطبع سلوكياتم برواسب خلافات أسرهم السابقة، فتؤثر على التوافق الزوجي، وهكذا تستمر الحلقة لتنتج أسراً مفككة، يعاني أطفالها أولاً وأخيراً.

شلالدة ترى أن الطفل الذي يعيش حالة من التفكك الأسري، ينعكس على شخصيته في المستقبل، فقد يصبح أباً قاسياً أو سيئاً أو شريكاً غير ناجح، وقد يؤثر أيضاً على تحصيل الطفل الدراسي في مراحله المختلفة، إلى جانب انحرافه، فأغلب الأطفال المنحرفون يأتون من خلفية مفككة أسرياً، تضعف فيها العلاقات ما بين الأطفال وآبائهم.

سماح الشامي أخصائية نفسية في مركز تنمية موارد المجتمع، تشير إلى أن "الخلافات الأسرية لها تاثير كبير جداً على تكوين شخصية أبنائنا وتربيتهم، من ناحية علاقتهم مع أهلهم والمجتمع حولهم. وتضيف: "نحاول التقليل من مدى تأثير هذه الخلافات على الأطفال الذين نعمل معهم، وعلى علاقاتهم بمحيطهم وزملائهم والمجتمع".

وتشير الشامي إلى جملة من السلوكيات التي تظهر على الطفل، الذي يعيش في محيط مليء بالخلافات الأسرية، ومنها إكتسابه لشخصية عدوانية، إضافة إلى سلوكيات مثل قضم الأضافر والتبول الإرادي والعزلة، إلى جانب إمكانية إيذائه لنفسة والبكاء المستمر وقد يؤذي والديه، من خلال سلوكه العنيف معهم وعدم تجاوبه معهم، إلى جانب إمكانية ظهور شخصية إنطوائية للطفل، وميلهم للوحدة والشعور بعدم الأمان، إلى جانب عدم الثقة بوالديه والمجتمع المحيط، وإيمانه بأنهم غير قادرين على حمايته، وتؤثر على علاقة الطفل مع الأطفال الآخرين، فقد يضرب أو يسرق أو يتلفظ بألفاظ بذيئة، لغياب النموذج الصحيح الذي يقومه ويرشده، الأمر الذي يعكس نفسه مستقبلاً، فمثلاً الفتاة قد تشعر بأن زوجها أيضاً لا يشكل حماية لها، وينعكس على سلوكها وعلاقاتها، لتصبح علاقة يسودها الخلاف وعدم الاستقرار، لأن النموذج الذي تربت عليه كان كذلك.

وتشير الشامي إلى أن التأثير قد يمتد أيضاً من خلال تكون شباب منحرفين، ليس لديهم هدف في الحياة، ولا يعرفون لمن يلجأون وغياب نماذجهم الحقيقية.

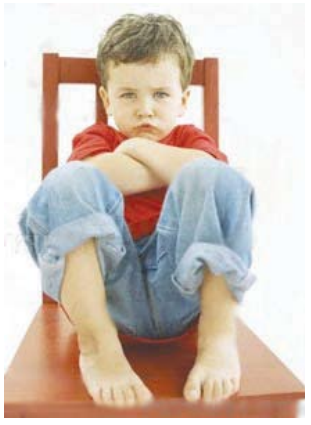

وتشير الشامي إلى دور مركز تنمية موارد المجتمع وبرامجه في معالجة هذه الحالات فتقول: "عندما يكون لدينا طفل يعاني من وجود خلافات في أسرته، التوفيق بين الوالدين وإنهاء الخلاف، ومحاولة إفهامهم أن أطفالهم يجب أن يكونوا على رأس اهماماتهم، وأن خلافاتهم هذه تدمر مستقبل ونفسيات أطفالهم"، وتتابع الشامي: "يوجد لدينا برامج للإرشاد الأسري، حيث نعتني بفئة النساء والشباب والأطفال، ولدينا برامج خاصة بهم".

الشابة منى حامد، ترى أن العنف الأسري يخلق طفلاً عدوانياً، وقد يضرب الأطفال في محيطه وفي مدرسته، أو قد ينعزل، وهذا السلوك الذي يمارس في أسرته سيتعلمه في المستقبل، ويصبح سلوكه الدائم، وترى حامد أن العنف يخلق شخصية غير سوية ناقمة على المجتمع والحياة والأسرة، وينتفي لديها مفهوم الأسرة الآمنه والحاضنه لأطفالها.

فيما يرى الطفل معاذ غازي من مجموعة الإعلاميين الأطفال في مركز مصادر الطفولة المبكرة، أن العنف والمشاكل الأسرية تنتج أطفالاً ضائعين، أطفالاً لا يعرفون ما يريدون، ويخافون من المحيط الذي يعيشون فيه، لأنهم فقدو الأمان من والديهم، والتفاهم الذي يجعل حياتهم مستقرة. ويرى معاذ أن الأهل يجب أن يبعدوا أطفالهم عن أي خلاف بينهم، وأن لا تكون خلافاتهم أمام أبنائهم.

النقيـب إيمـ

نعمل على حماية حقوق

تعمل دائرة حماية الأسرة في القيادة العامة للشرطة الفلسطينية، على تشكيل إنجازات مهمة على أرض الواقع، بالرغم من كل المعيقات التي تواجهها في الحد من ظاهرة العنف الأسري على الأطفال، وهناك إجراءات وآليات عمل، بالإضافة إلى الاعتماد على مجموعة من القوانين التي تعمل على حماية الطفل، وقد تم إيجاد إدارات متخصصة في الشرطة للتعامل مع الأطفال، وأيضا هناك مؤسسات شريكة، وللاطلاع بشكل أوسع على ذلك، التقت «صوت النساء» بالنقيب إيمان سلامة، من دائرة حماية الأسرة في القيادة العامة للشرطة.

النقيب إيمان سلامة تحدثت عن أهم الإنجازات في أقسام وفروع وإدارات الشرطة فقالت: «الانجازات كثيرة، ومن أبرزها تشكيل فريق من الضباط المتدربين في قضايا الأطفال في كلا الجانبين، الأطفال المعنفون والأطفال المخالفين للقانون، والاستمرار في تدريب العديد من الضباط داخل الوطن وخارجه، وأيضاً تشكيل دائرة حماية الأسرة المختصة بقضايا العنف الأسري، إضافة إلى وجود عدد من ضباط الشرطة، أعضاء في شبكة حماية الطفولة على مستوى المحافظات (شبكة بيت لحم، شبكة الخليل، شبكة نابلس وشبكة جنين). وأيضاً استحداث شرطة أحداث ونظارات أحداث للأطفال المخالفين للقانون، وهي ما زالت في طور التشكيل».

مزيج القوانين يخلق تناقضاً

وأشارت سلامة إلى المعيقات التي تواجه جهاز الشرطة، في الحد من ظاهرة العنف الأسري على الأطفال، فقالت: «هناك معيقات قانونية، وأهمها مزيج القوانين، والذي يخلق نوعاً من التناقض وعدم مسايرة المشكلات الحالية المواكبة للتطور الاجتماعي، وعدم وجود قوانين مكملة تجبر الأسرة على العلاج النفسي الاجتماعي، وعدم وجود قانون لحماية الأسرة. وأيضاً نقص في المؤسسات المتخصصة في حماية وعلاج وإيواء الأطفال الجانحين والمعنفين، وضعف المؤسسات الحالية في علاج المشكلة، وعدم وجود جهات مختصة وفعالة في تبني مشاريع لعلاج ومتابعة قضايا الأطفال ومتابعة الأسرة، وعدم وجود قضاء مختص بقضايا الأطفال الجانحين والمعنفين، وعدم وجود نيابة مختصة، وغياب وزارتي الثقافة والإعلام والصحة النفسية في هذا المجال، ونشاط أجهزة المخابرات الإسرائيلية واستهدافها المباشر لفئة الأطفال (١٢-١٨ عاماً)، ومن كلا الجنسين، والتي تزيد في المناطق الجنوبية، ووجود الفوضى الاجتماعية، وخاصة في حال الزواج المبكر وتداخل الأدوار في الأسرة، وتأثير الوضع الاقتصادي والسياسي، وعدم وجود الأب بسبب الاستشهاد أو السجن، وعولمة القيم الاجتماعية الناجمة عن التطور التكنولوجي، وعدم الجاهزية لمواجهتها تربوياً وثقافياً، وإضافة إلى وجود العديد من المشكلات التي يواجهها الأطفال المنظورة وغير المتابعة (التسول وعمالة الأطفال)، إضافة إلى غياب المهنية والجدية في حل قضايا الأطفال، كونها لا تزال في مرحلة النظرية وعدم التطبيق العملي.

على سلم الاولويات

وحول إجراءات وآليات العمل المتبعة في ذلك، قالت النقيب ايمان سلامة: «بالرغم من المعيقات التي تواجه المجتمع الفلسطيني بشكل عام، وجهاز الشرطة الفلسطينية بشكل خاص، فإن حماية الطفل من قبل جهاز الشرطة الفلسطينية على

الأطفال يتحدثون....!!!

رام الله- لبنى الاشقر

«السن المثالي للزواج»، سؤال طرحته على مجموعة من الأطفال، لأرى مدى فهم أطفالنا لظاهرة الزواج المبكر، فأطفالنا آخر من نسمع رأيهم بهذا الزواج، في الوقت الذي هم أول من يعاني من تبعاته، خاصة الفتيات منهم، فتيات يجبرن على الزواج في سن دون الثامنة عشرة، لينجبن أطفالاً وهن ما زلن طفلات، واقع تتحدث عنه النسب والإحصاءات، وتشير إلى حضوره في مجتمعنا الفلسطيني بقوة، على الرغم من الآثار السلبية العديدة لهذه الظاهرة، مما يستوجب العمل الجدي والسريع والمتواصل لمواجهة هذه الظاهرة، من قبل مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات النسوية والمؤسسات التي تعنى بحقوق الطفل، الطفل أسامة محمد ١٢ عاماً يقول بكلمات تشير إلى الثقافة التي تربى عليها في أسرته والتي تنم عن عدم فهم لأخطار هذا الزواج «البنت لازم تتزوج زغيرة وما تكبر كتير عشان ما تروح عليها وتعنس»، فيما توافقه أفنان ابنة الـ١٧ عاماً حيث تخاف على مستقبلها إذا لم تتزوج مبكراً فتقول: «معظم بنات صفي اتزوجوا وليش مأتزوج أنا وأعيش حياتي أحسن ما اتروح عليّ» في المقابل نرى الفرق في فهم الأطفال الذين استهدفهم مشروع تفعيل وسائل الإعلام في خدمة قضايا الطفل عما قرأناه سابقاً من حيث وعيهم الواضح اتجاه رفض الزواج المبكر وفهمهم لمخاطره ومساوئه.

❹ ايمان درس١٥ عاماً، تعتقد أن السن المثالي للزواج هو فوق سن العشرين، حتى تتكون لدى الفتاة القدرات العقلية والفهم الكامل لمعنى الزواج.

❶ الطفل بهاء من رام الله يرى أن سن الفتاة للزواج يجب أن يكون ٢٤ عاماً، والشاب ٢٥ عاماً، لأن الفتاة يجب أن تكمل تعليمها، والشاب كذلك ليستطيعان إنشاء أسرة ناضجة.

❷ فيما ترى نسرين محمود درس، السن المثالي من ١٧-١٨ عام حتى تفهم معنى الزواج.

❺ علاء محمد، يرى أن السن المثالي للزواج للفتاة والشاب فوق العشرين عام، لكي يكونوا متعلمين ومكتملي النضوج الجسمي والعقلي والاجتماعي.

❸ معاذ غازي سمحان من إحدى قرى رام الله، يرى أن السن المثالي لزواج الفتيات هو ٢٥ سنه فما فوق، وذلك حسب وجهة نظره، لأن الفتاه في هذه المرحلة تكون ناضجة نضوجا كاملاً من الناحية الجسمية والعقلية والعاطفية، وتكون قد امتلكت خبرة في الحياة، وكيفية التعامل مع المشاكل الأسرية، إلى جانب قدرتها ووعيها لطرق نجاحها في بناء حياة زوجية متكاملة، تسهم في بناء مجتمع فعال ومتعاون ومتكاتف.

❻ حنين غازي أسعد ١٤ عاماً، ترى أن السن المثالي لزواج الفتاة ٢٢ عاماً، لانها تكون واعية لأمور الزواج ومتطلباته، والشاب ٢٦ لكي يكون قادراً على إعالة أسرة، ويعمل، ويكون عقلياً متفهم للحياة الزوجية.

❼ باسل محمد عبد الرحمن، يعتقد أن السن المثالي لزواج الفتاة هو ٢٧ عاماً، لأنها تكون قد أتمت تعليمها الجامعي كاملاً، وأصبحت ناضجة ومنفتحة على المجتمع، وتستطيع أن تدلي برأيها وتكون حرة في اختيار أي شيء تريد.

❽ آلاء عويضة ١٣ عاماً، ترى أن السن من ٢٠-٢٥ سنه، ليكونوا ناضجين عاطفياً وجسدياً ونفسياً.

ـان سلامـة

الأطفال وحل مشكلاتهم

رام الله - خاص صوت النساء

سلم الأولويات في برنامج عمله، من خلال اتباع الإجراءات والآليات التالية: أولاً: برامج وقائية، يتم من خلالها نشر التوعية للأطفال ومن كلا الجنسين داخل المدارس والنوادي والمخيمات الصيفية، من قبل ضباط مختصين في القانون وعلم النفس والإرشاد وهندسة المتفجرات والمرور ومكافحة المخدرات والسياسة، بالإضافة إلى عمل المخيمات الصيفية لما يعرف بمخيمات أصدقاء الشرطة والشرطي الصغير، ليتعلم الطفل من خلالها القيادة والانتماء وتحمل المسؤولية. ثانياً: برامج علاجية، وذلك أما بالقانون أو بالإرشاد النفسي الاجتماعي للطفل والأسرة، حيث يتم اختيار الطريقة الفضلى لمصلحة الطفل والأسرة. ثالثاً: الإيواء وتوفير أماكن آمنه للأطفال، في حال تعرض حياتهم للخطر داخل محيط الأسرة، وذلك في مراكز الإيواء المختصة، أو إيجاد أسر بديلة، حيث يتم ذلك بالتعاون ما بين قسم حماية الأسرة في الشرطة، والأقسام المختصة داخل وزارة الشؤون الاجتماعية».

وتطرقت سلامة إلى القوانين التي يعتمد عليها جهاز الشرطة الفلسطينية في حماية الأطفال، فقالت: «هي مجموعة قوانين، منها قانون الطفل الفلسطيني لعام ٢٠٠٤، قانون الأحداث الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤، الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩، القانون الأساسي المعدل لعام ٢٠٠٣، قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم ٣ لعام ٢٠٠١، مشروع قانون الأحداث لعام ٢٠٠٦، قانون الشرطة الأردني الساري المفعول ومشروع قانون الشرطة الفلسطينية».

ووضحت إيمان سلامة طبيعة الإدارات المتخصصة في الشرطة، والتعامل مع الأطفال فقالت: «هناك قسم حماية الأسرة، حيث يتم التعامل من خلاله مع الأطفال ومن كلا الجنسين، الذين تتعرض حياتهم لكافة أشكال العنف والإساءة من داخل الأسرة، بالإضافة إلى تعرضهم للاعتداء الجنسي والاستغلال من خارج الأسرة، وقسم التحقيق، ويتم التعامل من خلاله مع الأطفال الذين في خلاف مع القانون، وقسم المباحث العامة في حالة الهروب من المنزل، أو القضايا المجهولة، أو الأطفال المتسولين ومكافحة الجرائم وملاحقة مرتكبيها، والعلاقات العامة، التي تقوم بالتنسيق لبرامج التوعية في المدارس والمخيمات والنوادي والمؤسسات المعنية بالأطفال».

وتابعت سلامة فقالت: «أما المؤسسات الشريكة، فهي مؤسسات حكومية، مثل المحافظة من خلال قسم الطفولة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة العمل، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، أما المؤسسات الخاصة، فهي: الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، جمعية الشبان المسيحية، مركز المرأة للإرشاد القانوني، الاتحاد العام للمرأة ومراكز الإرشاد النفسي الاجتماعي».

وطالبت النقيب إيمان سلامة بناء على المعيقات التي تواجه جهاز الشرطة في حماية الطفل من العنف الأسري، بأن تتم معالجة جميع ما ذكر من معيقات كل حسب اختصاصه، وإلحاق أقسام بجميع المؤسسات، تعرف باسم الدراسات والبحوث، للعمل على التوثيق والدراسة والتحليل، لحل مشكلات الأسرة والطفل، وعمل خطط مستقبلية من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية قابلة للتطبيق ومحددة للأدوار، تحمي بها الأطفال، وتقوم على نظرة مستقبلية، وتعمل على المصلحة العامة للمجتمع بشكل كامل، وأن يكون هناك دور عملي واضح لشبكة حماية الطفولة على مستوى المحافظات، وشبكة حماية الطفولة الفلسطينية في حماية الطفل، والخروج من الإطار النظري للظاهرة إلى التطبيق الميداني.

المنتخب النسوي الفلسطيني لكرة القدم

رسالة للعالم: نسعى للسلام بالمقاومة والسياسة والرياضة أيضاً...

رام الله ـ عزيزة نوفل

في تشرين أول الماضي غصت مدرجات ملعب فيصل الحسيني الدولي في بلدة الرام بالآلاف من المشجعين والمشجعات الذين حضروا من مختلف المدن الفلسطينية لمتابعة مباراة كرة القدم الأولى بين منتخب فلسطين النسائي والمنتخب الأردني.

هذه المباراة شكلت سابقة على مستوى الرياضة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني الذي استقبلها بتأييد وتشجيع منقطعي النظير، وألقت الضوء على الرياضة النسوية في فلسطين. تقول رئيسة المنتخب الوطني لكرة القدم، رقية التكروري إن الوصول إلى هذه المباراة وهذا الدعم من الجمهور الفلسطيني المحافظ لفتيات يلعبن كرة القدم في ملعب مفتوح لم «يكن سهلاً إطلاقاً». إلا انها جاءت بعد جهد وعمل طويل من اللاعبات والاتحاد على حد سواء على تكريس لعبة كرة القدم النسوية في البلاد ومحاربة العادات الاجتماعية والدينية الخاطئة في هذا المجال».

البداية بسيطة...

وتتابع التكروري: «الرياضة النسوية كانت موجودة من قبل، ولكن بشكل محدود وبعد تفعيل الاتحاد العام وانتخاب هيئة جديدة بدأنا بتنظيم المنتخب بشكل رسمي حيث كان المنتخب الوطني مكوناً من سرية رام الله وفريق جامعة بيت لحم الى جانب عدد من لاعبات من بيت ساحور وبيت جالا». وفور ذلك، قام الاتحاد بتفعيل الاتحاد العام وتوسيع الفكرة لتشمل كامل الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن الظروف السياسية في غزة حالت دون مشاركتهن فاقتصر الأمر على ستة أندية من الضفة ممثلة فيها لاعبات مدينة القدس بأعداد بسيطة.

وتشير التكروري الى ان المنتخب الوطني انطلق وشارك في مباريات في آسيا وقام بالتدرب في ماليزيا، ثم شارك في المغرب في مباراة ضد المنتخب المغربي تحت اطار القدس عاصمة للثقافة العربية ومن هناك انتقل إلى قطر في تدريب مكثف في صالات مغلقة.

وتواصلت مسيرة المنتخب الوطني حيث نظم دورياً نسوياً هذا العام في كل من رام الله وبيت لحم، وشكلت نواه جديدة لمنتخب جديد تحت سن ١٩ عاماً من جنين ورام الله والخليل وبيت لحم. وتقول التكروري: «بذلك نكون قد وصلنا أن يكون لدينا منتخبان اثنان أحدهما سيشارك المنتخب العام في مباريات غرب آسيا في شهر شباط القادم، في حين سيشارك المنتخب تحت ١٩ عاماً في مباريات في تشرين اول من نفس العام».

وبحسب التكروري فقد سعى الاتحاد إلى مساعدة الأندية الرياضة النسوية المهمشة وإيصال صوتها ودعمها من خلال مواجهة كافة الصعوبات التي تعترضها وخاصة فيما يتعلق بالدعم المادي والمعنوي. وتؤكد التكروري ان هذا الدعم لم يكن ليأتي بنتيجة لولا إصرار اللاعبات والأندية النسوية استطاعت تذليل الصعاب و المشاركة و إطلاق صوتها عالياً كرسالة نسويه بأن المرأة الفلسطينية المقاومة هي نفس المرأة التي تلعب كرة القدم وترفع علم بلادها عالياً في المحافل الدولية. وتؤكد التكروري أيضاً، أن المرأة الفلسطينية أثبتت من خلال لعبة كرة القدم انها تستطيع إيصال رسالة السلام والمحبة والحياة في كل مكان وخاصة في البلدان التي لم يستطع السياسيون القيام بذلك.

وتشير التكروري الى ان المنتخب يعمل في ظروف سياسية مختلفة عن الحال في البلدان الأخرى حيث الحواجز والإغلاقات بين المدن المختلفة ومع ذلك، فاللاعبات يرفعن شعار لا جدار ولا احتلال يمكن ان يوقف حلمهن.

واعتبرت التكروري أن مباراة المنتخب الأخيرة في مواجهة المنتخب الأردني توجت هذه الجهود واستطاعت اللاعبات حصد نتائج إصرارهن على المتابعة من خلال العرس الوطني والتأييد المنقطع النظير لهن.

وبحسب التكروري فقد شكلت هذه المباراة انطلاقة جديدة للمنتخب وتحفيزه لوضع خطط وتوجهات واستراتيجيات جديدة للانطلاق من جديد، وخاصة مع التشجيع الشعبي الكبير من المجتمع والأهالي وإقبال الكثير منهم على السماح لبناتهم التوجه للعبة كرة القدم. ولهذا، يسعى الاتحاد حالياً من خلال انتدابه لمدرب أردني لتشكيل المنتخب الوطني تحت ١٩ ولتشكيل منتخب ثالث تحت ١٤ عاماً من خلال التعاون من الأندية المختلفة والتربية والتعليم بحيث نصل قبل نهاية العام القادم الى ثلاثة منتخبات.

كابتن المنتخب

وان كان مشوار المنتخب الوطني قصيراً إلا انه بالنسبة للاعبة «هني ثلجية» كابتن الفريق، لم يكن كذلك، فقد ابتدأت مشوارها منذ سنوات طويلة رغم نقص الإمكانيات وتعقيدات الأوضاع السياسية والاجتماعية في فلسطين.

تقول: «كنت أول لاعبة كرة قدم في المنتخب، ففي العام ٢٠٠٣ وحين التحقت بجامعة بيت لحم اشتركت بفريق الجامعة وشكلنا فريق كرة القدم الأول». وتشير ثلجية الى أن هذه المسيرة لم تكن سهلة بالنسبة لها وخاصة انها تعيش في مجتمع ذكوري أبوي لا يؤمن بالمساواة بين الرجل والمرأة، الا انها استطاعت بإيمانها بقدرتها وموهبتها ان تصل الى ما تريد وتحلم به.

وتروي ثلجية كيف انها بدأت حكايتها مع الكرة في «الحارة» حيث كانت «تلعب الكورة» من أبناء جيرانها، وواصلت هذه الهواية في المدرسة حيث كانت الطالبة الوحيدة المشاركة مع زملائها الشبان في فريق المدرسة وكانت تشارك في المباريات مع المدارس الأخرى.

تقول: «كنت اسمع تعليقات كثيرة ولكني كنت أتجاوز كل ذلك، وعلى العكس خلق ذلك إرادة للتحدي والمضي قدماً في سبيل الوصول الى ما اريد، ولولا ذلك ما استطعت ان أشارك الآن في المنتخب الوطني. وعن عائلتها ودورهم في مسيرتها تقول ثلجية: «العائلة كانت دائماً تنصحني ان أوجه اهتمامي لرياضة أخرى اقل خطراً، فقد كنت أتلقى اللوم في كل مباراة أتعرض فيها للإصابة». وتصر ثلجية على انها بلعبة الكرة استطاعت ان تتحدى كل الصعاب التي واجهتها في حياتها من ممارسات الاحتلال وقيود المجتمع وان توصل رسالتها للكل بأن الفلسطينيين يرغبون في السلام ويحتاجون إليه وسلاحنا إليه كل شيء الحجارة والرياضة وكرة القدم التي هي في النهاية لعبة عادلة». ورغم خشونة اللعبة التي تمارسها ثلجية الا انها تشعر انها فتاه بكامل «أنوثتها» حسبما تقول، فهي قادرة على الفصل بين كونها أنثى وبين جديتها في الملعب للوصول إلى الفوز وتحقيق هدفها.

كما انها لا ترى انها مضطرة يوماً للتخلي عن هذا الحلم الكبير ومواصلته في سبيل تكوين اسرة وبيت واستقرار: «اذا كان شريك الحياة متفهماً لما اقوم به سأكون قادرة على موازنة حياتي والاستمرار».

نساء وأخبار

«جنسيتي حق لي» و «تحالف المساواة»

لبنان: دعت حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي»، والحملة الإقليمية «تحالف المساواة دون تحفظ»، في بيان «اللجنة الوزارية الموكلة صوغ البيان الوزاري، إلى إيلاء شؤون وحقوق المواطن، وخصوصاً قضايا النساء في لبنان، الاهتمام الذي تستحقه، وإدراج البيان الوزاري الجديد إشارات واضحة حول قوانين وبرامج محددة تضمن المساواة في الحقوق بين النساء والرجال، وترفع الحيف الاجتماعي والقانوني التاريخيين عن كاهل النساء».

وشددت الحملتان على «ضرورة إقرار تعديل قانون الجنسية، بحيث يصبح للنساء اللبنانيات الحق في منح الجنسية لعائلاتهن، ومن دون أية استثناءات لجهة الزوج أو جنسيته، أسوة بالرجال اللبنانيين، إدراج «الكوتا» النسائية في قانون الإنتخابات البلدية المقبلة، إقرار قانون تشريع حماية النساء من العنف الأسري، وذلك تماشياً مع أهداف تحالف تشريع حماية النساء من العنف الأسري، الأخذ في الاعتبار جميع توصيات لجنة الأمم المتحدة لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي صدرت في ١ شباط ٢٠٠٨ ،إيلاء موضوع تطوير عمل النساء وحقوقهن الاقتصادية اهتماماً أساسياً، من خلال وضع برامج عملية، وتخصيص ميزانيات محددة لذلك، وتفعيل دور «الهيئة الوطنية لشؤون المرأة»، وتعزيز التعاون بينها وبين الهيئات النسائية والمدنية في لبنان».

٩٦٪ من النساء لا يشعرن بالأمان

الهند: أظهر استطلاع نشر في الهند، أن الأغلبية العظمى من النساء في العاصمة نيودلهي، لا يشعرن بالأمان. ونقلت وكالة الأنباء الآسيوية الهندية عن لورا برابهو، مديرة مركز العدالة والاندماج: «قرابة ٩٦٪ من النساء في دلهي، يعتقدن أن النساء لسن في أمان تام في المدينة، وأن ٤٤٪ من المشاركات في الاستطلاع ممن تعرضن للإساءة، اخترن أن يلذن بالصمت عقب الواقعة».

وارتكز التقرير الذي أعده مركز العدالة والاندماج ومركز الدراسات الإعلامية، بناء على استطلاع آراء ٦٣٠ سيدة، تتراوح أعمارهن بين ١٢ و٥٥ عاماً، يعشن في مختلف أنحاء دلهي، وينتمين إلى خلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة.

وأعربت ٦٠٪ من المشاركات في الاستطلاع، عن شعورهن بأن الفتيات دون العاشرة من العمر عرضة للتحرش الجنسي. وقالت ٨٨٪ منهن، أنه نادراً ما يساعد المارة أي سيدة تتعرض للتحرش في مكان عام. وأعربت ١٩٪ فقط منهن، عن اعتقادهن بأنه يجب على الضحايا أن يبلغن عن تلك الحوادث للشرطة، التي قلن أنهن لا يثقن بها.

وأشارت سارة بايلوت رئيسة مركز العدالة والاندماج، أنه بينما توجد هناك قوانين تتعامل مع جرائم مثل الاغتصاب، فإن تنفيذها لا يرقى إلى مستوى الرضا.

عقوبة الاغتصاب ١٠٠ جلدة وارتداء «البنطلون» ٤٠

السودان: قالت الصحفية السودانية لبنى حسين، إنها استطاعت بصفتها الصحفية، وبمساعدة من تضامنوا معها من المؤسسات الإفلات من الجلد، ولكنها نوهت إلى أنه تم جلد ١٣ امرأة أخرى، قُبض عليهن معها أثناء تواجدهن في صالة أفراح وهن يرتدين البنطال.

وأضافت لبنى: «لن أتنازل عن حقي، حتى بعد أن أقرت المحكمة الدستورية السودانية نفس الحكم بالحبس أو الغرامة، وسأطالب بحقوقي من المحكمة الأفريقية». وأوضحت الصحفية السودانية، أنها ليست الإعلامية الأولى التي يحكم عليها بهذا الحكم، فسبقها ٤٣ ألف امرأة حكم عليهن بالجلد لارتدائهن بنطال، وطالبت بإلغاء المادة ١٥٢ في القانون السوداني لعام ١٩٩١، لافتة إلى أنها مادة مطاطة، ولم تكن موجودة قبل حكم البشير، ولا تتوافق مع الدستور السوداني أو قواعد الدين الاسلامي، واعتبرت أن ما تقوم به الحكومة السودانية مجرد محاولة لإخفاء فشلها في الجوانب العملية، والدليل على ذلك أن ما تم إنفاقه على القانون أعلى بكثير مما تم إنفاقه على المياه الملوثة، كما أن هذا القانون يطبق على النساء فقط وبعيد تماماً عن الرجال.

ووصفت لبنى الحالة الصعبة التي تعاني منها النساء في السودان، من عدم توافر فرص عمل جيدة، ومعاناة من العنف المستمر، والفقر، والجهل، فالنسبة الأكبر من الأمية في السودان بين النساء، واعتبرت المادة القانونية غير صحيحة، والدليل على ذلك أن الأفراد الذين قاموا بوضع القانون تراجعوا عنه بعد ذلك ومنهم حسن الترابي، الذي انضم للجنة الدفاع عنها والتضامن معها، وقالت إن ما يدل على وجود خلط في القانون، هو أن عقوبة المغتصب مائة جلدة وعقوبة ارتداء البنطال أربعين.

انطلاق الحملة العالمية لحقوق النساء

فلسطين: أعلنت جمعية «نساء ضد العنف» في أراضي ١٩٤٨، عن اطلاق الحملة العالمية بعنوان «يوم واحد نضال واحد»، التي ينظمها «ائتلاف الجنسانية العالمي»، الذي صادف في التاسع من هذا الشهر. ويشارك في الحملة أكثر من ٢٠ جمعية ومؤسسة نسوية من ١١ دولة في العالم، للتأكيد من خلالها على حقوق النساء على جنسانيتهن وجسدهن.

وقالت الجمعية في بيان صدر عنها، إنها ستنظم فعاليات مختلفة تتعلق بجرائم الشرف، والعنف ضد النساء، والقوانين التعسفية بحق النساء في الحياة، والحق في التعلم، والحق في المساواة الجنسية والجسدية في مختلف البلدان المشاركة. ويتوقع أن يتجمع في هذا اليوم الآلاف من الأشخاص في العالم في حرم الجامعات في بنغلادش، واندونيسيا، ولبنان، والسودان، كما عقد مؤتمر صحفي في قبرص ومصر وماليزيا، وتونس وباكستان، وفي شوارع تركيا وفلسطين، للتأكيد على حق المرأة على جسدها وجنسانيتها كحقوق إنسان.

واختارت الجمعية ربط هذه الحملة مع قضية جرائم قتل النساء، لكونها إحدى القضايا التي تعالجها الجمعية، من خلال النشاطات واللقاءات والخدمات التي تقدمها على مدار السنوات، ولرفع الصوت لمناهضة الجرائم المرتكبة بحق النساء. وقالت مديرة جمعية عايدة توما سليمان إن هذه الحملة تكتسب أهمية بالغة، لكونها تجمع النساء من بلدان مختلفة في العالم، مما يؤكد عالمية قضايا المرأة ولكونها تعاني من التمييز والاضطهاد والعنف.

أيُّ هَمٍّ نُتابع؟!

خولة عليان
عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني

حين يتشظى الوطن، وتُستعبد النفس، ويُغتصب العقل، وتُشلّ الإرادة، وتُحتجز القلوب والضمائر، في عُلب محكمة الإغلاق، بفعل فاعلٍ هنا أو هناك، ويكون الصراخ داخل إطار مغلقٍ، وتَعجز الحناجر عن طلبِ لقمة العيش والعدالة والحرية وتُنتهك الحريات، وتُغلق المؤسسات ما بين قطاع غزة والضفة والقدس الشرقية، لا لشيء إلا لأنها تسعى للدفاع عن حقوق الإنسان، وحين تُهدم البيوت ويفترش الأطفال والنساء والشيوخ قارعة الطريق، ويُصبح الوطن شظايا المصالح الخاصة، وتتعدد مظاهر الاضطهاد، ويُحشر المواطن بين أنياب الاحتلال والانقسام فاعلم/ي أنك/كِ تعيش/ين في أرض كانت تسمى فلسطين!

ما أكثر الهموم التي أمست تعشعش فوق وداخل رأس المواطن، فأي همٍّ هو الأولى بالمتابعة، هل هو خطر الانقسام والتشتت، أم هو خطر الاحتلال والجدار والاستيطان، أم هو خطر تهويد القدس والمقدسات؟ أم هي لقمة العيش والبطالة والفقر والجوع؟! كل هذه الأسئلة وغيرها تَدُّق بقوة رأس المواطن، في ظل غياب واضح لهيئات تمثيلية حقيقية، تحمل هذه الهمومٍ وتخوض بها شعاب التعقيدات.

فهل من الطبيعي أن يبقى الحال على ما هو، أم أننا فقدنا بوصلة التحرك؟ فمن حق كل مواطن والحال هذه، أن يسأل، بل أن يكسر جدار الصمت وأغلفة الحصار، فهذه حياته وحياتنا، فإلى متى نبقى أسرى التخلف والانقسام والاحتلال؟.

القدس تستصرخ الجميع، وكذا الأمر بالنسبة لعذابات أهل غزة، وعذابات أهل الضفة، الذين تصادر أراضيهم يومياً بفعل الاستيطان والجدار، فهل استراح البعض كون أن هناك مجموعة من الأجانب تتحرك ضد انتهاكات الاحتلال المختلفة في القدس والضفة وغزة، على أهمية واحترام ذلك خاصة وإننا نشاهد يومياً المناضلة الأوروبية الإنسانية، لويزا مارغانتيني ورفاقها يتصدون لآلة القهر الإسرائيلية في الضفة وغزة والقدس؟ فهي وللعلم فقط تسير على خطى راشيل كوري وعشرات المتضامنين الأجانب؟! ونحن ما زلنا نتساءل هل ستكون الانتخابات دون غزة، وإن كانت كذلك هل ستكون في الضفة دون القدس؟! أليس الأجدر بنا أن نعيد الاعتبار لأنفسنا ونضالنا وهويتنا الوطنية الموحدة، ونرص الصفوف ونوحد المواقف احتراماً وإجلالا لتضحيات شعبنا وعذابات أسرانا وأسيراتنا، ولانقاذ أنفسنا ومستقبل أطفالنا.

هذه صرخة خارج إطار الغرف المغلقة، لعلها تصل إلى آذان كل من هو معني، وخاصة الإخوة في حركتي فتح وحماس، كي لا نبقى نردد هنا كانت فلسطين؟! أغيثونا، أغيثونا، فهل من مجيب!!.

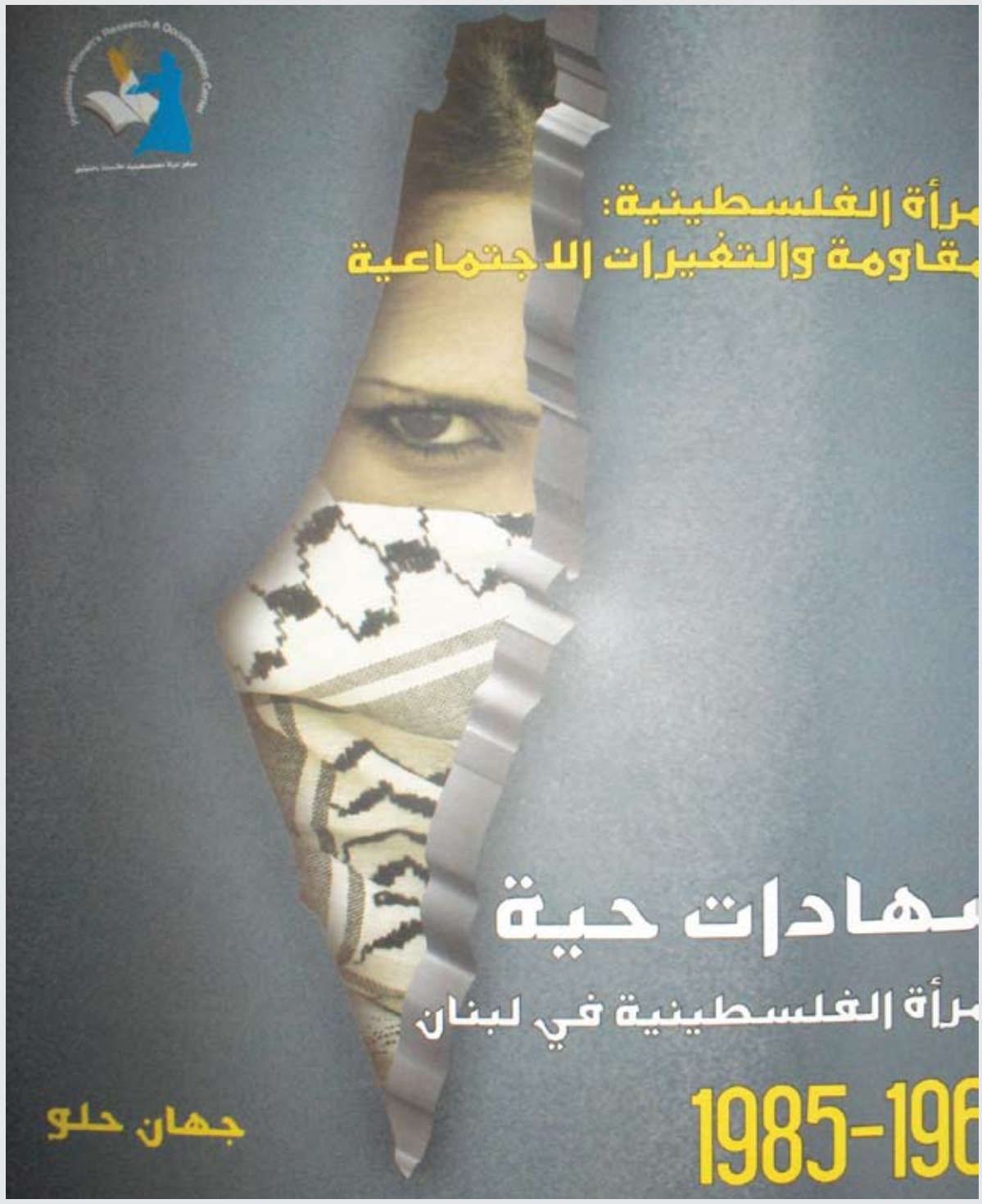

شهادات حية للمرأة الفلسطينية في لبنان (١٩٦٥ ـ ١٩٨٥)

قراءة: محمود الفطافطة

انطلاقاً من الوعي بأهمية التوثيق في كتابة التاريخ وابراز المخفي من تجارب المرأة الفلسطينية، بدأت الباحثة الفلسطينية الاصل، والمقيمة في لبنان «جيهان حلو»، بتسجيل تجارب وخبرات النساء قبل أن تخبو الذاكرة، حيث قامت بتسجيل روايات النساء في التسعينات من القرن الماضي. والهدف من وراء كل ذلك، «بحث تأثير المشاركة السياسية للمرأة وفي المقاومة على الواقع الاجتماعي الذي تعيشه المرأة المناضلة وأسرتها».

عبر روايات النساء هذه، تراجع الباحثة حلو مرحلة جديدة من تاريخ شعبنا الفلسطيني، وهي مرحلة مليئة بالتحدي والإصرار على التغيير رغم التضحيات الجسام. تقول زهيرة كمال في تقديم المركز: «المرأة كما الرجل تناضل من أجل حق شعبها في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني». وتضيف: «ولكنها إلى جانب ذلك تدرك حقيقة الواقع الاجتماعي الذي تعيشه، والذي يتطلب تحديات اجتماعية مماثلة قد تكلفها وأسرتها الكثير من التحدي والصلابة. هذه المرأة كسرت القيود، وخرجت لتتعلم ولتعمل وتنتج، وتسهم في تحمل أعباء الأسرة، واكتسبت احترامها لذاتها، واحترام أسرتها ومجتمعها».

وتؤكد كمال على أنه رغم أن فصائل المقاومة لم تطرح برنامجاً اجتماعياً، إلا أن إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في العمل النضالي قد فجر طاقاتها، وعزز ثقتها بنفسها، فأصبحت مشاركة في اتخاذ القرارات التي تعنيها وأسرتها ومجتمعها، وتشارك في صنع تاريخ شعبها، موضحة أن المرأة الفلسطينية، ومن خلال مشاركتها في العمل الوطني بأشكاله المختلفة، استطاعت أن ترسم لنفسها ولمجتمعها صورة جديدة، مدركة أن تحرر الوطن يجب أن يترافق مع تحرر الإنسان. هذه الروايات التي يضمها هذا المجلد، تزخر بالكثير من القضايا التي تحتاج إلى دراسة وتحليل؛ بما يتطلب عملاً مماثلاً في الضفة الغربية، لتوثيق تجارب النساء خلال ذات الفترة الزمنية (أواسط الستينيات حتى منتصف الثمانينيات) من القرن المنصرم، ومقارنة التحولات الاجتماعية الحادثة من خلال دراسة التجربتين معاً.

تؤكد الباحثة في مقدمة المجلد: «يزخر تاريخ الحركة الوطنية المعاصرة بقفزات ومنعطفات، بانتصارات معنوية وبهزائم، إلا أن هذا التاريخ يضج بقصص لم ترو، وتجارب غنية فريدة لم تدون أو تدرس بعد، حيث أن هذه التجارب إن لم تدون أو تدرس، فإنها ستندثر مع من عاشها».يعتمد هذا المجلد على شهادات مبنية على المقابلات الشخصية المسجلة بأسلوب التاريخ الشفوي، لكن دون التقيد بتقنياته، وقد أعطيت أولوية المقابلات لبعض قيادات اتحاد المرأة، الأمانة العامة، وخاصة من كانت في لبنان، أو أمضت جزءاً من وقتها هناك، ولقيادات وكوادر من فرع لبنان، إضافة إلى بعض الشخصيات النسائية المستقلة، أو التي شغلت مراكز متقدمة في مؤسسات فلسطينية والى بعض العناصر. كما تمت مقابلات محددة مع بعض الرجال (الكوادر والعناصر) المهتمين بالجانب الاجتماعي للثورة الفلسطينية، من الذين ظلوا في لبنان، وكذلك بعض زوجات الشهداء من مخيم شاتيلا.

عدد المقابلات (٥٣) مقابلة، تمت في فلسطين المحتلة، عمان، دمشق، بيروت، صيدا وباريس. (٢٠) مقابلة تمت في منتصف التسعينات، بضع منها أعيد روايته بالكامل أو جزء منها، لأن المقابلة لم تستوف كافة الجوانب المطلوبة، أو أن الكادر أعاد النظر بها بسبب العفوية التي تم تناول بعض القضايا، وخاصة الشخصية منها، ولم ينشر بعضها لاستحالة إعادة المقابلة أو تدقيقها من قبل الراوي.

وتوضح الباحثة حلو، أنه تم استثناء العديد من النساء المناضلات والفاعلات، والسبب يكمن في محدودية الوقت والإمكانيات، أو لتفادي تكرار التجارب المتشابهة.

مجمل القول: يمثل هذا المجلد، اسهاماً نوعياً وكبيراً في مجال أرشفة وتأريخ وتوثيق النجاحات الكثيرة والجادة للمرأة الفلسطينية، على مدى الكفاح والنضال الوطني الفلسطيني الطويل. هذا الاسهام أنقذ قصص وتجارب ونجاحات نسوية فلسطينية من الضياع والاندثار. نتمنى أن تتكرر المحاولة في مناطق أخرى تتواجد فيها المرأة الفلسطينية، خاصة في فلسطين المحتلة، أو في أوروبا وأميركا، حتى نتعرف أكثر على واقع ونجاحات المرأة الفلسطينية، التي قدمت الكثير من التضحيات، الاجتماعية والسياسية والنضالية وغيرها.

تأليف: جهان حلو، منشورات: مركز المرأة الفلسطينية للابحاث والتوثيق ٢٠٠٩.

الطلاق العاطفي: مخاطر ومحاذير

بقلم: نورية لحلو الودغيري

إذا كانت ظاهرة الطلاق النهائي بين الأزواج، قد احتلت حيزاً كبيراً في اهتمامات القدامى والمعاصرين، وطغت على كثير من كتاباتهم نزعة المبالغة في مناهضتها وبغضها، لغرض ضبط العلاقات الزوجية، والحيلولة دون تفككها، فإن ظاهرة الطلاق العاطفي، لم تلق الاهتمام المطلوب رغم شيوعها في الحياة الأسرية المعاصرة.

ونظراً للمخاطر المتزايدة لهذه الظاهرة، فلم أجد بداً من وقوفي عندها بالتحليل والنقد، مُتلمسة المخرج المناسب الذي يعيد التوازن للأفراد، الذين يكتوون بنار الاختلافات العائلية، ويتلظون بتدني الحياة العاطفية الأسرية.

ويمكنني أن أعرف الطلاق العاطفي، بأنه حالة الانفصال الوجداني الناشئة بين الزوجين، والقطيعة النفسية الواقعة بينهما، وما ينشأ عن ذلك من بُعد كل منهما عن الآخر في أغلب أمور الحياة اليومية، وغياب روح التوافق على قواسم مشتركة بينهما في المسائل المصيرية، المتعلقة بالتصرف والبرمجة والتربية وبناء العلاقات، بسبب ما يشقهما من تنافضات صارخة في السن أو في الذوق أو في الميول أو في الطباع أو في المستوى الثقافي والاجتماعي، تناقضات تؤدي بهما إلى حالة من التنافر الدائم والتشنج المُتجدد، وتعرضهما لدوامة من العنف النفسي واللفظي وأحياناً الجسدي، ويطغى على حياتهما التدمير المتبادل للروح المعنوية والقيمة الرمزية لكليهما، دون أن يصلا إلى الطلاق المباشر لاعتبارات عديدة، لعل منها الخوف من تردي وضع الأبناء، والإحساس بالإحراج أمام المجتمع، وعدم الاستعداد لمواجهة إجراءات الطلاق وتحمل تبعاته المختلفة، لذلك تستمر علاقة الزوجين فقط من الناحية الشكلية، وهي محكومة بقاعدة القطيعة العاطفية والتأزيم المتبادل.

والطلاق النفسي نوعان، الأول يكون فيه الزوجان واعيين بما هما عليه من طلاق نفسي، وبما يعيشانه من تدهور في بيئتهما العاطفية على النحو الذي فصلته. أما الثاني فيكون فيه طرف واحد، وغالباً ما تكون المرأة، غير راضية عن وضعها العاطفي، لاصطدامه بتناقضات شتى مع شريكها ولشعورها باهتزاز انسجامه معها وفقدانه لثقتها، غير أنها تظل متكتمة على ما تعيشه من مشاعر، مخفية ضيقها بطبيعة علاقته غير المتوازنة، اجتنابا للوقوع في الطلاق المباشر.

ونظراً للعوامل الثقافية والاجتماعية الكثيرة، التي تحول دون القطيعة النهائية بين الزوجين، فقد شهدت ظاهرة الطلاق العاطفي بنوعيها المذكورين انتشاراً خطيراً، إذ أصبحت تشق أغلب الأسر وتلقي بغيومها على جميع أفرادها، بما يُخيم عليها من جفاء وصمت وقساوة وخشونة، وتخلّ عن المعاشرة وتشنج وجدال وعناد وخصام لأتفه الأسباب، وخيانة وإدمان على المشروبات الكحولية، وهروب من المنزل وعنف مختلف الأشكال، وميل إلى التواكل والإهمال وعدم تحمل المسؤولية، والجنوح الدائم إلى الإهانة المتبادلة، وتدمير الطاقة المعنوية، وتحطيم جوانب القوة في الشخصية، بما يؤجج مشاعر الكراهية، وبما يزرع في بعض الأحيان الرغبة في الانتقام.

وإن ما يلقاه طرفا العلاقة الزوجية من متاعب، نتيجة ما بينهما من حرب باردة وخصام متجدد، واستسلام لموجات التدمير العاطفي، وتحطيم مقومات الذات، وقتل طاقاتها المتجددة، لا يرقى إلى مستوى ما يلقاه الأبناء من معاناة في ظل هذا المناخ المتأزم، فما يجدونه في وضع الطلاق العاطفي، لأنكى وأشد مما قد يجدونه في حالة الطلاق النهائي بين الأبوين.

إنّ الأبناء، وعى الآباء بذلك أم لم يعوا، وهم يقفون يومياً على أرض من الألغام المتفجرة، ويحترقون بشظاياها، ليتشربون من المشاعر السيئة، وليتجرعون مرارة الحياة باستمرار، مع أنهم لا يتجرؤون على الإفصاح عن ميولهم لخيار انفصال الأبوين عن بعضهما، رغبة منهم في الخلاص من واقع طالما أربك شخصياتهم الرهيفة، وهز ثقتهم بأنفسهم وبمحيطهم العائلي، وربما أورثهم هم أيضاً عجزاً عن اتخاذ القرارات الصائبة في حياتهم الخاصة.

إن الطلاق النفسي يمثل فعلاً أزمة حقيقية، تعصف بكثير من العلاقات الزوجية، كما تعرض الأبناء لمخاطر تفوق تلك المخاطر المفترضة، التي قد تحصل جراء الطلاق النهائي، إذ في غياب البيت الطبيعي المُترع بالدفء والحنان والحب والسكينة والانسجام والتفاهم والنجاعة، ينشأ الأطفال نشأة غير سليمة، ويصابون بأمراض نفسية، منها انفصام الشخصية وفقدان الثقة بالذات والعجز عن أخذ القرارات المناسبة.

من هنا يمكنني أن أقول: إن تضخيم خطورة الطلاق المباشر، والإنذار بنتائجه الكارثية، مقابل السكوت عن مخاطر الطلاق النفسي، والإفصاح عن تأثيراته المفجعة على جميع أفراد الأسرة الواحدة، خصوصاً الأبناء، يعد تهرباً من مواجهة مشكلات الأسرة العاطفية، وعجزاً عن تبين الحلول الملائمة لها.

وطالما استمرت ذهنية تأثيم الطلاق الشرعي، والنظر إليه على أنه خطوة عبثية أنانية، طالما ظلت ظاهرة الطلاق العاطفي في تضخمها، وطالما ازدادت تعقيداتها وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع، بل لا أبالغ إذا قلت: إن كثيراً من الجرائم الأسرية منها القتل، مرده تعقيدات الطلاق العاطفي، وما كان لمثل هذه الجرائم أن تنشأ في نظري، لو اهتدى كل طرف إلى المخرج السليم والشرعي، في الإقبال بشجاعة على الطلاق المباشر، الذي يحفظ كرامة الجميع، ويوفر لهم أرضية جديدة، لا تحكمها المشاحنات وروح الكراهية والانتقام.

إنّ ما يخلقه الطلاق العاطفي من مآس جمة في الحياة الأسرية، وفي ظل عجز الأزواج عن صياغة رؤية واضحة في التوافق والتعايش والاحترام، وفق روح الشريعة الإسلامية، في الإمساك بمعروف أو التسريح بمعروف، يجعلني لا أتردد في الدعوة إلى التحرر منه، باختيار ما ارتضاه الله عز وجل من طلاق نهائي، على أرضية من التفاهم بين الزوجين، على الاستمرار في تحمل مسؤولية رعاية الأبناء، وتربيتهم بعيداً عن التجاذب والصراع.

وإني إذ أجد إشكالية الطلاق العاطفي جديرة بالاهتمام والدراسة، فإني أدعو الكتاب والمختصين في علمي الاجتماع والنفس، لإعطائها حقها في التحليل والتوعية والتوجيه، عل ذلك يُساعد كثيراً من الأسر المعنية على تجاوز ما تتخبط فيه من أزمات لا تنتهي، وما تناولي لهذه القضية إلا من باب تحريك المياه الراكدة، وإثارة جانب من المسكوت عنه في حياتنا المعاصرة، ومساهمة متواضعة مني في التحسيس والترشيد.

هموم امرأة مطلقة

آمال فائق

انتقلت هدى لمسكنها الجديد الذي تتقاسمه مع بعض الطالبات، وكانت قد استأجرته بعد أن انفصلت عن زوجها بعد جحيم استمر لعدة سنوات، ذاقت خلاله كثيراً من الذل والمهانة، الامر الذي أوصلها إلى طلب الطلاق. دخلت هدى سكنها الجديد وأطلقت تنهيدة كبيرة، خرجت من أعماقها الممزقة، لتشتم منها رائحة الحزن والألم على ما حصل لها.

استلقت هدى على سريرها المتواضع، واخذت تتأمل الحيطان والزوايا التي ستحتضن آلامها وهمومها الجديدة، التي ستواجهها في أيامها القادمة.

راحت هدى تتقلب يميناً ويساراً، باحثة عن لحظة من الهدوء والسكينة، ولكن كان ذلك عبثاً.

فما بين ذكرياتها المؤلمة التي عاشتها مع زوجها المستهتر، وما بين الهموم والمصاعب الكثيرة التي تنتظرها، ومنها نظرة المجتمع الصادمة لها، والتي لا ترحم في كثير من الاحيان، أخذت الأفكار تتقاذفها دفعة واحدة كالسيل الجارف الذي لا قدرة لها عليه، الأمر الذي أقض مضجعها، وجعلها تترنح في نوبة متواصلة من البكاء، فلم تكن تتوقع يوماً بأن هذا سوف يحصل لها، ولكن هذا ما آلت إليه الأمور، بل ربما هكذا شاء القدر.

تروي هدى قصتها قائلة: «كنت فتاة جميلة ومتعلمة، أرغمتني ظروفي السيئة عند أهلي على القبول بالزواج من رجل دون مستواي الاجتماعي والثقافي، فلقد عانيت عند أهلي من ظروف قاسية لا ترحم، فلقد ولدت من أم مطلقة، تحمل على عاتقها تربية ستة أولاد، من بينهم ثلاث بنات وثلاثة أولاد ليكون ترتيبي الأخيرة. عاشت أمي حياة مريرة مليئة بالصعوبات، فلقد رحل عنا أبي إلى بلاد الغربة، ليقضي ما تبقى من حياته برفقة امرأة أخرى، كان قد تعرف إليها في إحدى سفراته، ما أثر على حياتنا تأثيراً سلبياً، فلم نلق منه الاهتمام أو الرعاية، بل اكتفى بالسؤال عنا هاتفياً إلى أن توفي وهو على هذا الحال.

أما بالنسة لأخوتي، فقد اعتمدوا على أنفسهم، فمنهم من اشتغل ودرس ليكمل الهندسة، وهو أخي الأكبر، ومنهم من فتح له سوبرماركت صغيرا ليعتاش منه، ولكنه للأسف كان مصاباً بمرض الصرع، ما أثر عليه وجعله يعتزل الناس ويترك عمله ويقعد في البيت، ليستلم أخي الأصغر مكانه.

أما بالنسبة لأخواتي، فلم يتسن لهن ان يكملن تعليمهن بسبب ضيق الحال، فلم يكن بمقدرة العائلة سوى تدريسي أنا وأخي الكبير. تزوجت أختي الكبيرة واستقرت في حياتها، الا ان الحظ لم يرافق أختي الوسطى، التي تزوجت ولكنها قد ترملت بعد فترة وجيزة من زواجها، لترجع من جديد لبيت العيلة محملة بالهموم. لقد أثر موت زوجها على نفسيتها، فلم تتحمل الصدمة، لتصاب بمرض نفسي أتعبها وأتعبنا معها كثيراً، وبالتالي أثر هذا الحال علي كثيراً، فما بين همومي في البيت وتحملي عبئاً كبيراً في مراعاة شؤون أختي، التي كنت غالباً ما أذهب معها عند الأطباء مع أمي لمتابعة حالتها وكنت أحضر معها جلسات الصدمة الكهربائية، ما يجعلنا أنا وأمي ندخل في نوبة من البكاء على حالها.

وللأسف لم نلق يد المعونة على علاج أختي لا من قريب ولا من بعيد، فكثيراً ما كنت أتمنى لو تسمح لي الظروف للسفر ومعالجة أختي وأخي، ولكن ما باليد حيلة، حتى الاقارب ومنهم أعمامي من أغنياء البلد، ولكنهم لم يعطفوا علينا وعلى حالنا حتى بالسؤال.

هذا الوضع أثر هذا على دراستي، كنت أدرس ودموعي على خدي، إضافة إلى نظرة المجتمع لنا، فالناس تعليقاتهم كثيرة ولا ترحم، كنا نسمع حكي على أختي وتصرفاتها، وهذا أثر على نوعية الخطاب، في البداية، قبل مرض أختي كان يتقدم خطاب من مستوى معين، ولكن بعد مرضها انقلب الحال، ما اضطرني الزواج من طليقي، الذي كنت أرجو من الله أن يعوضني به عما عانيته في حياتي، ولكن للاسف فلقد تزوجت من رجل غير متعلم، ولكنه شاب كان في نظري قد حاله ومقتدر، توخيت فيه الخير، وصارحني في البداية أنه كانت له علاقات سابقة طائشة، ولكنه ناوي يكمل نصف دينه ويستقر ويعرف الله، ولكن بعد الزواج رجع لماضيه السابق.

رغم محاولاتي الحثيثة لإصلاحه وتغييره، إلا أن محاولاتي كانت دائماً تبوء بالفشل، فلم ألق منه سوى الاستخفاف والسخرية، رغم عشقه لي في البداية، إلا أن عشقه لم يكن نابعاً عن الاحترام أو التوافق الفكري، بل كان مجرد عشق رجل لامرأة تقتحم حياته ويتعرف بها على عالم اسمه عالم النساء.

ورغم أن الطلاق كان آخر ما كنت أتوقعه في حياتي، فلم يكن خياري الأفضل، بل كان الخيار الوحيد أمامي لأضع به حداً لسخافة الزوج وخياناته المتكررة، والآن بعد حصولي عى الطلاق أخذت أصطدم بالواقع المرير، فما بين البحث عن وظيفة تلائم وضعي الجديد، من حيث نوع الوظيفة وقدرتها على تلبية كافة احتياجاتي الجديدة، وبين القرار الذي اتخذته في أن أسكن بعيداً عن الأهل، حتى لا أحملهم المزيد من الهموم، فيكفيهم هم أخي وأختي الأرملة، وبين أحزاني وذكرياتي التي احتبسها في داخلي، والتي تمنعني أحياناً من التحرك بسرعة لمواجهة الواقع الجديد».

وخلال ذلك كله أخذت هدى تطرح على نفسها الكثير من الأسئلة، هل يا ترى سيرحمني المجتمع ويدعني أمارس حياتي بهدوء، من غير حكم مسبق على امرأة مطلقة؟

وهل سيمنحني الزمن فرصة لأرتب أوراقي المبعثرة وهمومي المتناثرة، لأتابع مسيرة حياتي من جديد؟

وهل يا ترى سيضحك لي الزمان لأقابل شريكاً آخر يعوضني عما أصابني من ألم ومآس في حياتي، فيكون لي الأب الحنون والأخ العطوف والرجل المسؤول، في وقت ندر فيه الصديق وخان فيه الحبيب وغدر فيه القريب؟

وفي صباح اليوم التالي، انطلقت هدى إلى عملها الذي حصلت عليه بعد أشهر من البحث المتواصل، لتبدأ يومها بالاتكال على الله، ومستبشرة خيراً بأمل جديد، لعل الله يصلح لها ما أفسده البشر.

راتب الزوجة استقلال أم إذلال؟

إيمان أحمد ونوس

عن الحوار المتمدن

يُعتبر عمل المرأة من أولى وأهم دعائم تحررها واستقلالها الاقتصادي، وبالتالي تقدّم وتطور المجتمع. وانطلاقاً من ذلك جاهدت وتجاهد معظم النساء لأجل العلم والعمل، تساعدها في ذلك التشريعات والقوانين ذات الصلة.

ولا يمكننا أن نغفل ما لهذا العمل من مردود مادي ومعنوي، انعكس على المرأة وعلى محيطها الأسري، لكنه بذات الوقت اتخذ اتجاهاً سلبياً لجهة علاقتها بالرجل، الزوج، في بعض الأحيان والحالات، فمن جهة صار عمل المرأة جواز عبور لزواجها، حيث أن الوضع الاقتصادي المتردي، والذي لا يمكن لعمل الرجل منفرداً تغطيته، قد فرض على هذا الرجل البحث عن زوجة موظفة، تساعده في تحمل أعباء الأسرة والحياة.

ومن جهة أخرى يكون عمل المرأة مصدر تعب وإذلال لها ولإنسانيتها، عندما لا يرى فيها الرجل إلا ورقة اعتماد مصرفية فقط، متجاهلاً ما تعانيه من متاعب جسدية ونفسية، تُفضي بها إلى الاكتئاب في كثير من الأحيان، عندما تجد نفسها محاصرة ما بين أمومتها وأنوثتها من جهة، وعملها ومسؤولياتها كربة أسرة من جهة أخرى، فهي تنوء تحت كلكل تلك الأعباء، دون نظرة احترام أو حنان من الرجل، أو حتى تعامل إنساني ينسيها أو يخفف من تعبها وهمومها اليومية.

يفرحنا كثيراً أن يفتش الشاب عن زوجة موظفة أو عاملة، حتى لو كان الدافع مادياً بحتاً، لأنه بداية اعتراف بحقها في العمل، وأنها شريكته في إدارة مسؤوليات الأسرة، وهذا هو الأهم باعتباره خطوة ضرورية لتغيير قناعة المجتمع والرجل بأهمية عمل المرأة.

لكن أن تكون نواياه فقط محصورة بما تقدمه له من اعتمادات شهرية، فهذا ما هو مرفوض، لأنه يُلغي العلاقة الإنسانية في تلك الشراكة الزوجية، ويحيلها إلى علاقة مادية بحتة تقتل مشاعر المرأة وعواطفها، وتقلل من جدوى عملها ودورها في الحياة، وبذات الوقت يكون راتبها مصدر قلق ورعب حقيقي، يهدد استمرار العلاقة كما يهدد أركان الأسرة، لاسيما إذا عرفنا أن وجودها في حياة هذا الرجل، لا يساوي شيئاً بدون راتبها، خصوصاً إذا رفضت استيلاءه على تعبها وجهدها من خلال الراتب، إضافة إلى رفضها مقايضته لها، أو تخييرها ما بين أن تعطيه راتبها أو طلاقها. وهذا للأسف ما تتعرض له كثير من النساء، ونوال واحدة منهن.

تخرجت نوال من المعهد الطبي وعملت في أحد المشافي، وبالطبع سيكون عمرها عند ذلك قد تجاوز العشرين، ولأنها من أسرة ميسورة الحال، فقد كان راتبها ملكاً لها بالكامل، وبالتالي كان لها رصيد في المصرف، إضافة إلى بعض المصاغ الذهبي، حالها حال معظم الفتيات العاملات اللواتي لا تحتاج العائلة إلى مرتبهن.

ولهذا كانت هدفاً لأحدهم، الذي خطط للزواج منها طمعاً في كل هذا، مع أنها قاربت الخامسة والعشرين من عمرها، أي في مثل سنه، حيث تغاضى عن تلك المسألة التي ترفضها أعراف بيئته، التي اعتبرتها عانساً، وفوق ذلك لا تتمتع بجمال فائق. ولأنها ككل الفتيات تحلم بالزواج والاستقرار والعائلة، وافقت على الزواج منه دون أن تعلم أن راتبها ورصيدها ومصاغها هم الدافع وراء هذا الزواج، فقط لأجل أن لا تصل مرحلة العنوسة كما يسميها المجتمع.

بدايةً استولى على كل رصيدها، بحجة إعادة ترميم بيت الأسرة (فهي تسكن مع أهل الزوج)، إضافة إلى اقتراضها على راتبها لأجل تجهيز هذا البيت. وتم الزواج، وأنجبت أول طفلة بعد عام على زواجها، وطبعاً بقي هذا الزوج المحترم يضغط عليها بين الحين والآخر، وبحجة إقامة مشاريع لأجل تحسين وضعهما الأسري، لكي تبيع بعض مصاغها وإلا، ولم يكن بإمكانها إلا أن ترضخ له، حتى لا تهدم حياتها وبيتها، لاسيما في ظل وجود طفلة مازالت بحاجة لوجود الأبوين معاً، مع معرفتها بأنه يبتزها فقط، فهو لم يكمل، أو بالأحرى لم يقدم على أي من مشروعاته المطروحة.

وعندما شارف مخزونها الذهبي على النفاد، بدأ سلسلة الضغوطات والتعذيب، التي يعتقد هو وأهله بأنها كفيلة بالمزيد من استنزاف راتبها، مع أنها رُزِقت بطفلة أخرى بناءً على رغبته هو، ولا يمكننا ذكر كل حالات الضغط والتعذيب التي مارسها عليها، لأنها تحتاج إلى ملف كامل. وكان أهلها في كل مرّة تعود فيها إليه، يضعون عليه شروطاً قاسية توخيّاً لتجنيبها العديد من المتاعب، التي تهدد استمرار الحياة بينهما.

لكن أفظع حالة أوصلها إليها، كانت يوم تركها وحيدة في طريق صحراوي يؤدي بهما إلى قرية أهلها، وذلك إمعاناً في إذلالها، فما كان منها إلا أن اتصلت بأهلها، فحضروا لاصطحابها إليهم، وبقيت عندهم مدة شهرين، عاد وحاول فيها إرجاعها إلى البيت من أجل الطفلتين، ومن أجل المزيد من ابتزازها، الذي وصل مؤخراً حدّ طلب مرتبها بالكامل، بعد إعطائها مبلغاً زهيداً كمصروف لها لا يتجاوز الخمسمائة ليرة سورية.

فماذا تتوقعون منها؟ لقد وافقت على طلبه من أجل بقاء طفلتيها في حضنها، لأنه في كل مرّة كان يأخذهما منها بتأييد من أهله، عدا عن دفع الصغيرتين لسلوكيات فيها عدم احترام للأم.

لا أعتقد أن الحالة المذكورة حالة نادرة في المجتمع، الذي يعجُّ بأكثر من نوال وهيفاء وفاطمة، والكل يقف مكتوف اليدين، إذا لم يكن داعماً للرجل من أجل ألا تتفكك الأسرة، وأولهم أهل الزوجة خشية تسمية مطلّقة.

فهل بقي من أثر إيجابي لتحرر المرأة الاقتصادي في ظل وضع كهذا؟

بالتأكيد نحن لا ندعو إلى رفض عمل المرأة، بالعكس، ولكن في مثل هذه الحالات من المسؤول عن هكذا تعامل مع المرأة أولاً، ومع عملها ثانياً، والذي من المفترض أن تجد مقابله تقديراً وتثميناً لجهودها المبذولة داخل وخارج البيت على حدٍّ سواء، لا سيما عندما تكون أمّاً وزوجة.

لا شك أن الذهنية المجتمعية والعقلية الذكورية التي ترى في المرأة عموماً، والزوجة خصوصاً ملكاً للرجل، بكل أبعاد هذه الملكية، بدءاً من حياتها وحريتها، وليس انتهاءً براتبها وعملها، هي المسؤولة أولاً وأخيراً عن مثل هذه الحالات، وتأتي المرأة لاحقاً عندما تستكين لهذه المعاملة خشية تفكك الأسرة أولاً، ورهاب كلمة مطلّقة ثانياً.

هل للمرأة حق في ثروة الزوج؟

جهاد علاونة

عن الحوار المتمدن

الموضوع ليس موضوع «الشقة من حق الزوجة»، فالموضوع أعمق من كل ذلك، لأن الشقة من حق الزوجة يكون بدافع الشفقة عليها، ولكن كل ثروة الزوج للزوجة نصفها، لأنها تُساهم في تكوينها عبر السنين، تتحمل الآلام ومشاق الحياة والظروف الصعبة، وتتجشم مع الزوج كل متاعب الحياة، لتوفر لأبنائها بيتاً، وبعد طول العمر يأتي الزوج ليطرد الزوجة القديمة، ليسكن محلها امرأة من سن وجيل بناتها. ولماذا لا يكون للمرأة حقٌ في ثروة الأسر ة؟ إذا كانت قد ساهمت في دخولات الزوج وفي بناء منزله.

معظم النساء يخرجن في نهاية الحياة الزوجية بضربة قاضية من الزوج والأسرة، كما حصل مع السيدة التي صادفتها عند صديقي المحامي الشرعي والمدني.

في مسائل مساواة المرأة بالرجل، ما زال الفكر الإسلامي والإنساني طفولياً حالماً، ويعتقد بعض الفقهاء من المسلمين أنهم قادرون على وضع كافة المشاكل المنبثقة عن الميراث، غير أن المرأة العاملة يجب أن تُعطى جزءاً من ممتلكات الأسرة في حالة الانفصال أو عدم الانفصال.

والذي لفت انتباهي في هذه المسألة، هو أن سيدة وابنتها وجدتهما عند صديق لي يعملُ محامياً، فأرادت الفتاة وأمها رفع قضية على رب الأسرة، ومطالبتهً بنصف العقار المنزلي الذي كانا يقطنان به، قبل أن يتزوج رب الأسرة على زوجته ويخرجها من منزله.

السيدة طبعاً وابنتها قالتا لي بالحرف الواحد:

«احنا بنينا الدار، وأمي وحنا أولاد صغار أنا وإخواتي، كنا نشاهدها تشتغل يا أستاذ في البيت، مثلها مثل الشغيلة، وكانت تحمل الحجارة على كتفها كالرجال، وتخلط الإسمنت من أجل عمل خلطات اسمنتية وسكبها في قوالب خشبية، وكانت ماما طوال العمر تقوم بتربية الأغنام والأبقار، وتجمع المصاري على شان يكتمل بناء البيت ...إلخ.».

فقال لها صديقي المحامي: طالما أن الأرض والبيت باسم الزوج، فليس لك حق المطالبة إلا بالمهر وتوابعه من ذهب وأثاث.

عندها قاطعته الفتاة غاضبة قائلة على لسان أمها:

شو يا أستاذ صحصح شوي، شو مالك يا أستاذ؟ إنت الظاهر إنك مش عارف إنه عقد زواج أمي تم سنة ١٩٦٥م، يعني كل مهرها بطلعش مع الذهب ٥٠ دينار، والبيت إللي بنته أمي من تعبها وشقاها يساوي ٥٠ ألف دينار، طردها منه أبوي وجاب محلها وحده ثانية، لو سمحت يا أستاذ خليك صاحي، بعدين أُمي الآن ما الهاش أي شيء عند أهلها، كمان إخوانها من زمان سامحتهم بورثتها من أمها وأبوها، قال على شان جوزها حالته ميسورة وعنده بيت وأرض.

فتبسم المحامي وقال: «أنا أعرف، بس القانون هيك، وبتقدر أمك تخلع، خليها تخلعه».

فتدخلت وقلتْ: «فعلاً إنك اليوم مش صاحي، شو تخلعه وتنام بالشارع؟ أصلاً باعتقادي هو بده هيك، ليش تخلعه، هي ما بدها تخلعه، هي بدها تثبت حقها في البيت إللي بنته على أكتافها، فعلاً قضيه مُعقده جداً».

هكذا هو القانون، يعني زي المصطلح السينمائي «الجمهور عاوز كده»، وعلى فكره معظم النساء ساهمن ببناء بيوتهن، وخصوصاً العاملات خارج نطاق الأسرة، حتى وإن لم تكن الأرض والبناء المُقترح القائم عليها باسم المرأة.

ومن الملفت للانتباه أن جميع النساء القرويات يساهمن ببناء بيوتهن، دون أن يحفظ القانون لهن حقهن في التعويض في حالة الطلاق.

والمرأة العاملة أيضاً لا تساهم في بناء المنزل وحسب، وإنما في ثروة الأسرة بالكامل، فالمرأة العاملة تنفق على منزلها كما ينفق الرجل، وإذا ادخر الزوجُ شيئاً فيكون على حساب ما تنفقه المرأة. وقد شاهدتُ ذات مرة امرأة تمشي في الشارع وهي تحدث نفسها، وكأنها في حالة من الهستيريا، وسألتُ جارها عن سبب ذلك فقال: «الله يصلح حاله جوزها، بعد ما كانت موظفه وعمرت ه منزلاً كبيراً، وكان هو يعمل في السعودية، تزوج عليها ووضع مكانها واحدة من جيل بناتها».

وهذه الحالة من العنف الاقتصادي ضد المرأة تمارس في دول العالم والدول العربية بشكل كبير، حتى في الدول العربية يبدو أن الممارسات أكثر عنفاً من غيرها.

إن المرأة في بيت زوجها تعتبر مواطنة من الدرجة الثالثة، تسقط عنها الجنسية والحقوق المدنية لأتفه الأسباب، وتحرم من حقها في ممتلكات الأسرة إذا كانت عاملة، أي أنها تحرم من نصف الثروة والتي تعود أصلاً لها.

إن ما يدخره الزوج يكون في الغالب على حساب المرأة والبيت والأولاد، فالمرأة العاملة والتي تساهم في بناء المنزل لها نصف الثروة، وهذا الموضوع ليس خاصاً في الميراث، بل خاصاً بمجموع الثروة عند انفصالها عن الزوج.

وهنالك بعض الاجتهادات القانونية عن ممتلكات الأسرة، وهي أنه من حق المرأة أخذ أي شيء أحضرته هي، بعد أن تقدم أوراقاً على شكل مستندات، تثبت به أنها هي التي اشترته من حر مالها.

لقد صدرت القوانين في هذا الشأن في كل من بريطانيا وأوروبا الشرقية قبل ٥٠عاماً تقريباً، بإعطاء المرأة نصف ثروة الرجل عند انفصالهما، إذا كانت الزوجة تعملُ خارج البيت، دون أن تُقدم المرأة أوراقاً ثبوتية على ما أعتقد.

دروب المعرفة

جدار برلين

جدار برلين كان جداراً طويلاً يفصل شطري برلين الشرقي والغربي والمناطق المحيطة في ألمانيا الشرقية، كان الغرض منه تحجيم المرور بين برلين الغربية وألمانيا الشرقية، بدأ بناءه في ١٣ أغسطس ١٩٦١، وجرى تحصينه على مدار السنين، ولكن تم فتحه في ٩ نوفمبر ١٩٨٩، وهدم بعد ذلك بشكل شبه كامل.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، قسمت ألمانيا إلى أربعة مناطق محتلة بحسب اتفاقية يالطة، كانت الدول المحتلة هي الولايات الأمريكية المتحدة، الاتحاد السوفييتي، المملكة المتحدة وفرنسا، وكانت هذه الدول المتحكمة والمديرة للمناطق المحتلة من ألمانيا، وتبعاً لذلك، قسمت العاصمة السابقة للرايخ الألماني إلى أربعة مناطق أيضاً، وفي ذات الحقبة بدأت الحرب الباردة بين المعسكر الاشتراكي الشرقي والغرب الرأسمالي، ومثلت برلين مسرحاً للمعارك الاستخباراتية بينهم.

في عام ١٩٤٩، بعد قيام جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) في المناطق المحتلة من قبل الولايات الأمريكية المتحدة، المملكة المتحدة وفرنسا، وقيام جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) بعد ذلك في المنطقة المحتلة من قبل السوفييت، بدأ العمل على قدم وساق على حدود كلا البلدين لتأمين الحدود، وبقيام كيانين، دعم التقسيم السياسي لألمانيا، وبين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية، وضع بشكل أولي شرطة وحرس الحدود، ولاحقاً على الطرف الشرقي بدء وضع الأسيجة، رسميا كانت مدينة برلين المقسمة أربعة أقسام منطقة خالية من العسكر، وكانت مستقلة عن الدولتين الالمانيتين الجديدتين، ولكن عملياً لم يكن الحال كذلك، المناطق الغربية من برلين أصبحت اقرب إلى كونها ولاية ألمانية غربية، وخلافاً للمعاهدات أعلنت برلين الشرقية عاصمة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية.

مع زيادة حدة الحرب الباردة، التي من جملة ما أدت إليه تقييد في الحركة التجارية مع المعسكر الشرقي، خلقت معارك ديبلوماسية صغيرة مستمرة، بالإضافة لسباق في التسلح، بدء أيضاً تعزيز الحدود، وحدود جمهورية ألمانيا الديمقراطية لم تعد حدود بين أقسام ألمانيا، بل أصبحت الحدود بين المعسكر الشرقي والغربي، بين حلف وارسو وحلف الناتو، أي بين أيدولوجيتين سياسيتين مختلفتين، بين قطبين اقتصاديين وثقافيين كبيرين.

ومنذ تأسيس جمهورية ألمانيا الاشتراكية، بدأ انتقال أعداد متزايدة من مواطنيها إلى ألمانيا الغربية، وعلى وجه الخصوص عبر برلين، التي كانت من شبه المستحيل مراقبة الحدود فيها، حيث كانت الحدود تمر في وسط المدينة وأحيائها. وبين عامي ١٩٤٩ إلى ١٩٦١، ترك قرابة ٣ ملايين ألماني جمهورية ألمانيا الاشتراكية! وحيث انهم كانوا في معظم الأحيان من الفئة المتعلمة، هدد ذلك القدرة الاقتصادية لألمانيا الشرقية، وهدد كيان الدولة ككل. وكان سور برلين بذلك الوسيلة لمنع هذه الهجرة، وقبل بناء السور أو الجدار، كانت القوات الألمانية الشرقية تراقب وتفحص التحركات على الطرق المؤدية إلى غرب برلين، بحثاً عن اللاجئين والمهربين.

ولا يمكن اهمال حقيقة كون الكثيرين من سكان برلين الغربية، والشرقيين العاملين في برلين الغربية، حصلوا بتبادل العملة في السوق السوداء على ميزة الحصول على المواد الأساسية باسعار مغرية، وقلة شرائهم للكماليات العالية القيمة من الشرق، الأمر الذي كان يضعف الاقتصاد في برلين الشرقية أكثر فأكثر.

بتاريخ ٩ نوفمبر من عام ١٩٨٩، بعد أكثر من ٢٨ عاماً على بنائه، الذي اعتبر تقسيم لمدينة وتقسيم لشعب، أعلن للصحافة أن قيود التنقل بين الألمانيتين قد رفعت، فتوجهت أعداد كبيرة من الألمان الشرقيين عبر الحدود المفتوحة إلى برلين الغربية، واعتبر هذا اليوم يوم سقوط جدار برلين.

رسائل فلسطيني إلى امرأة نائية

كل عام وأنت أقرب

بقلم: عدنان الصباح

سيدتي البعيدة:

يا جداري الطيب الوحيد، الذي الجأ إليه كلما أصابني دوار الحال الفلسطيني، حتى لا تنهار مناعتي التي جمعتها طوال قرون وقرون من الأجداد والآباء، من الرجال والنساء الطيبين في قرانا ومدننا ومنافينا، من الزارعين والحصادين، من الحراثين الذين يتقنون العمل يومياً بلا كلل ولا ملل، ولا يتأففون من السير خلف ثور الحراثة سنوات، ولا من الإنحناء لطمر البذرة في الأرض ومعاودة الانحناء لجنيها، أولئك الرجال والنساء الذين لا ينحنون أبداً إلا على تراب أرضهم وعند الصلاة، رغم أن البعض من الأغبياء يعتقد أحياناً، أن ذلك إدمان على الإنحناء، وبالإمكان الاستفادة منه في كل الحالات.

سيدتي وجداري الطيب، بعد أن امتلأت الأرض بالجدران الإسمنتية وغير الإسمنتية، وأخطرها تلك التي لا تلمس باليد ولا ترى بالعين، إنها جدران الكراهية العنصرية وبأشكال وأشكال مختلفة، جدران عنصرية الجنس والدين والطائفة والعشيرة والمذهب والفكرة والقومية والاعتقاد، وجدران ناهبي قوت الناس من حملة راية الشعب والوطن، باسم نهبهم أو نهب غيرهم، إنهم حملة أكياس المال المسروق من الناس، لاستغلال الناس وقتل الناس بأيدي الناس، وهم انفسهم من وفروا كل الأجواء المناسبة ليقيم المحتلون في أرضنا جدارهم العنصري الناهب للأرض، الحاجز للبشر، جدار حول بيوتنا نفسها إلى سجون، وحال بيننا وبين شجرنا ومائنا وأرضنا.

في مطلع تشرين الثاني من هذا العام ٢٠٠٩، تفاجئنا السماء بالمطر دون سابق إنذار، وكنا اعتدنا أن لا يأتي المطر بكل هذه السرعة وهذا التبكير.

مطر خريفي
لا يغسل قلوب الناس
بل يمسح قذارتهم عن الطرقات
يداوي الأرض والأشجار
يحنو على الزيتون والرمان والحنون
يعمد جارتنا بماء الرب
مطر خريفي
لا يروي سوى الأطفال
لا يغسل جراح القاتلين الفاسقين
بل يغلق شقوق الأرض
يروي ظمأ التراب
لان كل التراب طاهر

سيدتي وجداري الحنون

تعبت السماء منا ومن خلافاتنا وصراعاتنا، وخشيت على الأرض أن تدوخ من كثرة ما عبثنا بها فساداً، فجادت بمطرها لعلها ترطبها من شدة الأذى، وتريحها منه ولو قليلاً، فليس بإمكان الماء أن يذهب لغسل قلوب البشر كما يفعل مع الأشجار والحجارة، التي لا تدفن بداخلها، بل تعطي كل ما لديها للشمس علناً، ولا تدرك شكل الخلاف أو الاقتتال أو الصراع على المصالح والمكاسب والمناصب، وليس لها لغة للسباب أو الشتائم.

إليك أعود لاتكىء على أطرافك يا حائطي الجميل، كلما أمعنت حياتنا بالدوران فينا، دون أن يغلقوا أعيننا كما يفعلون بثيران الساقية خشية أن تدوخ، فنحن لا أحد يحرص علينا ولا على أعصابنا ولا على دوران الدم في عروقنا، ولا على الغثيان الذي قد يصيبنا بفعل أفعالهم، وعلى هذه الأرض اعتدنا أن يختلف الناس على سرقة بلادنا، ونختلف نحن على أدوارنا من أنفسنا ومن قضيتنا، ولم يمض الوقت الذي يجعلنا ننسى الماضي القريب، والخلافات التي كانت تنشب عند كل مرحلة فصلية من تاريخ شعبنا وبلادنا، وقد اعتاد الأعداء علينا أن نختلف نحن على الاختلاف، ولا يختلفون هم على سرقتنا أرضاً وناساً وتاريخاً، والكارثة أن الحالة تتصاعد أكثر فأكثر في كل مرة، وها نحن نصل إلى القمة في الاختلاف، والقمة في تسهيل مهمة الأعداء، في نهب البقية الباقية من بلادنا وترابنا وتاريخنا، وإن كنا نحاول أن نصحو هنا أو هناك لنحاربهم في سرقة حبة الفلافل أو سدر الكنافة، ونفرح لدخولنا موسوعة غينيس في صحن الحمص، وننتقل إلى حبة الفلافل، وهم ينتقلون من الحرم الإبراهيمي إلى قبة الصخرة، ومن تحت الأقصى إلى فوق الأقصى، ويدخلون لو أرادوا موسوعة غينيس دون منازع في نهب الأرض ونقل الناس، ولن يسبقهم إلى ذلك أحد إلا قاتلو الهنود الحمر وناهبو أرضهم ووارثو تاريخهم، وهم أنفسهم اليوم يحرصون أن يقدموا الهنود الحمر أو ما تبقى منهم، كنماذج للدارسين والباحثين والسائحين لسكان البلاد الأصليين.

ترى يا حبيبتي هل نتعظ مما مر به الآخرون؟ وهل سيتركون لي متسعاً من مكان وزمان على تراب وطني، لكي ألقاك وأضمك يوماً، والأرض تغني لنا لحناً عربياً ليسرق؟ احلم يا حبيبتي بذلك، مدركاً أن حلمي وحدي لا يكفي، إن لم تتوقف أكفنا عن ملاطمة بعضها، وتلتفت لتلاطم مخارزهم وجرافاتهم ويافطاتهم.

لا أريد يا حبيبتي أن أصبح نموذجاً للعربي الفلسطيني، الذي ظل يحب عن بعد، ويسكت عن غياب حبيبته، مكتفياً بالقول والعويل، دون أن يحرك ساكناً نحو الأمام للاقتراب منها فعلاً، لا أريد أن أتحول إلى درس تعليمي عن المحب الفاشل، بل نموذج للمحب الفاعل المنتصر للحب على الأرض، لا في الخيال.

من وثيقة حقوق المرأة صادرة عن اتحاد العام للمرأة ووزارة شؤون المرأة والأطر والمراكز النسوية ٢٠٠٨

ثالثاً: الحقوق الجنائية

١- للمرأة الفلسطينية الحق في التمتع بحقوق مساوية للرجل، في الحياة والحرية والسلامة الشخصية.

٢ - يلتزم المشرع الفلسطيني بالعمل على إلغاء كافة أحكام قوانين العقوبات، التي تنطوي على تمييز ضد المرأة، وعلى وجه الخصوص الأحكام الخاصة بقضايا الشرف والزنى، على نحو يحقق مساواة المرأة بالرجل في تنظيم هذه التشريعات.

٣- يؤخذ بشهادة المرأة في جرائم الزنى على نحو مساو لشهادة الرجل، على اعتبار تساويهما في شروط الأهلية القانونية.

٤- يعمل المشرع الفلسطيني على تشديد العقوبة، على كل من يقدم على ارتكاب جريمة إجهاض المرأة الحامل رغماً عنها، وتوفير قدر كبير من المرونة القانونية فيما يتعلق بالأسباب التي تدفع المرأة الحامل إلى إجهاض جنينها برغبتها، باعتبارها أكثر الحريصين على سلامته وحياته.

٥- تشدد العقوبات الجزائية المفروضة على جرائم الاغتصاب وهتك العرض، على نحو يحقق الردع العام لكل من يقدم عليها، ويعمل المشرع الفلسطيني على تجريم مواقعة الزوج لزوجته رغماً عنها، باعتباره شكلاً من أشكال العنف الأسري الواقع عليها.

٦- يعمل المشرع الفلسطيني على تجريم كافة أشكال العنف البدني والجنسي والنفسي، الذي قد يصيب المرأة داخل الأسرة، بما في ذلك الضرب والتعدي الجنسي على أطفال الأسرة الإناث، والعنف المتصل باغتصاب الزوج لزوجته، وغيرها من الممارسات التقليدية التي قد تصيب المرأة داخل الأسرة.

٧ - للمرأة الحق في أن تكون في مأمن من التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في المجتمع.

٨ - تلتزم السلطة الفلسطينية بمقاومة كافة الأعراف والتقاليد والمعتقدات الدينية، التي تبيح العنف ضد المرأة، وأن تدرج جزاءات قانونية رادعة لكل من يمارس مثل هذه الأفعال، مع تعويضها عما أصابها من ضرر وأذى، وكفالة تأهيلها ومساعدتها على التخلص من كافة آثار هذا العنف المادية والنفسية، وتقديم العون والتسهيلات لمؤسسات المجتمع المدني العاملة للقضاء على ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني.

٩ - للمرأة الحق في تحريك الشكوى في القضايا المتعلقة بالاغتصاب وهتك العرض.

رابعاً: الحقوق المدنية والأحوال الشخصية

١ - للمرأة متى أدركت سن الثمانية عشرة، حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين، وهي متساوية مع الرجل في كافة الحقوق عند الزواج وخلال قيامه ولدى انحلاله.

٢- لا ينعقد الزواج صحيحاً إلا برضاء طرفيه رضاء كاملاً لا إكراه فيه، وبإعرابهما عنه شخصياً دون إكراه المرأة عليه.

٣- يلتزم المشرع الفلسطيني باعتبار الحد الأدنى لسن زواج الفتيات الثمانية عشرة سنة شمسية، كون هذا السن متوافقاً مع ما أخذت به أحكام القانون المدني من سن الأهلية القانونية اللازم لمباشرة التصرفات القانونية.

٤ - تشترط الرسمية في توثيق عقد الزواج حفاظاً على حقوق المرأة بعد انحلال رابطة الزوجية، كما يشترط إجراء الفحص الطبي لكلا الزوجين قبل الزواج بفترة وجيزة، واعتبار هذا الفحص شرطاً من شروط صحة عقد الزواج.

٥ - الأصل في عقد الزواج الوحدانية والديمومة، ويجوز للقاضي استثناء السماح للرجل بالزواج من ثانية، شريطة إبداء أسباب ضرورية وملحة، على أن يثبت القدرة على الإنفاق والعدل، بالإضافة إلى اشتراط علم الزوجة الأولى بهذا الحق، وعلم الزوجة الثانية بوجود زوجة سابقة.

٦ - للمرأة الحق في الحصول على تعويض عن الطلاق التعسفي، ومنحها الحق في طلب التفريق القضائي عند وجود المبرر لذلك، مثل إصابة الرجل بالعقم أو بمرض مزمن أو عدم قدرته على مباشرة حياته الزوجية، أو تعدد زوجاته أو هجره لزوجته، أو أية أسباب تبرر عدم جدوى استمرار رابطة الزوجية.

٧ - يعمل المشرع الفلسطيني على تفعيل دور صندوق النفقة لإعالة النساء، اللاتي لم يحصلن على نفقتهن نتيجة تغيب الزوج المحكوم عليه بها، أو لعدم قدرته المادية على دفع مبلغ هذه النفقة.

٨ - يعمل المشرع الفلسطيني على عدم إقرار ضم الأنثى بما لا يرتب حرمانها من نفقتها، كما يعمل على تقرير حق الأم في الحضانة.

٩- للمرأة حق المساواة المطلق مع الرجل في جميع مجالات القانون المدني، كالمساواة في حق الملكية والتوريث، وحقها في إبرام عقود خاصة لحقها الشخصي.

١٠- يحق للمرأة اختيار محل إقامتها ومسكنها الدائم، ولا يجوز تحديد هذا المحل بناء على رغبة الرجل لوحده دون الاعتداد بواقع المرأة ورغبتها.

١١- تتساوى المرأة مع الرجل في كافة الحقوق المتعلقة بالأبناء وتسيير البيت الأسري، كما يحق لها الولاية والوصاية على الأبناء، لما هو مقرر لمصلحتهم، وليس لاعتبار نوع الجنس.

١٢- للمرأة الحق في ملكية وحيازة ممتلكات الأسرة والتصرف فيها، على قدر المساواة مع الرجل.

١٣- للمرأة الأهلية الكاملة في مزاولة الأعمال التجارية باسمها ولصالحها.

١٤- يحق للمرأة الاحتفاظ باسمها ولقبها واسم عائلتها بعد الزواج.

١٥- للمرأة مطلق الحق في استصدار كافة الوثائق الثبوتية والرسمية دون الحاجة إلى الحصول على إذن من أحد.

١٦- للمرأة حرية التنقل والسفر والعمل دون اشتراط الحصول على إذن من أحد، متى بلغت الأهلية القانونية المطلوبة لذلك دونما تمييز عن الرجل.

أحلام مستغانمي

عن موقع أحلام مستغانمي الإلكتروني

أحلام مستغانمي كاتبة، تخفي خلف روايتها أباً لطالما طبع حياتها بشخصيته الفذة وتاريخه النضالي، لن نذهب إلى القول إنها أخذت عنه محاور رواياتها اقتباساً، ولكن ما من شك في أن مسيرة حياته التي تحكي تاريخ الجزائر، وجدت صدىً واسعاً عبر مؤلفاتها.

كان والدها «محمد الشريف» من هواة الأدب الفرنسي، وقارئاً ذا ميول كلاسيكية لأمثال (Victor Hugo، Voltaire Jean Jaques، Rousseau..) يستشف ذلك كل من يجالسه لأول مرة، كما كانت له القدرة على سرد الكثير من القصص عن مدينته الأصلية، مسقط رأسه «قسنطينة»، مع إدماج عنصر الوطنية وتاريخ الجزائر في كل حوار يخوضه، وذلك بفصاحة فرنسية وخطابة نادرة.

هذا الأبّ عرف السجون الفرنسية، بسبب مشاركته في مظاهرات ٨ ايار١٩٤٥، وبعد أن أطلق سراحه سنة ١٩٤٧، كان قد فقد عمله في البلدية، ومع ذلك فإنه يعتبر محظوظاً، إذ لم يلق حتفه مع من مات آنذاك (٤٥ ألف شهيد سقطوا خلال تلك المظاهرات)، وأصبح ملاحقًا من قبل الشرطة الفرنسيّة، بسبب نشاطه السياسي بعد ان حل حزب الشعب الجزائري. الذي أدى إلى ولادة ما هو أكثر أهمية، ويحسب له المستعمر الفرنسي ألف حساب: حزب جبهة التحرير الوطني FLN.

وأما عن الجدّة فاطمة الزهراء، فقد كانت أكثر ما تخشاه، هو فقدان آخر أبنائها، بعد أن ثكلت كل اخوته أثناء مظاهرات ١٩٤٥ في مدينة قالمة.

هذه المأساة لم تكن مصيراً لأسرة المستغانمي فقط، بل لكل الجزائر من خلال ملايين العائلات التي وجدت نفسها ممزقة، تحت وطأة الدمار الذي خلّفه الاستعمار.

بعد أشهر قليلة، يتوّجه محمد الشريف مع أمه وزوجته وأحزانه إلى تونس، كما لو أن روحه سحبت منه، فقد ودع مدينة قسنطينة أرض آبائه وأجداده.

كانت تونس فيما مضى مقراً لبعض الرفاق الأمير عبد القادر والمقراني بعد نفيهما، ويجد محمد الشريف نفسه محاطاً بجو ساخن لا يخلو من النضال والجهاد في حزبي MTLD و PPA بطريقة تختلف عن نضالهِ السابقّ، ولكن لا تقل أهمية عن الذين يخوضون المعارك.

في هذه الظروف التي كانت تحمل مخاض الثورة، وإرهاصاتها الأولى تولد أحلام في تونس.

ولكي تعيش أسرته، يضطر الوالد للعمل كمدرس للغة الفرنسية، لأنه لا يملك تأهيلاً غير تلك اللغة، لذلك، سوف يبذل الأب كل ما بوسعه بعد ذلك، لتتعلم ابنته اللغة العربية التي مُنع هو من تعلمها، وبالإضافة إلى عمله، ناضل محمد الشريف في حزب الدستور التونسي (منزل تميم)، محافظًا بذلك على نشاطه النضالي المغاربي ضد الاستعمار.

وعندما اندلعت الثورة الجزائرية في أول تشرين الثاني ١٩٥٤، شارك ابنا اخيه عز الدين وبديعة، اللذان كانا يقيمان تحت كنفه منذ قتل والدهما، في مظاهرات طلابية تضامناً مع المجاهدين، قبل أن يلتحقا فيما بعد سنة ١٩٥٥ بالأوراس الجزائرية، وتصبح بديعة الحاصلة لتوها على الباكالوريا، من أولى الفتيات الجزائريات اللاتي استبدلن الجامعة بالرشاش، وانخرطن في الكفاح المسلح.

ما زالت لحد الآن، صور بديعة تظهر في الأفلام الوثائقية عن الثورة الجزائرية، حيث تبدو بالزي العسكري برفقة المجاهدين، وما زالت بعض آثار تلك الأحداث في ذاكرة أحلام الطفولية، حيث كان منزل أبيها مركزاً يلتقي فيه المجاهدون الذين سيلتحقون بالجبال، أو العائدون للمعالجة في تونس من الإصابات.

بعد الاستقلال، عاد جميع أفراد الأسرة إلى الوطن، واستقر الأب في العاصمة، حيث كان يشغل منصب مستشار تقني لدى رئاسة الجمهورية، ثم مديراً في وزارة الفلاحة، وأول مسؤول عن إدارة وتوزيع الأملاك الشاغرة والمزارع والأراضي الفلاحيّة التي تركها المعمّرون الفرنسيون بعد مغادرتهم الجزائر، إضافة إلى نشاطه الدائم في اتحاد العمال الجزائريين، الذي كان أحد ممثليه أثناء حرب التحرير.

غير أن حماسه لبناء الجزائر المستقلة لتوها، جعله يتطوّع في كل مشروع يساعد في الإسراع في إعمارها، وهكذا إضافة إلى المهمات التي كان يقوم بها داخلياً لتفقد أوضاع الفلاحين، تطوع لإعداد برنامج إذاعي (باللغة الفرنسية)، لشرح خطة التسيير الذاتي الفلاحي، ثم ساهم في حملة محو الأمية التي دعا إليها الرئيس أحمد بن بلة، بإشرافه على إعداد كتب لهذه الغاية.

وهكذا نشأت ابنته الكبرى في محيط عائلي، يلعب الأب فيه دوراً أساسياً. وكانت مقربة كثيراً من أبيها وخالها عز الدين، الضابط في جيش التحرير، الذي كان كأخيها الأكبر. عبر هاتين الشخصيتين، عاشت كل المؤثرات التي تطرأ على الساحة السياسية، والتي كشفت لها عن بعد أعمق للجرح الجزائري (التصحيح الثوري للعقيد هواري بومدين، ومحاولة الانقلاب للعقيد الطاهر زبيري)، عاشت الأزمة الجزائرية يوماً بيوم، من خلال مشاركة أبيها في حياته العملية وحواراته الدائمة معها.

لم تكن أحلام غريبة عن ماضي الجزائر، ولا عن الحاضر الذي يعيشه الوطن، ما جعل كل مؤلفاتها تحمل شيئاً عن والدها، وإن لم يأت ذكره صراحة، فقد ترك بصماته عليها إلى الأبد، بدءاً من اختياره العربية لغة لها، لتثأر له بها، فحال استقلال الجزائر ستكون أحلام مع أول فوج للبنات، يتابع تعليمه في مدرسة الثعالبية، أولى مدرسة معربة للبنات في العاصمة، وتنتقل منها إلى ثانوية عائشة أم المؤمنين، لتتخرّج سنة ١٩٧١ من كلية الآداب في الجزائر، ضمن أول دفعة معربة تتخرج بعد الاستقلال من جامعات الجزائر.

لكن قبل ذلك، سنة ١٩٦٧، وإثر انقلاب بومدين واعتقال الرئيس أحمد بن بلة، يقع الأب مريضاً نتيجة للخلافات «القبلية» والانقلابات السياسية، التي أصبح فيها رفاق الأمس ألد الأعداء.

هذه الأزمة النفسية، أو الانهيار العصبي الذي أصابه، جعله يفقد صوابه في بعض الأحيان، خاصة بعد تعرضه لمحاولة اغتيال، ما أدى إلى الإقامة من حين لآخر في مصح عقليّ تابع للجيش الوطني الشعبي.

كانت أحلام آنذاك في سن المراهقة، طالبة في ثانوية عائشة في العاصمة، وبما أنها كانت أكبر اخواتها الأربع، كان عليها هي أن تزور والدها في المستشفى المذكور، والواقع في حي باب الواد، ثلاث مرّات على الأقل كل أسبوع، كان مرض أبيها مرض الجزائر، هكذا كانت تراه وتعيشه.

قبل أن تبلغ أحلام الثامنة عشرة عاماً، وأثناء إعدادها لشهادة البكلوريا، كان عليها أن تعمل لتساهم في إعالة اخوتها وعائلة تركها الوالد دون مورد، ولذا خلال ثلاث سنوات كانت أحلام تعد وتقدم برنامجاً يومياً في الإذاعة الجزائرية، يبث في ساعة متأخرة من المساء، تحت عنوان «همسات». وقد لاقت تلك «الوشوشات» الشعرية نجاحاً كبيراً تجاوز الحدود الجزائرية إلى دول المغرب العربي، وساهمت في ميلاد اسم أحلام مستغانمي الشعري، الذي وجد له سنداً في صوتها الأذاعي المميز، وفي مقالات وقصائد كانت تنشرها أحلام في الصحافة الجزائرية، وديوان أول أصدرته سنة ١٩٧١ في الجزائر، تحت عنوان «على مرفأ الأيام».

في هذا الوقت لم يكن أبوها حاضراً ليشهد ما حققته ابنته، بل كان يتواجد في المستشفى لفترات طويلة، بعد أن ساءت حالته. هذا الوضع سبب لأحلام معاناة كبيرة، فقد كانت كل نجاحاتها من أجل إسعاده هو، برغم علمها أنه لن يتمكن يوماً من قراءتها، لعدم اتقانه القراءة بالعربية.

وكانت فاجعة الأب الثانية، عندما انفصلت عنه أحلام، وذهبت لتقيم في باريس، حيث تزوجت من صحافي لبناني، ممن يكنون وداً كبيراً للجزائريين. وابتعدت عن الحياة الثقافية لبضع سنوات، كي تكرس حياتها لأسرتها، قبل أن تعود في بداية الثمانينيات لتتعاطى مع الأدب العربي من جديد. أولاً بتحضير شهادة دكتوراه في جامعة السوربون، ثمّ مشاركتها في الكتابة في مجلة «الحوار» التي كان يصدرها زوجها من باريس، ومجلة «التضامن» التي كانت تصدر من لندن.

أثناء ذلك، وجد الأب نفسه في مواجهة المرض والشيخوخة والوحدة، وراح يتواصل معها بالكتابة إليها في كل مناسبة وطنية، عن ذاكرته النضالية، وذلك الزمن الجميل الذي عاشه مع الرفاق في قسنطينة. ثم ذات يوم توقفت تلك الرسائل الطويلة المكتوبة دائماً بخط أنيق وتعابير منتقاة، كان ذلك الأب الذي لا يفوت مناسبة، مشغولاً بانتقاء تاريخ موته، كما لو كان يختار عنواناً لقصائده.

في ليلة أول تشرين الثاني ١٩٩٢، التاريخ المصادف لاندلاع الثورة الجزائرية، كان محمد الشريف يوارى التراب في مقبرة العلياء، غير بعيد عن قبور رفاقه، كما لو كان يعود إلى الجزائر مع شهدائها، بتوقيت الرصاصة الأولى، فقد كان أحد ضحاياها وشهدائها الأحياء. وكان جثمانه يغادر مصادفة المستشفى العسكري على وقع النشيد الوطني، الذي كان يعزف لرفع العلم بمناسبة أول تشرين الثاني.

ومصادفة أيضاً، كانت السيارات العسكرية تنقل نحو المستشفى، الجثث المشوهة لعدة جنود قد تم التنكيل بهم، على يد من لم يكن بعد معترفاً بوجودهم كجبهة إسلامية مسلحة.

لقد أغمض عينيه قبل ذلك بقليل، متوجساً الفاجعة، ذلك الرجل الذي أدهش مرة إحدى الصحافيات عندما سألته عن سيرته النضالية، فأجابها مستخفاً بعمر قضاه بين المعتقلات والمصحات والمنافي قائلاً: «إن كنت جئت إلى العالم فقط لأنجب أحلام، فهذا يكفيني فخراً. إنّها أهم إنجازاتي، أريد أن يقال إنني «أبو أحلام» أن أنسب إليها.. كما تنسب هي لي».

كان يدري وهو الشاعر، أن الكلمة هي الأبقى، وهي الأرفع، ولذا حمّل ابنته إرثاً نضالياً لا نجاة منه، بحكم الظروف التاريخية لميلاد قلمها، الذي جاء منغمساً في القضايا الوطنية والقومية، التي نذرت لها أحلام أدبها، وفاءً لقارئ لن يقرأها يوماً، ولم تكتب أحلام سواه، عساها بأدبها ترد عنه بعض ما ألحق الوطن من أذى بأحلامه.

أنِ أكون في كل التراويح... روحَك

أحلام مستغاني

ما طلبتُ من اللّهِ
في ليلةِ القدر
سوى أن تكون قَدَري وستري
سقفي وجُدران عُمري
وحلالي ساعةَ الحشرِ

يا وسيمَ التُّقَى
أتّقي بالصلاةِ حُسنكْ
وبالدعاءِ ألتمسُ قُربكْ
ألامسُ بالسجودِ سجاداً
عليه ركعتَ طويلاً
عساني أُوافق وجهك

مباركةٌ قدماك
بكَ تتباهَى المساجد
وبقامتك تستوي الصفوف
هناك في غربة الإيمان
حيثُ على حذر
يُرفع الأذان

ما أسعدني بك
مُتربِّعاً على عرش البهاء
مُترفِّعاً.. مُتمنعاً عصيَّ الانحناء
مُقبلاً على الحبّ كناسك
كأنّ مهري صلاتُك

يا لكثرتكْ
كازدحام المؤمن بالذكرِ
في شهر الصيام
مزدحماً قلبي بكْ

كيف لي
أن أكون في كلّ التراويح روحَكْ
كي في قيامك وسجودك
تدعُو ألاَّ أكون لغيرك.

مخاطر الحمل

فئة الدم

من الطبيعي أن يختلف الزوجان في فئة الدم، أي أن تكون الحامل من فئة دم سلبية والأب إيجابية مثلاً، فخلال عملية التكوين، من المفترض أن يأتي الجنين إما بفئة (+) أو (−). إن الخطورة تكمن في حال لم تتشابه فئة دم الجنين مع الأم، وهنا يبدأ جسم الحامل بفرز مضادات ضد الجنين باعتباره جسماً غريباً داخل أحشائها، فهذه المضادات هدفها التخلص من الجنين. إلا أن الطفل الأول ينجو من هذه المضادات، طالما لم تتعرض الأم لأي مكروه، مثل تعرضها لنزيف ناجم عن حادث أو سقوط على الأرض، ويبقى الخطر في الولادة الثانية إن لم تعالج بإبرة خلال أول ٤٨ ساعة من الولادة الأولى. وفي حال لم تعط للمرأة هذه الإبرة للقضاء على هذه المضادات، ففي الولادة الثانية تقوم على إفساد دم الجنين، ما يؤدي به إلى النزيف، ما يدفع إلى إعطائه دماً وهو داخل الرحم، وهذه الحالات لا تحدث إلا إذا كانت فئة الأم سلبية.

فقر الدم

قد تتعرض له المرأة نتيجة تعب، إرهاق، إجهاد وقلة تغذية. أما عوارضه فهي الدوار والإنهاك، فإذا كانت المرأة حاملاً وتعاني من فقر دم، فعليها أن تخضع للمراقبة الطبية، لتكون في حالة جيدة من أجل حمل سليم، لأن فقر الدم قد يسبب خطرا على الجنين، لأن الغذاء لا يصله بالشكل الصحيح والكامل. خصوصاً أنه بعد الشهر الثالث يسحب الحديد من الأم، فكيف الحال إذا كانت الأم تعاني من نقص في الحديد أصلاً؟

يجب على الطبيب المختص أن يصف للحامل مقويات كافية، وبرنامجاً غذائياً كاملاً لسد حاجة الجنين من اللحظة الأولى للحمل.

انخفاض الخلاص

وتؤدي هذه المشكلة إلى انسداد باب الرحم، ما يمنع فحص الحامل إلا عن طريق الصور الصوتية، وهذه الحالة تسبب النزيف، والولادة هنا ستكون قيصرية حتماً، وذلك حتى لا يبتلع الجنين الدم أثناء الولادة الطبيعية نتيجة ازدياد النزيف. كذلك هناك نظريات تقول أن أسباب انخفاض الخلاص ثقل البويضة، فهي إما ستأتي من المبيض الأيمن أو العكس، فبعد أن تتلقح تحتاج إلى أسبوع حتى تعبر مسافة في الأنبوب كي تصل إلى الرحم، ومن ثم تغرز في الغشاء لتبدأ عملية التكوين. فإذا كانت البويضة ثقيلة، أو هناك حواجز، أي وجود ألياف أو لحمية، فهذا يؤدي إلى سقوط البويضة إلى أسفل الرحم، أو إلى مكان منخفض كي تغرز به، حيث يتكون الخلاص، وأحياناً لا تجد البويضة مكاناً تغرز به فتسقط، وهذا ما يسبب حالات الاجهاض.

انفصال الخلاص

يؤدي ارتفاع ضغط الدم، إلى فك الخلاص الذي ينقل الغذاء أي الدم إلى الجنين، وإثر هذه الحالة يتوفى الجنين، لذلك يجب عند اكتشاف هذه الحالة، الإسراع في إجراء العملية القيصرية لانقاذ الطفل والأم معاً.

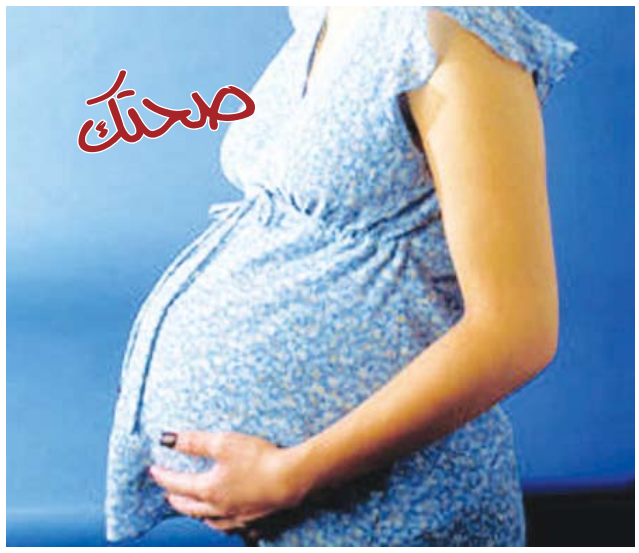

التصاق الخلاص

المشكلة تكمن أثناء الولادة الطبيعية، فالأطباء ينتظرون وقتاً معيناً لكي يخرج الخلاص نهائياً، فهو يتألف من ١٦ قطعة وهي على أقسام، فهناك إمكانية أن لا يفك الخلاص بأكمله، وتبقى قطعة داخل جدار الرحم، مما يعرض المرأة للبقاء في حال مستمرة من النزف، وفي هذه الحالة يدخل الطبيب يده لسحب الخلاص. أما الحالات الصعبة، حين تكون شرايين الخلاص ملتصقة بالرحم، ولا يمكن سحبها إلا بإجراء عملية لانتزاع الرحم بأكمله. ومن أسباب التصاق هذه الشرايين التهابات أو وجود عائق كالألياف أو ترقق في جدار الرحم.

مشاكل الضغط

إذا كانت الحامل تعاني من مرض ضغط الدم، لا سيما ارتفاعه الذي يؤدي إلى تسمم الحمل، ومن عوارضه الرجفة وزيادة الإفرازات الزلالية، التي قد تعرض الحامل للدخول في غيبوبة، إلا أن هذه الحالات لا تحدث إلا في الحمل الأول، وفي الأشهر الأخيرة منه، لذلك يجب متابعتها بدقة، وقد تؤدي بعض الحالات الحادة، إلى الولادة القيصرية لإنقاذ المولود. وأحياناً ارتفاع الضغط قد يؤدي إلى وفاة الأم، نتيجة تعرضها لنزيف.

الجلطة

تحدث نتيجة تعرض دم الأم لتسرب الماء الذي يحيط بالجنين، فقد تتم هذه العملية أثناء الولادة، وتدخل نقطة ماء في الدم داخل عروق الأم، وعند وصولها إلى الرئة، قد تؤدي إلى إصابتها بجلطة. والعلاج هو بتوسيع الشرايين، ومنع الماء من الدخول إلى الرئة.

الإجهاض

الإجهاض نوعان: الأول يحدث في الأشهر الأولى من الحمل، وتكون أسبابه تشوهات جنينية أو ضعف في البويضة، البذرة، التهابات، ويظهر بشكل نزيف دموي.

أما الإجهاض الذي يتم في الشهر الرابع وما فوق، فأسبابه تعود إلى ارتخاء في عضلات الرحم التي تحمل الجنين، وذلك بسبب ولادات سابقة كثيرة، أو أن يكون الارتخاء وراثياً، وهذا الإجهاض هو عبارة عن جنين يسقط من الأم، ويبقى فترة ثوانٍ على قيد الحياة ومن ثم يتوفى.

هو 9 هي

شتاء آخر يلبسنا

ماجدولين الرفاعي

ما زلتُ أحنُّ إلى رائحة حنانك الممتزجة بعطر أسطوريٍّ، يأسرني، يرفعني نجماً، يلقيني في أحداق الشمس غماماً من نور وضياء.

اهطل مطراً من بللور وزمرد، اهطل عطراً وحكايا، أغرقها المطر في ليل كان رسولَ سلام لمباهج صدفتنا.

نرقصُ تحت سماء من رحمة، رسمت وعداً بالطبشور فوق أرصفة الفقراء واليتامى، أهطلُ حزناً، أهطلُ فرحاً، أهطل عتباً، وشظايا خيبات الأمس تلاحق أفراحي، أغلقُ باباً، أفتح باباً، أهرب من كسرى الواقف مع حرّاسه في خندق هزائمنا، يعلن أنا خنا العهدَ، وصار لزاماً أن نرحلَ، أهاجرُ صوبكَ، صوبَ مدنك المرصوفة خزفاً، أفتّش عن وجهك بين الأقمار، بين النسّاك، بين الأبرار. أقطفُ عنباً أسودَ من كرمة أيام بيض، كي نشربَ نخب محبتّنا، ألقي في اليّم همومي، فأصير فراشةَ صيف تغدو حمراءَ، زرقاءَ، صفراءَ، في ضوء قناديل الحيِّ، وأطير أطيرُ، أسابقُ رفَّ حمام يعلو برجَ مدينتنا، ويقيم قدّاس نهايتنا، ويوزّع قرباناً وكؤوساً من مطر نشربها، نخب سلام لن يحصل.

أسكُب حزني في أنهار تُنبع من بين أصابع نيسان، وتصير بحاراً في تشرين، فتسقي وجدانَ الأيام، أحمي أرقي من شيطان الفكر ووسوسة الأحلام، أحمي شجني من شيطان لبسَ عباءةَ سلطان.

كنْ لي بيتاً، سنداً، صدراً، عمراً ورسولَ سلام، ما بين كفري وإيماني، إيماني ببقايا أشرعة في البحر، ما زالت تصارعُ عاصفةَ النّوّ في منتصف كانون.

كنْ لي جسراً كي أعبرَ نحو الأمس، فألقي بوصلتي ومرساتيْ، فما عاد السفرُ بين الكحل وريف العين يغريني، وما عدت أناجي طيفاً غادر منذ زمنٍ شطآني، صار سراباً، صار يباباً، وبقايا حطب يشتعل في مدفأة الجيران.

فلتعلم يا رجلَ الأمس، أنيَ ملكةٌ أطاول في حزمي زنوبيا.

فلتعلم يا رجلَ الأمس أني ربيبةُ بلقيس، ونقائي موروث من سومر، أنا لستُ بشاعرةٍ، ويكفيني فخراً أني امرأة عربية.

ارحل أنت، امضي غرباً، امضي شرقاً، ابحث عن عُلَبٍ من صبري، دفنت في صحراء النسيان، هذا آخر شتاء يلبسنا، يغسلنا، يمحو آثارَ أصابعنا المنقوعة في شريان الزمن الأغبر، فلتعبر يا رجلَ الأمس نحو ضفاف الخيبة والشجن، واترك لي دفة عمري، كي أتوجه نحو المعبر، نحو الشمس، نحو الفجر، نحو أكاليل الغار.

هذا آخر شتاء يلبسنا، من قمة حلم حتى أخمص خيبتنا، فاتركني أعبرَ قدري، وأمارسَ فنَّ الحرية، نذرٌ، سأجوبُ دمشقَ حافيةً، ألبسُ ثوباً بدوياً، أقطفُ وردا جورياً، أكتب شعراً، أصرخ فرحاً، وأدق جدارَ الصمت الأحمق، معلنةً فجر الحرية، أبني أقواسَ النصر من أطلال الأمس، وأعمدة اليأس المبنية فوق رمال زائفة، فأنا قبل الثورة كنت امرأةً عادية، تجلسُ في شرفات القصر، وتعدُّ أساورها الذهبية، لم تدرك أنها بضع امرأة يسمونها بالعربية (سبيّة).

هذا شتاء آخر يلبسنا، فاغسل نفسكَ، طهّر قلبكَ، أطرق باب الإنس وباب الجان، وابحث عن حلٍّ سحريٍّ كي يجعلَ في قلبك نبضاً.

هذا آخرَ شتاء يلبسنا، يغسلنا مثل دروبٍ منسية، فابحث عن اسمك بين سطور الأمس، سطور الغد والحاضر، كن فعلاً مبنياً، كن حاضراً، كن كما كنتَ يوماً رفيقاً، صديقاً، حبيبا، وجزءا من قلبي، كنْ فارساً، وأغرزْ خنجرك في قلب الماضي.

كنْ لي أرجوحةَ عشقٍ، هدهدني، غنّي لي لحناً غجرياً، كي أغفوَ بدلالٍ فوق سريرٍ من بللور اللهفة.

أرسمني قلباً فوق جدار الحب، اكتبني سّراً أو علناً، اكتبني معلّقةً جذلى، وانشرها حول حدائق غربتنا.

هذا آخرُ شتاءٌ يلبسنا، حباً، عشقاً، صدقاً، وعداً، كن لي بيتاً، أو فارحل.

بدعم من منظمة التضامن النسائي للتعلم من أجل الحقوق والتنمية والسلام
WOMEN' S LEARNING PARTNERSHIP
FOR RIGHTS, DEVELOPMENT, AND PEACE
WLP

هموم عادية!!؟

بقلم: عطاف يوسف

نجت من الموت بأعجوبة

كانت نسرين كعادتها عائدة من المدرسة، وعندما وصلت البيت وقفت تتكلم مع ابنة صفها وجارتها، تتفقان معا على موعد اللقاء، من أجل الاستعداد لامتحان اليوم التالي في مادة الرياضيات، إلا أن وقوف والدتها على مدخل البيت تستعجلها الدخول أثار استغرابها، فهي لم تتأخر عن موعدها، فالمسافة بين بيتها والمدرسة لا تتعدى الدقائق الخمس سيراً على الأقدام.

كانت في الصف التاسع، أي لم تكمل الخامسة عشرة من عمرها بعد، وكانت متفوقة في مدرستها، وتحلم بأن تحصل عل معدل جيد في الثانوية العامة، يؤهلها لدخول الجامعة ودراسة مادة الرياضيات التي تحبها وتتفوق بها، دخلت إلى البيت مسرعة، لتجد والدتها قد جهزت لها ملابساً كان ممنوعاً عليها ارتداؤها في السابق، وطلبت منها أن تضع قليلاً من الماكياج وأن تسرح شعرها. استغربت نسرين طلبات أمها، واستفسرت عن السبب، فقالت لها والدتها أن عريساً قد حضر يريد خطبتها، وعليها أن تحضر القهوة التي أعدتها أختها، وسردت على مسامعها جملة من النصائح، أهمها أن تعقل ولا ترتبك، والأهم أن لا تسقط الصينية والفناجين من يدها.

حامت في خيال نسرين صور ثوب الزفاف والماكياج والذهب، وهي تنظر إلى وجهها في المرآة، ولم تنجح في تصفيف شعرها بالشكل المناسب، فاستعانت بأختها الكبيرة، وحملت صينية القهوة على عجل ودخلت غرفة الضيوف، لتجد شاباً لا يتجاوز عمره التاسعة عشرة يحدق بها كما لو يريد أكلها.

نسيت نصائح أمها وارتبكت، إلا أنها حافظت على تماسكها، وتنقلت بين والد ووالدة العريس وثلاثة من شقيقاته، كانوا جميعاً يتفحصونها بنظراتهم، أرادت أن تخرج، إلا أن والدها طلب منها الجلوس في مقعد مقابل العريس، حتى تنظر إليه، لكنها خجلت ولم تستطع.

في اليوم التالي لم تذهب إلى المدرسة، وعندما سألت المعلمة عن سبب غيابها، أخبرتها صديقتها وجارتها، أنها لن تعود فقد خطبت في اليوم السابق.

تمت إجراءات العرس بسرعة، وكان طلبه الأول منها أن تغطي رأسها ووجهها وجسدها كله، لأنه متدين، ويرفض أن يرى الغرباء وجه زوجته، وأن لا تضع المكياج على وجهها إلا أمامه.

بعد مرور سبعة أشهر على زواجها، دخلت نسرين المستشفى، بعد إصابتها بنزيف حاد، وكانت حاملاً في شهرها السابع، وأخبرهم الطبيب أن عليه أن يجري لها عملية قيصرية فوراً لاستخراج الجنين، وإلا فإن الرحم سينفجر، كون نموه غير مكتمل، ولن يحتمل وجود الجنين. رفض زوجها ووالده إجراء العملية، ولم يوقع الزوج الأوراق اللازمة، خوفاً على طفله الأول، وأصر على أن تكمل زوجته حملها حتى نهاية الشهر التاسع.

كان التفاوض يتم مع الزوج ووالده على باب الغرفة التي توجد بها نسرين، بينما كانت والدتها تقف إلا جانب سريرها، تمسح دموع وعرق ابنتها، لاحظت أن ابنتها لم تعد تتحرك وقد أغمضت عينيها، فصرخت طالبة النجدة. كانت أختها الكبيرة تقف إلى الجانب الآخر من السرير، تمسك بيدها بعد أن تم استدعاءها على عجل، لم تتمالك الأخت نفسها، بعد أن ظنت أن اختها قد ماتت، بكت وصرخت. وعندما دخل الطبيب وجد نسرين قد دخلت في حالة غيبوبة، وأن النزف قد ازداد، فصرخ في وجه زوجها قائلاً: «سوف أجري لها العملية دون موافقتك للضرورات الطبية، وتستطيع أن تقاضيني، فإن لم أفعل سوف تموت الأم والجنين».

أدخلت نسرين إلى غرفة العمليات، وخرج الطبيب بعد حوالي الساعة بوجه شاحب ليقول الجملة المشهورة: «عملت اللازم والباقي على الله».

الزوج لم يسأل عن وضع زوجته، هكذا قالت لي أختها، سأل فقط عن المولود، وما أن هم الطبيب بالمغادرة، حتى استوقفه ليسأله عما إذا كانت زوجته قادرة على الحمل مجدداً.

نجت نسرين بأعجوبة بعد أن عانت آلاماً شديدة بسبب العملية القيصرية، ورغم طلب الطبيب الواضح منها ومن زوجها، بأن لا تحمل قبل مرور أكثر من سنتين، إلا أنها وبعد سنة أنجبت ابنها الثاني، والآن أصبح لديها ثمانية أبناء، ومن ينظر إليها يعتقد أنها امرأة في الخمسين من عمرها، رغم أنها لم تنهي العقد الثالث من عمرها، بعد أن هدها التعب في تربية أبنائها، أما ابنة صفها وجارتها، فقد أنهت دراستها الجامعية، وأصبحت محامية مشهورة، تدافع عن حقوق النساء وخاصة ضد الزواج المبكر.

itaf1957@yahoo.com

طاقم شؤون المرأة
للإتصال أو للمراسلة
المشرفة العامة : روز شوملي مصلح
المحررة المسؤولة: لبنى الأشقر
شارع الإرسال – مركز عواد
ص.ب : ٢١٩٧ رام الله
هاتف : ٢٩٨٦٤٩٧ – فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦
بريد الكتروني: (watc__media@palnet.com)
الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي اصحابها
تطبع في مطابع الايام